



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والستون

(30 أيار/مايو - 30 حزيران/يونيه 2023)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 16



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والستون
(30 أيار/مايو - 30 حزيران/يونيه 2023)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

الصفحة	الفصل
8	الأول - تنظيم الدورة
8	ألف - جدول الأعمال
9	باء - انتخاب أعضاء المكتب
9	جيم - الحضور
11	دال - الوثائق
11	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
12	الثاني - المسائل البرنامجية
12	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024
12	البرنامج 1 - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
16	البرنامج 2 - الشؤون السياسية
23	البرنامج 3 - نزع السلاح
26	البرنامج 4 - عمليات حفظ السلام
34	البرنامج 5 - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
37	البرنامج 6 - الشؤون القانونية
43	البرنامج 7 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
50	البرنامج 8 - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
55	البرنامج 9 - دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ
55	الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063
60	البرنامج 10 - التجارة والتنمية
69	البرنامج 11 - البيئة

76	البرنامج 12 - المستوطنات البشرية
80	البرنامج 13 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
86	البرنامج 14 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
94	البرنامج 15 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
101	البرنامج 16 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
104	البرنامج 17 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
106	البرنامج 18 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
110	البرنامج 19 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
112	البرنامج 20 - حقوق الإنسان
118	البرنامج 21 - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
122	البرنامج 22 - اللاجئين الفلسطينيين
126	البرنامج 23 - المساعدة الإنسانية
136	البرنامج 24 - التواصل العالمي
142	البرنامج 25 - خدمات الإدارة والدعم
153	البرنامج 26 - الرقابة الداخلية
154	البرنامج 27 - الأنشطة المشتركة التمويل
157	البرنامج 28 - السلامة والأمن
160	باء - التقييم
	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات
160	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي
161	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة
162	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك
163	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصادي، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة

164	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية
165	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب
167	الثالث - مسائل التنسيق
167	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022
168	باء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
169	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة
172	المرفق قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والستين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

- 1 - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في 27 نيسان/أبريل 2023 ودورتها الموضوعية في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في المقر. وعقدت 19 جلسة رسمية والعديد من المشاورات غير الرسمية والمشاورات "غير الرسمية الجانبية"، فضلا عن جلسات الإحاطة.

ألف - جدول الأعمال

- 2 - كان جدول أعمال الدورة الثالثة والستين الذي أقرته اللجنة في جلستها الأولى كالاتي:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024؛
 - (ب) التقييم.
- 4 - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063.
- 5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والستين.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- 3 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 27 نيسان/أبريل، وُجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2023/L.2)، المقدمة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، التي جاء فيها أنه لا توجد تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة لكي تنتظر فيها اللجنة خلال دورتها الثالثة والستين.

برنامج العمل

- 4 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 30 أيار/مايو، وُجّه انتباه اللجنة إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2023/1) وإلى المذكرة المنقحة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق (E/AC.51/2023/L.1/Rev.1)، التي ترد فيها قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.
- 5 - وفي الجلسة نفسها، أقرّت اللجنة برنامج عملها، على أن يكون من المفهوم أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة، وذلك من أجل مراعاة وتيرة المناقشات.

6 - وعُقدت جلسات إحاطة غير رسمية قدمها كل من أمين اللجنة بشأن المسائل التنظيمية؛ وكبير موظفي شؤون المالية والميزانية في الدائرة المعنية بشركاء الأعمال بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بشأن المسائل اللوجستية؛ ومدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مسائل التقييم؛ ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- 7 - انتخبت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في 27 نيسان/أبريل، بالتزكية، أديلا لانوزا دوندونيل (الفلبين) رئيسةً وماريا فرناندا أورتيغا (الجمهورية الدومينيكية) نائبةً للرئيسة للدورة الثالثة والستين.
- 8 - وانتخبت اللجنة، في الجلسة الثانية المعقودة في 30 أيار/مايو، بالتزكية، هند جربوعي من المغرب نائبةً للرئيسة وروفين كلاين (ألمانيا) مقررًا للدورة.
- 9 - وبناءً عليه، كانت تركيبة أعضاء المكتب في الدورة الثالثة والستين للجنة كالاتي:

الرئيسة:

أديلا لانوزا دوندونيل (الفلبين)

نائبة الرئيسة⁽¹⁾:

ماريا فرناندا أورتيغا (الجمهورية الدومينيكية)

هند جربوعي (المغرب)

المقرر:

روفين كلاين (ألمانيا)

جيم - الحضور

10 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الأرجنتين	إيران (جمهورية - الإسلامية)
أرمينيا	إيطاليا
بيلاروس	اليابان
بلجيكا	كينيا
بوتسوانا	ليبيريا
البرازيل	مالي

(1) ظل منصب نائب الرئيس المخصص لمجموعة دول أوروبا الشرقية شاغراً في الدورة الثالثة والستين للجنة لعدم ورود أي ترشيح لذلك المنصب.

الكاميرون	مالطة
شيلي	المغرب
الصين	باكستان
كوستاريكا	باراغواي
كوبا	الفلبين
الجمهورية الدومينيكية	بولندا
إريتريا	جمهورية كوريا
إسواتيني	الاتحاد الروسي
فرنسا	تونس
ألمانيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الهند	الولايات المتحدة الأمريكية

11 - وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية ممثلة بمراقبين:

بورووندي	سويسرا
إسرائيل	الجمهورية العربية السورية
المكسيك	الاتحاد الأوروبي

12 - وحضر الدورة أيضاً كل من وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ ووكيلة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا؛ والأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ووكيلة الأمين العام للتواصل العالمي؛ ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال؛ ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي؛ ووكيلة الأمين لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ ورئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ والأمانة العامة المساعدة لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ والأمين العام المساعد لأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين، إدارة عمليات السلام؛ ورئيس البعثة ورئيس الأركان، هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ والأمين العام المساعد للشؤون القانونية؛ والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية؛ والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية؛ والأمانة العامة المساعدة نائبة المدير التنفيذي بالنيابة ورئيسة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ونائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والأمين العام المساعد/رئيس هيئة موظفي

تكنولوجيا المعلومات؛ والأمانة العامة للمساعدة للموارد البشرية؛ والمفتشة ورئيسة وحدة التفتيش المشتركة؛ وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

13 - وبالإضافة إلى التمثيل داخل القاعة من جانب ممثلي الكيانات ذات الصلة، نوقشت التقارير التالية مع الممثلين المعنيين عن طريق التداول بالفيديو: تقرير الأمين العام عن دعم الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها؛ وتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 4 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وعن تقييم البرنامجين الفرعيين 4 و 6 للجنة الاقتصادية لأوروبا، وعن تقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وكذلك الشأن بالنسبة للبرامج أو أجزاء البرامج التالية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024: البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج 2، الشؤون السياسية؛ والبرنامج 4، عمليات حفظ السلام؛ والبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والبرنامج 6، الشؤون القانونية؛ والبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها؛ والبرنامج 10، التجارة والتنمية؛ والبرنامج 11، البيئة؛ والبرنامج 12، المستوطنات البشرية؛ والبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية؛ والبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا؛ والبرنامج 20، حقوق الإنسان؛ والبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين؛ والبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين؛ والبرنامج 23، المساعدة الإنسانية؛ والبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم؛ والبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل.

دال - الوثائق

14 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والستين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

15 - في الجلسة 19، المعقودة في 30 حزيران/يونيه، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2023/L.4) وإضافاته) ومشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين (E/AC.51/2023/L.3).

16 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها. واعتمدت اللجنة أيضا مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، وقررت تحديثه على ضوء القرارات والمقررات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2023 والجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

17 - وقبل اختتام الدورة، أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والبرازيل، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبلجيكا (أيضا باسم مالطة وكينيا)، وبولندا، والاتحاد الروسي، وباكستان، وفرنسا، وإيطاليا، والمغرب، وجمهورية إيران الإسلامية، وشيلي، وجمهورية كوريا، وبيلاروس، وألمانيا، وباراغواي، والأرجنتين. وأدلى الرئيس بملاحظات ختامية.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

البرنامج 1

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

18 - نظرت اللجنة، في جلستها 17، المعقودة في 12 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect.2)).

19 - وعرض وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات البرنامج وردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

20 - أعرب أحد الوفود عن تقديره العميق للجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لكفالة سلسلة تقديم الخدمات المقررة إلى الأمم المتحدة، وهو أمر حاسم لسلامة أداء المنظمة. وأعرب وفد آخر عن امتنانه لوكيل الأمين العام وفريقه بالكامل لما بذلوه من جهود لإنجاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع الهيئات الفرعية واللجان الفرعية، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق. وذكر أن الإدارة تقدم تيسيرات أساسية لجميع العمليات السياسية، كما تقدم المساعدة في جهود تنشيط الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، والدعم للجنة المؤتمرات بخدمات الأمانة الفنية والتقنية، والدعم العالي الجودة في مجال خدمات المؤتمرات، بما في ذلك خدمات الاجتماعات والوثائق المتعددة اللغات، إلى جميع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي تجتمع في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. وفي هذا الصدد، أقر وفد آخر بالدور الرئيسي الذي تؤديه الإدارة في الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي.

21 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاستراتيجية الإدارة المتمثلة في التحديث والتحسين المستمرين في جميع المجالات من أجل تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة وفي وقتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والاستخدام الأمثل للقدرات اللغوية الداخلية والخارجية، فضلاً عن زيادة كفاءة خدماتها من خلال نشر التكنولوجيات الحديثة. وعلى وجه الخصوص، شجع الوفد الإدارة على مواصلة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، في مجالات مثل التحول الرقمي لخدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة واستخدام التكنولوجيات لإنشاء ودعم أصول البيانات والمشاعات الرقمية باعتبارها منفعة عامة عالمية، وتعزيز الشراكات، والحفاظ على الجاهزية المؤسسية من خلال إدارة المخاطر المركزة. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي تبذلها الإدارة فيما يتعلق بتوفير الدعم الفني والإجرائي، وتحقيق الفعالية في إجراء مداولات الجمعية العامة ولجانها وإجراءات متابعتها، وتقديم المساعدة في جهود التنشيط التي تبذلها الجمعية العامة، وتوفير خدمات المراسم لكبار الشخصيات الزائرة، وتعزيز التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب الوفد عن تقديره لتقديم الخدمات من أجل ضمان إصدار الوثائق في الوقت المناسب، وللعمل المهم الذي أنجز

من أجل كفالة تعدد اللغات في المداوولات وعمليات صنع القرار التي تقوم بها الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، وكذلك في خدمات المؤتمرات التي تقدمها الأمم المتحدة في نيويورك. وذكر وفد آخر أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها السنوات الأخيرة، بذلت الإدارة جهوداً جديرة بالثناء للمساعدة في حسن سير أعمال العديد من العمليات الحكومية الدولية الموازية. وأعرب عن رأي مفاده أن من بالغ الأهمية أن تستفيد الإدارة من هذه التجربة وأن تدرج الدروس المستفادة لتعزيز تقديم خدمات أكثر ملاءمة واستدامة وفعالية من حيث التكلفة.

22 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدور الحيوي الذي تضطلع به الإدارة في مواصلة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للأمين العام، ولا سيما في مجالات من قبيل تحقيق النتائج عن طريق الابتكار، وتحسين التعاون الرقمي، ومواصلة التحول الرقمي لخدمات المؤتمرات التي تقدمها الأمم المتحدة، ولا سيما دعماً لخطتنا المشتركة. وأشار وفد آخر إلى أنه يعلق أهمية خاصة على مواصلة استخدام الحلول الرقمية وتحسينها في الأنشطة والخدمات الواردة في البرنامج. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على مبادرات الإدارة الرامية إلى التماس الآراء من الدول الأعضاء، بسبل منها مختلف الدراسات الاستقصائية، التي يمكن أن تسهم أيضاً في الوقوف على التحديات والمجالات التي يمكن مواصلة تحسينها.

23 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يقدر عالياً العمل الهائل الذي اضطلعت به الإدارة في السنوات الثلاث الماضية، منذ بداية الجائحة، ولفت إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة ومؤشرات الأداء تبين إلى أي مدى اقترحت الإدارة زيادة تأثيرها على المنظمة والكيفية التي جرت بها إدارة ذلك. فعلى سبيل المثال، في حين كانت البوابة الإلكترونية للوفود محدودة في البداية، فإنها ستتفد، كما هو مبين في أحد مؤشرات الأداء، باللغات الرسمية الست في العام التالي، وهو أمر سيكون قيماً للغاية ليس بالنسبة لنيويورك فحسب بل للمجتمع بأسره في جميع مراكز العمل. وأبرز الوفد نفسه أيضاً الكيفية التي أدرجت بها الإدارة أدوات رقمية من قبيل نظم gText و gDoc و eLuna، التي كان لها فائدة في زيادة أداء المنظمة. وقد أوصت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين بزيادة في معايير عبء العمل بالنسبة لدوائر الترجمة التحريرية، وبسبب النهج المتجدد والحديث الذي أدمج في أسلوب عمل الإدارة، فإن الزيادة في أداء الإنتاجية الإجمالية واضحة. وذكر الوفد أن هذا الأمر يفيد المنظمة وإدارتها المالية وقد أمكن تحقيقه في فترة زمنية قصيرة.

24 - وأعرب عن رأي مفاده أن الإدارة لها دور حاسم في كفالة تعدد اللغات داخل المنظمة. ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتنسيق تعدد اللغات، الذي يمثل أحد القيم الأساسية للأمم المتحدة، على نطاق الأمانة العامة، كما أعربت عن تقديرها لتلك الجهود. وأشارت الوفود إلى أنها دعت باستمرار إلى تعزيز هذا المبدأ وأولت دائماً اهتماماً خاصاً للحاجة إلى الحفاظ على التكافؤ بين اللغات الرسمية للمنظمة. وتطلعت الوفود إلى اتخاذ تدابير أكثر عملية وكفاءة وتحقيق مزيد من النتائج في هذا الصدد.

25 - وشكر أحد الوفود موظفي دوائر اللغات على تفانيهم في العمل، وشدد على أن توفير التدريب الكافي ومراقبة جودة الترجمة الشفوية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الحساسة من الناحية السياسية، يكتسبان أهمية قصوى. واستقر وفد آخر عن مدى صعوبة ضمان الكفاءة في قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة مع مراعاة مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع اللغات الرسمية في كل جهاز من أجهزة المنظمة.

26 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل الإدارة في فترة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وذكر وفد آخر أنه لا يعتقد أن استمرارية تصريف الأعمال لها تاريخ انتهاء، وذكر بقييم وحدة النقيش المشتركة الذي يشير إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت جرس إنذار للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال. وأثنى الوفد على الإدارة لالتزامها بالجاهزية الشاملة والتي تم اختبارها جيدا في مجال استمرارية تصريف الأعمال في جميع مجالات إدارة المؤتمرات، بما في ذلك من خلال دعمها لعقد المؤتمرات بطرائق مختلطة في عام 2024.

27 - وفيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، ذكر في الفقرة 2-9 من البرنامج أن الإدارة تواصل تقييم التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تمكن من توفير خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات الافتراضية والمختلطة في إطار متطلبات استمرارية تصريف الأعمال. فتجربة دخان حرائق الغابات في نيويورك، التي أظهرت كيف يمكن لبيئة تهدد الصحة أن تظهر فجأة في غضون يوم واحد، هو تذكير جاد بمدى أهمية الاستعداد لجميع حالات الطوارئ وتجهيز جميع التكنولوجيات في جميع الأوقات. وطلب أحد الوفود معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة والتخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال. وذكر أن الأمم المتحدة يتعين أن تتسم بالمرونة وأن تكون قادرة على التصدي لجميع حالات الطوارئ.

28 - وذكر وفد آخر أن الإدارة، في إطار ولايتها، قد أنجزت بنجاح مهمتها المتمثلة في ضمان استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة. وذكر أنه عندما تعذر عقد الاجتماعات الحضرية بسبب مخاطر انتشار فيروس كوفيد-19، عُقدت مشاورات افتراضية أو مختلطة، على أساس مؤقت، بفضل جهود الإدارة. وأشار إلى أن الإدارة لبت دائما طلبات عقد اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية في قاعات أكبر. فعلى سبيل المثال، نُقلت اجتماعات الدورة الثانية والستين للجنة البرنامج والتسيق، بناء على طلب اللجنة، إلى قاعة أكبر التزم فيها بمعايير التباعد البدني لتجنب المخاطر الصحية. وفي أيار/مايو 2023، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد-19 ما عاد يشكل جائحة من حيث التصنيف. وطلب توضيح عما إذا كان أسلوب استمرارية تصريف الأعمال الذي استحدثه الأمين العام في سياق التصدي لتحديات الجائحة قد أنهى بالفعل أم أنه سينتهي في المستقبل القريب لهذا السبب. وسأل الوفد أيضا، مستخدما الاجتماعات الافتراضية كمثال، ما إذا كان هناك أي اختلاف من حيث الولايات بين توفير خدمات المؤتمرات في نيويورك وتوفيرها في مراكز العمل الأخرى.

29 - وأشار الوفد نفسه إلى أنه يدرك أيضا أن بعض الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة لا تزال تعمل بأسلوب افتراضي أو مختلط وأن هذا هو قرارها الداخلي، فكل هيئة تحدد أساليب العمل الخاصة بها. وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها [262/77](#)، باستعراض الاحتياجات اللازمة من الموارد للاجتماعات المختلطة والافتراضية ([A/77/7](#)، الفقرة 71)، أشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى الدورة المقبلة للجنة المؤتمرات، لأن الدول الأعضاء قررت مناقشة جوهر هذه المسألة في ذلك المحفل. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه سيقدر الاطلاع على معلومات إضافية يمكن أن تكون متاحة.

30 - وأبرز أحد الوفود أيضا العنصر الأول في العوامل الخارجية المشار إليها في الخطة البرنامجية، وهو احترام النظام الداخلي للجمعية العامة، الذي يحفظ ويكفل حق كل من الدول الأعضاء في المشاركة في جميع مداولات الأمم المتحدة على قدم المساواة. وشدد الوفد على أنه في الحالات التي لا يتم فيها الحفاظ على هذه المساواة، ينبغي التخلي تلقائيا عن أي ترتيب. وفيما يتعلق بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة

التي يتعين أن تكون شاملة، طرح وفد آخر سؤالاً عما إذا كان من الممكن توفير إمكانية الوصول إلى المؤتمرات المعقودة بالفيديو لجميع الدول الأعضاء من أجل ضمان الشمول للجميع.

31 - وأقر أحد الوفود بوضع قائمة عالمية للعاملين لحسابهم الخاص في مجال خدمات الترجمة الشفوية. وأشار الوفد إلى النقص في موظفي اللغات، ولا سيما على المستوى المحلي، وأبرز أن هذه المبادرة، بالإضافة إلى إتاحتها القدرة على التوظيف بسرعة، تعيد المشاركة التمثيلية لموظفي اللغات من جميع أنحاء العالم.

32 - وفيما يتعلق بمسألة تقديم الوثائق في حينها، ذكر أحد الوفود أن تقديم الوثائق في حينها هو أحد التحديات الكبيرة التي تواجه عمل الإدارة، وطلب توضيحاً للموضوع الذي حددت فيه الخطة البرنامجية استعراض الأداء ذا الصلة، والنتائج المقررة والمنجزات المستهدفة بالنسبة للمقر في نيويورك، وكذلك الاستراتيجية المتعلقة بالتحسينات. وأشار الوفد إلى أن الخطة البرنامجية تعطي الانطباع بأن الدول الأعضاء راضية جداً عن الخدمات المقدمة في هذا الصدد؛ ففي الشكّلين 2-ثالثاً و 2-رابعاً، يظهر مقياس الأداء معدلات نجاح تبلغ نحو 100 في المائة. ومع ذلك، ذكر الوفد أنه يدرك، نتيجة لأعماله في اللجنة الخامسة، وكذلك في لجنة البرنامج والتنسيق، أن المناقشات المتعلقة بتقديم الوثائق في حينها تجري في كل دورة. وقد نُشرت وثائق رئيسية مثل الخطة البرنامجية المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/78/6 (Sect. 5)) مساء يوم جمعة قبل عطلة نهاية أسبوع طويلة، مع مناقشة الخطة البرنامجية مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع. وعلاوة على ذلك، لا تشير الوثائق إلى التاريخ الفعلي الذي نشرت فيه؛ ففي التقرير المذكور آنفاً، على سبيل المثال، لم يذكر تاريخ سوى تاريخ التوزيع، وهو 25 نيسان/أبريل 2023، مما يدل على عدم وجود مساءلة عن التأخر في تقديمه. وطلب الوفد مزيداً من التفاصيل في هذا الصدد، مشيراً إلى أن اللجنة لا يمكنها الاضطلاع بعملها ما لم تكن الوثائق ذات الصلة جاهزة.

33 - وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بمعرفة الممارسة الحالية للإدارة فيما يتعلق بالاجتماعات التي تنظمها الدول الأعضاء والأمم المتحدة احتفالاً بالأيام الدولية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، مثل اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام في 15 آذار/مارس 2023. وسأل ما إذا كانت خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وتكنولوجيا المعلومات المعتادة تقدم لهذه الاجتماعات.

34 - وأعربت الوفود عن ثقتها في أن الإدارة ستواصل تقديم خدمات المؤتمرات العالية الجودة إلى الدول الأعضاء في المستقبل، وأعربت عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024.

الاستنتاجات والتوصيات

35 - ثمنت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في إدارة ودعم مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها ومداولاتها حتى يتسنى تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها بفعالية.

36 - وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الإدارة في دعم تعدد اللغات بوصفه قيمة من القيم الأساسية والجوهرية للمنظمة، مؤكدة أهميته في أنشطة الأمم المتحدة وإسهامه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، على النحو المبين في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

37 - وشددت اللجنة على أهمية احترام الاختلافات اللغوية لكل لغة من اللغات الرسمية الست في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

- 38 - وأثنت اللجنة على الإدارة لالتزامها بمواصلة تحديث واستخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين تقديم الخدمات.
- 39 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته الإدارة لكفالة زيادة أوجه الكفاءة في عملياتها، بسبل منها تنفيذ المعايير المنقحة لعبء العمل بالنسبة لدوائر الترجمة التحريرية.
- 40 - ولاحظت اللجنة مع التقدير التقدم الذي أحرزته الإدارة في تحسين النظم البرمجية لإدارة المؤتمرات التي تستخدمها الإدارة بهدف زيادة التشغيل الآلي واستمرارية تصريف الأعمال إلى أقصى حد ممكن وفقا للولايات القائمة وتيسير تنفيذ المعايير المنقحة لعبء العمل بالنسبة لدوائر الترجمة التحريرية على نحو أفضل، على النحو المطلوب في القرار 252/75 والذي أعيد تأكيده كذلك في القرار 262/77.
- 41 - ورحبت اللجنة بالتزام الإدارة بضمان جودة وثائق الهيئات التداولية بجميع اللغات الرسمية الست، بما في ذلك عن طريق مواصلة إعداد الوثائق المقروءة آليا.
- 42 - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة للعمل بالممارسات المستدامة وتقليص بصمتها البيئية.
- 43 - ورحبت اللجنة بالجهود الابتكارية التي تبذلها الإدارة لتحسين خدمات المؤتمرات بغية تيسير عمليات صنع القرار بالنسبة للهيئات الحكومية الدولية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة استكشاف الابتكارات التكنولوجية وغيرها من الابتكارات لتعزيز الفعالية والكفاءة في هذا الصدد.
- 44 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

البرنامج 2

الشؤون السياسية

- 45 - في الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 3)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكراً من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).
- 46 - وعرض ممثلاً الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ولمكتب مكافحة الإرهاب البرنامج وقاماً مع الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وممثلين آخرين للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

- 47 - أعربت الوفود عن تقديرها للبرنامج وللجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام فيما يتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على الصعيد العالمي. وسلّم بأن الإدارة تؤدي دوراً جوهرياً في الأمانة العامة في المسائل المتعلقة بتلك الجهود وأنها الكيان الرائد للأمم المتحدة في مجالات المساعي الحميدة والتحليل السياسي والوساطة والمساعدة الانتخابية ودعم بناء السلام والتوجيه السياسي، التي لها صلة بالجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز جملة أمور من بينها الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام،

والحفاظ على السلام. ولوحظ أن الإدارة وولايتها المتمثلة في النهوض بعمليات السلام ومنع نشوب النزاعات تكتسيان أهمية خاصة.

48 - ولاحظ أحد الوفود أن بيئة السلام والأمن العالمية آخذة في التدهور، مع زيادة حالات تصعيد النزاعات والأزمات السياسية المعقدة والعمليات الانتقالية. ولوحظ أيضا أن التحديات تصبح ذات طابع عابر للحدود الوطنية بدرجة أكبر وأن هناك عقبات متكررة أمام تعددية الأطراف الفعالة والسلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أن بذل الجهود لتجديد الحوار والتعاون ومساعي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام أمر ملح للغاية. وأعرب الوفد عن تقديره للإدارة والمكاتب المعنية في إطار البرنامج 2 لما تبذله من جهود لإدماج هذه القيم في عملها الرامي إلى تهدئة الأزمات والنهوض بالسلام المستدام في الوقت الذي تعمل فيه مع الشركاء المعنيين في مجالات حفظ السلام والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

49 - ورحب أحد الوفود بالنتائج المقررة للإدارة وبرنامج عملها بأكمله، اللذين يهدفان إلى تعزيز القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، وتيسير الحوار، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والنهوض بالعمليات السياسية وعمليات السلام الشاملة، وتقديم المساعدة الانتخابية، والمساهمة في جهود السلام المستدامة التي تبذلها الدول الأعضاء. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المشاركة السياسية المقترنة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك قضايا التنمية مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، هي أنجع وسيلة لتحقيق السلام المستدام.

50 - ورحب أحد الوفود بالخطة البرنامجية المقترحة للإدارة لعام 2024، ولا سيما جهودها الرامية إلى النهوض بالعلاقات مع الشركاء الآخرين المعنيين لتعزيز عملها دعما لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة. ورحب وفد آخر بتلقي مزيد من المعلومات من الإدارة عن خططها لتحسين التنسيق بين الوكالات. وأشار أحد الوفود إلى أهمية عمل الإدارة وجهودها للعمل مع الهيئات والمكاتب الإقليمية من أجل كفالة السلام والأمن والاستقرار، وأعرب عن تأييده للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي ستكفل استجابة منسقة ومنسقة في الوقت المناسب للآزمات في المنطقة.

51 - ولاحظ أحد الوفود أن وضع استراتيجيات منسقة لمنع الأزمات وبناء السلام يتطلب إشراك المجتمعات المحلية والأشخاص المتضررين من النزاعات على نطاق أوسع. ولوحظ أن للإدارة دورا رئيسيا في التنسيق المشترك بين الوكالات مع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في حالات النزاعات المعقدة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه من الضروري تعزيز إجراءات التنسيق وكفاءة التنسيق بين الإدارة وكيانات الأمم المتحدة لكفالة اتساق الإجراءات المتعلقة بالمسائل المتأثرة بظروف النزاع. وشجع الوفد الإدارة على بذل الجهود لاستبعاد الحالات التي قد تؤثر فيها الاعتبارات المسييسة على إجراءات هيئات الأمم المتحدة ذات الولايات المحددة للبت في الحالات العاجلة التي قد توجد فيها عوامل خطر تتذر بارتكاب جرائم وحشية. وارتأى الوفد تعليق أهمية كبيرة على اتباع نهج على نطاق المنظومة إزاء منع الأزمات وبناء السلام استنادا إلى الصلة القائمة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولوحظ أن تحقيق الكفاءة والفعالية في جهود المنع يتطلب معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، التي تشمل، على وجه الخصوص، الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والجرائم القائمة على الهوية.

52 - واستفسر أحد الوفود عن السبب الذي جعل أن البعثات السياسية الخاصة لم تذكر إلا بإيجاز ولم يتم تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها.

53 - وأشاد أحد الوفود بجهود الإدارة والمكاتب المعنية لتعميم تمكين المرأة، بما في ذلك الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في برنامج عملها لعام 2024. ولوحظ أن النساء والأطفال يعانون أشد عواقب النزاع، ورحب بالجهود التي تبذلها الإدارة لضمان إدراج النساء والشباب في خرائط الطريق لتحقيق السلام الدائم والمستدام. ولاحظ الوفد بارتياح أن الخطة البرنامجية المقترحة تهدف إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

54 - وطلب أحد الوفود توضيح كيفية استعداد الإدارة للتغيير في آلية التمثيل الجغرافي العادل الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وتطبيقه في البعثات الميدانية، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024. واستفسر الوفد عما إذا كانت الإدارة تضطلع بأنشطة لتوعية البعثات الميدانية وطلب مزيداً من المعلومات عن نوع العمل المضطلع به استعداداً لهذا التغيير في التمثيل الجغرافي العادل المطبق.

55 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تكوين الإدارة وجميع المكاتب المدرجة في إطار البرنامج 2، الشؤون السياسية، ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وتنوعاً، وأعرب عن أمله في أن تتخذ الإدارة والمكاتب تدابير سريعة وعملية لزيادة نسبة الموظفين من البلدان النامية، ولا سيما من البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، من أجل الوفاء بولاياتها بشكل أفضل وتيسير عملها.

56 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، أعرب أحد الوفود عن تقديره العميق للعمل الذي اضطلعت به الإدارة في مجال منع نشوب النزاعات خلال العام الماضي وأشار إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على عمل الإدارة ومكاتبها المعنية في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها على الصعيد العالمي. وأعرب الوفد عن أمله في أن تضاعف الإدارة جهودها لتعزيز التسوية السياسية للنزاعات، وزيادة بذل مساعيها الحميدة وجهودها للوساطة، والوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن دعمه المتواصل للجهود المبذولة لتحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتحديد حالات النزاع ومنع وقوعها ومواجهتها.

57 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأمانة العامة للأمم المتحدة والإدارة على وجه الخصوص بحاجة إلى تكثيف جهودهما للوفاء على نحو أفضل بمسؤولياتهما عن النهوض بعمليات السلام ومنع نشوب النزاعات. ولاحظ الوفد أن التصدي لحالات النزاع في الوقت المناسب يتطلب تعزيز آليات الإنذار المبكر وإجراء تحليل وتحديد شاملين للعلامات التي قد تؤدي إلى زيادة تصعيد النزاع. ولوحظ أن أنشطة الرصد والتقييم ينبغي أن تكون محايدة وموضوعية وقائمة على الوقائع وعصية على أي تلاعب، وأنه ينبغي إبلاغ هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب. وأشاد الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتركيز على المنع؛ غير أنه رأى أن المنع و "عدم ترك أحد خلف الركب" ينبغي ألا يظلا مجرد شعارين، بل يجب تحقيقهما أيضاً من خلال إجراءات موجهة نحو تحقيق النتائج.

58 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-19 من التقرير، رحب أحد الوفود بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية على منع نشوب النزاعات من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناءه والحفاظ عليه. ورأى الوفد أن تحقيق السلام يصبح أكثر تعقيداً وأبعد منالاً عندما تشارك جهات فاعلة خارجية وتحاول فرض حلولها. وأعرب الوفد عن رأيه القوي بأنه ينبغي أن يتاح لأطراف النزاع الحيز السياساتي لقيادة وامتلاك زمام العمليات السياسية لتحقيق السلام المستدام. ولاحظ الوفد أن عمل

الأمانة العامة يصبح أكثر صعوبة عندما يتعين عليها التعامل مع المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، واستفسر عن الكيفية التي تعالج بها الإدارة هذه المشاكل لأن العديد من مناطق النزاع تعاني من تحريف الحقائق والأخبار المزيفة، ما يؤدي إلى حروب هجينة.

59 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-19 (ج) '8'، والإشارة إلى رصد وتقييم الأثر المترتب على المبادرات الرئيسية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وفعالية تلك المبادرات من حيث التكلفة، استفسر أحد الوفود عن نوع المبادرات وكيفية إجراء هذه التقييمات. وفيما يتعلق بالفقرة 3-19 (ج) '11'، شدد الوفد على ضرورة التقيد بالصيغة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، وأشار بصفة خاصة إلى أنه لا يمكن مساواة الشباب بالنساء من حيث المشاركة في الأنشطة السياسية وأنشطة بناء السلام.

60 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه المتواصل للجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة لتحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتحديد حالات النزاع ومنع وقوعها ومواجهتها. وأشار الوفد إلى أنه في حين يعرب عن سروره لإطلاق الخطة الجديدة للسلام في عام 2022، فإنه يلاحظ أن نتائج البرنامج الفرعي لا يزال من الصعب تقييمها، وتساءل عما إذا كان دور الأمم المتحدة في حالات النزاع حسن الوضع بشكل مباشر أو على الأقل منع توسع الأعمال القتالية أو خفف من حدة ذلك.

61 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، رحبت عدة وفود بالتقدم الذي يحرزه البرنامج الفرعي في وضع خطة جديدة للسلام وأعربت عن تقديرها لعمل الإدارة الدؤوب من أجل تصميم وتنسيق العملية التشاورية مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى في سبيل وضع الخطة الجديدة للسلام. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن تراعى الآراء والشواغل التي تعرب عنها الدول الأعضاء مراعاة تامة في تلك العملية وأن يتم السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء حتى يتسنى إرساء أساس جيد لمتابعة تنفيذ الخطة.

62 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للخطة الاستراتيجية الجديدة للإدارة للفترة 2023-2026 ورحب بالتركيز المستمر على تعزيز الروابط السياسية والتشغيلية مع البرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام. وفي هذا الصدد، حثت الإدارة على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الاتساق الداخلي لعملها. وأشار الوفد إلى تقييم عام 2021 الذي أجراه مكتب الرقابة الداخلية (E/AC.51/2021/3)، والذي أوصى فيه المكتب بتحسين التنسيق على نطاق المنظومة وعبر الركائز لإنتاج تحليلات أكثر تكاملاً. وشجع الوفد على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد وطلب معلومات مستكملة عن هذه المسألة.

63 - وفي إطار البرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وفيما يتعلق بالنتيجة 1، أشار أحد الوفود بارتياح إلى أن البرنامج الفرعي حقق بنجاح أهدافه المقررة لعام 2022 وساهم في النهوض بالعمليات السياسية في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

64 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن أحد الدروس المستفادة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها هو أن انتشار خطاب الكراهية عامل يسهم في العنف في حالات النزاع وما بعد النزاع ويتطلب استجابات مكرسة من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في أن يرى في الخطة البرنامجية معلومات عن الجهود المحددة المبذولة لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق برصد خطاب الكراهية، وتحديد الاتجاهات، والتحديات الحاسمة في هذا الصدد.

65 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، رحب أحد الوفود بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022، وأعرب عن تقديره للتركيز على مشاركة المرأة الوارد في النتيجة 1. وبينما لاحظ أحد الوفود أن البرنامج الفرعي حقق نقاطه المرجعية للمساعدة الانتخابية، بما في ذلك عدد بعثات المساعدة، والنسبة المئوية للدول الأعضاء التي تتلقى رداً أولياً في غضون أربعة أسابيع من طلب المساعدة الانتخابية التقنية، والنسبة المئوية للنساء في البرلمانات في البلدان المتلقية للمساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة، فإنه شجع على إجراء تقييم أكثر دقة لتلك النقاط المرجعية يُركّز فيه على النتائج في المستقبل. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي إجراء تقييم لفعالية العمل الذي تضطلع به الإدارة في مجال المساعدة الانتخابية.

66 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 والفقرة 3-38، أشار أحد الوفود إلى أن تقديم معلومات عن عدد البلدان، بدلاً من النسبة المئوية التي تلقت رداً أولياً في غضون أربعة أسابيع من طلب المساعدة الانتخابية التقنية، كان من شأنه أن يوفر قياساً أفضل.

67 - وبالإشارة إلى النتيجة 3، لاحظ أحد الوفود الدروس المستفادة فيما يتعلق بأهمية التنسيق الوثيق والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وطلب مزيداً من التوضيح بشأن الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق الاستراتيجي والتنفيذي.

68 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، أعربت الوفود عن تقديرها للدعم الفعال والعالي الجودة الذي يقدمه البرنامج الفرعي إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية في الاضطلاع بمسؤولياتها. وأقر أحد الوفود بالدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة في المساهمة في بناء قدرات الأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

69 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، لاحظ أحد الوفود أن البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE) تمثل إضافة إيجابية وأشار إلى التغيير الإيجابي للدول الأعضاء.

70 - ونوه أحد الوفود بالدعم الكبير الذي يقدمه البرنامج الفرعي لعمل مجلس الأمن بشأن أنشطة الجزاءات، بما في ذلك إنشاء أفرقة الخبراء، وأعرب عن تقديره لعمله لتحديث وتعهد قائمة بالخبراء. وأشار الوفد كذلك إلى إنجاز البرنامج الفرعي المتمثل في تقديم جميع مقترحات أفرقة الخبراء إلى لجان الجزاءات بحلول التواريخ المستهدفة المقررة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للدروس المستفادة الواردة في النتيجة 3 بشأن إتاحة قائمة للتعجيل بالعملية وإعطاء الأولوية لإشراك المرأة في أفرقة الخبراء. وفيما يتعلق بالفقرة 3-53، استفسر وفد آخر عما إذا كانت قائمة الخبراء قائمة متاحة للجمهور، أم لأعضاء مجلس الأمن فقط.

71 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، نوه أحد الوفود بالدعم الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام في تيسير عمل لجنة بناء السلام، وأشار إلى أن لجنة بناء السلام تؤدي دوراً هاماً في توجيه ودعم استجابات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جميع المراحل المتوالية لعملية السلام، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي، وتعزيز التعايش وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وتنشيط النمو الاقتصادي؛ وإعادة الخدمات الإدارية الأساسية. وشجع الوفد بقوة على توثيق التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، ورحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق البلدان التي تعمل مع لجنة بناء السلام. وأشار الوفد إلى الموقف الذي أعلنه في سياق مشاورات الدول الأعضاء بشأن الخطة الجديدة للسلام، فأعرب عن تأييده لتوسيع دور لجنة بناء السلام لتمكين منظومة الأمم المتحدة من معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بالأمن، وتغير المناخ، والصحة، والتنمية، والمساواة بين الجنسين، وانتهاكات

وتجاوزات حقوق الإنسان من منظور الوقاية، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمعالجة هذه القضايا بمزيد من الفعالية والمساءلة.

72 - وأبرز أحد الوفود أهمية البرنامج الفرعي والحاجة إلى كفالة الاستثمار الكافي والمستمر والقابل للتنبؤ في أنشطة بناء السلام من خلال الدعم البرنامجي المقدم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لتركيز المزيد من الجهود والموارد على منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وأكد من جديد التزامه بأنشطة لجنة بناء السلام ودعمه لها بوصفها عنصرا مكملا متزايدا لأهمية لعمليات حفظ السلام، ولصندوق بناء السلام الذي تسهم فيه بنشاط.

73 - وأقر أحد الوفود بأن البرنامج الفرعي هو العمود الفقري لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وأشار إلى أن البرنامج الفرعي ييسر عمل لجنة بناء السلام وينص على الإدارة السليمة لصندوق بناء السلام. وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، رحب الوفد بالتقدم المبلغ عنه في زيادة الاستثمارات في بناء السلام والحفاظ عليه على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وأعرب عن دعمه للنتائج والنواتج المخطط لها لعام 2024.

74 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 3-207 (ج) وطلب مزيدا من المعلومات عن اجتماعات المستشارين السياسيين لمجلس الأمن.

75 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتخصيص المستوى الأمثل من الموارد لمكتب مكافحة الإرهاب ولزيادة تنوع تكوين الموظفين، ولا سيما من البلدان النامية.

76 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-237 (أ)، الواردة في الفرع المتعلق بالاستراتيجية، لاحظ أحد الوفود استخدام عبارة "دور قيادي" وأكد رأيه بأن ولايات مكتب مكافحة الإرهاب ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن تستخدم كأساس لإعداد الخطة البرنامجية، وينبغي بالتالي تعديل استخدام هذه العبارة.

77 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التركيز على تعزيز العمل مع المجتمع المدني في مجال مكافحة الإرهاب، المشار إليه في الفقرات 3-237 (أ) و 3-238 (أ) و 3-258 من الخطة البرنامجية، لا لزوم له. ولاحظ الوفد أن من الضروري الإبقاء على تركيز عمل المكتب على الوفاء بمهمته الرئيسية، وهي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المحتاجة. ولاحظ الوفد أيضا أن عبارة "بناء قدرات" الواردة في الفقرة 3-237 (و) وعبارة "تعزيز قدرة" الواردة في الفقرة 3-238 (ب)، اللتين أدرجتا في الخطة البرنامجية لعام 2023، قد حذفتا، وارتأى أن من الضروري إعادة إدراج هاتين العبارتين.

78 - وبخصوص الفقرة 3-241، أشار أحد الوفود إلى النص المفصل المتعلق باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وأعرب في هذا الصدد عن رأي مفاده أنه نظرا لأن الوثيقة [A/78/6 \(Sect. 3\)](#) هي الميزانية البرنامجية لمكتب مكافحة الإرهاب، فمن الأفضل إدراج صيغة مختصرة لتلك الفقرة مع التركيز على مهام التنسيق التي يضطلع بها المكتب.

79 - وفيما يتعلق بأنشطة التقييم، أشار أحد الوفود إلى أن هناك أكثر من 50 مشروعا وبرنامجا نفذها المكتب وطلب توضيحا بشأن معايير اختيار التقييمين المنجزين في عام 2022، والمبينين في الفقرة 3-246، ومعايير الاختيار للتقييمات الثلاثة المقررة لعام 2024، والمحددة في الفقرة 3-248. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أنه قد يكون من المفيد تقييم تنفيذ مبادرات أخرى أيضا.

80 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن النتائج المقررة للمكتب لعام 2024 ضيقة للغاية، بالنظر إلى أن البرنامج يعمل من أجل التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأشار الوفد إلى أنه لم يدرج في النتائج المقررة سوى عدد قليل من المشاريع المتعلقة بتحسين أمن الأحداث الرياضية الكبرى، وتعزيز حماية ضحايا الإرهاب ومساعدتهم، وتعزيز التنسيق بين الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأيه بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لزيادة قدرة الدول على مكافحة تمويل الإرهاب، وضمان حماية الحدود، وحماية الأهداف المعرضة للخطر من الهجمات الإرهابية، وغير ذلك من المهام الهامة للمكتب المدرجة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

81 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-258 الواردة في إطار النتيجة 3، تساءل أحد الوفود عن الإشارة إلى الخطوات العملية للتنسيق الإقليمي التي وافقت عليها لجنة تنسيق الاتفاق العالمي في عام 2021، وأشار إلى أن تلك اللجنة لا تضم الدول الأعضاء. وتساءل الوفد كذلك عن السبب في أن مقياس الأداء لا يعكس سوى تعزيز التعاون بين الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب وهيكل واحد، هو المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وأشار الوفد إلى وجود مجموعة واسعة من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وكرر الوفد رأيه بأن هناك تركيزا مفرطا على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الاتفاق العالمي. وأعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أنه نظرا لأن هذه هي الخطة البرنامجية لمكتب مكافحة الإرهاب، فإن النتائج ينبغي أن تكون ذات صلة مباشرة بالمكتب، واقترح الوفد في هذا الصدد استبعاد النتيجة 3، بما في ذلك الفقرات 3-257 و 3-258 و 3-259، والجدول 3-73، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، أو استبدالها. وأشار الوفد إلى أن نتائج المكتب لعام 2024 كان ينبغي أن تكون ذات طابع أعم وعملي أكثر يرتبط بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وينبغي أن تركز على المساعدة المقدمة إلى الدول في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

82 - ورحب أحد الوفود بالدعم الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب واستفسر عما إذا كان يمكن إدراج إشارة إلى قرار مجلس الأمن 2349 (2017) بشأن حوض بحيرة تشاد في الخطة البرنامجية.

83 - واستفسر أحد الوفود عن إمكانية إجراء مناقشة مسبقة بين الدول بشأن الخطة البرنامجية المقترحة للمكتب، على غرار النهج المتبع في البرنامج 13 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الاستنتاجات والتوصيات

84 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية.

البرنامج 3

نزع السلاح

- 85 - في الجلسة السادسة المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.4)).
- 86 - وعرضت ممثلة الأمين العام البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

87 - أعربت عدة وفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح ولجهود المكتب المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وشددت الوفود على أهمية عمل المكتب، ولا سيما في سياق البيئة الأمنية غير المستقرة والمتدهورة، وأعربت عن تقديرها للخطة البرنامجية الشاملة والموضوعية المقدمة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن البرنامج 3 هو أداة بالغة الأهمية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن وصونهما، وأشار إلى أن أنشطة بلده مصممة لتوجيه الانتباه إلى ضرورة إنهاء النزاعات القائمة ومنع النزاعات المسلحة المحتملة في أقرب وقت ممكن.

88 - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها المكتب لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وشدد أحد الوفود على أن الدعم الذي يقدمه المكتب ينبغي أن يكون غير متحيز وغير ميسس وأن ينفذ بما يتفق تماما مع الولايات المسندة من الدول الأعضاء. ووُجِّه الانتباه إلى الفقرة 4-3 والجدول 4-17 من التقرير، اللذين يتضمنان إشارات إلى "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء لم تحدد ولاية لتنفيذها، وأنه ينبغي تجنب الإشارة إلى الخطة. وشدد الوفد على أن البرنامج ينبغي ألا يتضمن أحكاما توجي بأن المكتب سيؤدي مهام تقع ضمن صلاحيات الدول الأعضاء. وشدد الوفد نفسه على ضرورة تجنب الصياغة التي تتصل باستعداد الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات والقرارات والمقررات الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة، على النحو المبين في الفقرة 4-6 (ج)، لأنها تتجاوز سلطة الأمانة العامة.

89 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن كلا من الطموح الجيوسياسي، وتكديس فرادى البلدان للأسلحة، وتوسيع مناطق نفوذ التحالفات العسكرية - السياسية، من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوترات، والعودة إلى عصر سباق التسلح، وزيادة عدد النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا على أساس تقديم تنازلات متبادلة، مع مراعاة مبدأ تعددية الأطراف، وأنه من الضروري مواصلة البحث عن حلول وجهات اتصال فيما يتعلق بالمصالح المشتركة والفرص التي يمكن أن توصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق. ولاحظ الوفد نفسه أن التحديات والتهديدات الحديثة تملّي ضرورة النظر في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتنمية المستدامة التي ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، وأعرب عن ثقته في أن الأوان لن يفوت أبداً، رهنا بمبدأ تعددية الأطراف، لتحسين نظام الأمن الدولي. وشجع وفد آخر المكتب على بذل المزيد من الجهود لتنفيذ المهام الموكلة إليه في مجال إثبات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في سياق الأمن الدولي.

90 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا بد من حماية الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار بأي ثمن، في سياق التوترات المتصاعدة، حيث لا تزال نظم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تتعرض لضغوط كبيرة. وكرر الوفد تأكيد دعمه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية التي تتناول نزع السلاح ونظام عدم الانتشار. وذكر وفد آخر أنه يتطلع إلى للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ولجنته التحضيرية، ويرحب بالجهود التي يبذلها المكتب لدعم هذا العمل والعمل المتصل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعرب وفد آخر عن خيبة أمله لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة قد اختتم أعماله دون اعتماد وثيقة ختامية، وأشار إلى أن جميع الأطراف في المعاهدة، باستثناء طرف واحد، كانت مستعدة لتقديم الدعم السياسي للوثيقة الختامية.

91 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أشار وفد إلى الجدول 4-5 وطلب توضيحاً بشأن الأساس المنطقي لاختيار مقياس الأداء لعام 2024، ولا سيما فيما يتعلق بالإشارات إلى مدونات قواعد السلوك، وتدابير بناء الثقة، ومراحل ما قبل التفاوض. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن استخدام التكنولوجيات الناشئة والكاسحة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات المستقلة، والبيانات الضخمة، والحوسبة الكمية، يوجد فرصاً جديدة لتحديد الأسلحة، بينما يشكل في الوقت نفسه تحديات للإطار السياسي والأخلاقي والقانوني والتشغيلي القائم. وأشار الوفد نفسه إلى احتمال زيادة خطر سوء التقدير والتصعيد غير المقصود فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الناشئة والكاسحة، وأعرب عن رأي مفاده أن وضع معايير وقواعد ومبادئ الاستخدام المسؤول والسلوكيات المسؤولة من شأنه أن يساهم في الجهود الرامية إلى منع التصعيد وبناء الشفافية والثقة بين الدول.

92 - وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد جهوده لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وأبرز أيضاً أهمية آلية الأمين العام للأمم المتحدة للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وشدد على ضرورة تزويدها بالموارد وتجهيزها وتشغيلها على النحو الملائم.

93 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مشروع الخطة البرنامجية ينبغي أن يكون غير ميسر تماماً وأن يتمتع عن ذكر المبادرات التي لا تحظى بتأييد عالمي، وأبرز المثال المتعلق بالإشارة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية جنباً إلى جنب مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الفقرة 4-31 (ب).

94 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسد فجوة قانونية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتعزز القاعدة العالمية المناهضة للأسلحة النووية. وأعرب عن التأييد للنتائج المقررة لعام 2024، وعلى وجه التحديد الهدف المتمثل في تعزيز الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء من أجل تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فضلاً عن تعزيز حالة النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولاحظ الوفد نفسه غياب الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية عن البرنامج وطلب توضيحاً بشأن سبب عدم إدراجه. ورحب وفد آخر بعمل المكتب في مجال دعم الدول الأعضاء في تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية وتقديم الخدمات لها، ورحب بالاجتماع الثاني المقبل للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 54/77.

95 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه البالغ إزاء الضغط المتزايد الذي يتعرض له الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية المقبول عالمياً، وأشاد بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومكافحة الإفلات من العقاب. ورحب وفد آخر باستمرار التعاون الوثيق بين المكتب والمنظمة، بينما أعرب وفد آخر، فيما يتعلق بالفقرة 4-31 (ج)، عن رأي مفاده أن دعم الأمانة العامة لعمل المنظمة ينبغي ألا يتجاوز ولايتها.

96 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، لاحظ أحد الوفود أنه جرى حتى الآن عقد ثمانية من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف ما جاء في الفقرة 4-44 (ج) من التقرير من إشارات محددة إلى اجتماعي الدول السابع والثامن من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

97 - وأعرب وفد آخر عن بالغ قلقه إزاء التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين التي يشكلها النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكديسها بصورة ترزع الاستقرار وإساءة استخدامها، وأشار إلى أن خرائط الطريق الإقليمية ستكون أدوات فعالة لاحتواء التدفق غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ورحب الوفد بوضع الصيغة النهائية للإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ودعا الدول الأعضاء إلى التوقيع على الإعلان والمشاركة بنشاط في عملية المتابعة للتخفيف من الآثار الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده القوي لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

98 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه، في حين لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة السبب الرئيسي للوفاة في النزاعات، فمن المهم ملاحظة أن الأنشطة التي يضطلع بها عدد كبير من الجهات الفاعلة، بمن في ذلك الإرهابيون والمتطرفون العنيفون والعناصر الإجرامية تريد من تعقيد جهود السلام والتنمية المستدامة وثقافة النزاعات الجارية. وذكر الوفد أن خطر حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة لا يزال قائماً على الدوام، وشدد على أهمية التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بالنسبة للإرهابيين.

99 - ورحب أحد الوفود بتركيز المكتب على أنشطة التثقيف والتوعية، وشدد على أهمية نشر الفكرة التي تقيد بأن البشرية ستكون أكثر أمناً في عالم منزوع السلاح. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد إنشاء برنامج مخصص للتدريب بمنح الزمالات تمشياً مع قرار الجمعية العامة 71/77، على النحو المبين في الفقرة 4-53. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن تصميم برنامج الزمالة وتنفيذه، على النحو المبين في المرفق الثالث من التقرير، الذي يتضمن موجزاً للتغيرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر والبرنامج الفرعي. وأكد الرئيس على أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

100 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإعلام والتوعية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 4-59 في إطار معلومات الأداء البرنامجي لعام 2022 ورحب بالتقييم المزمع لمبادرة التوعية المعنونة 'الشباب من أجل نزع السلاح' التابعة للمكتب، وذلك دعماً لقرار الجمعية العامة 45/76 بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار، وطلب معلومات مستكملة عن المبادرة.

101 - وسلم أحد الوفود بأهمية التنوع في عملية صنع القرار بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وشدد على تلك الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بإشراك النساء والشباب. وأعرب الوفد عن أمله في تحقيق توازن بين الجنسين في المؤتمرات الاستعراضية ودعا إلى مشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية في المناقشات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

102 - ورحب الوفد نفسه بالعمل الذي أنجزه المكتب لتحسين وصول الدول الأعضاء إلى قواعد البيانات ذات الصلة وشدد على أهمية هذا العمل.

103 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، نزع السلاح الإقليمي، رحب أحد الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب لإدماج نهج مراعاة للمنظور الجنساني في أنشطته، واستشهد كمثال على ذلك بالفقرة 4-73 في إطار المعلومات المتعلقة بأداء البرنامج لعام 2022. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الآلية التي سيتم إنشاؤها لجمع البيانات عن تمثيل المرأة في اجتماعات نزع السلاح، ولضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار في مجال تحديد الأسلحة.

104 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب ألا يعمل مع المجتمع المدني بشأن قضايا نزع السلاح بحض إرادته دون إذن من الدول الأعضاء، وذكر أنه ينبغي تطبيق نهج مماثل على القضايا الجنسانية، التي رأى الوفد أنها لا تتصل بمسائل نزع السلاح. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يعزز المكتب جهوده الرامية إلى اتخاذ المزيد من المبادرات لزيادة التمثيل الجغرافي.

الاستنتاجات والتوصيات

105 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 4

عمليات حفظ السلام

106 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة المعقودة في 31 أيار/مايو 2023، في البرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 5)).

107 - وعرض الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين البرنامج وقام مع ممثلين آخرين للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

108 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل إدارة عمليات السلام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن وحماية المجتمعات المحلية التي تخدمها. وأعربت الوفود أيضا عن تأييدها للعمل الذي يضطلع به فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

109 - وأعربت الوفود عن تقديرها للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لما قدمته من مساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجرى الاعتراف كذلك بعملها الدؤوب للوفاء بولاياتها في بيئات العمليات الصعبة وبالمخاطر التي يتعرض لها الأفراد النظاميون كل يوم وأعرب عن التقدير لذلك.

110 - وأعربت الوفود عن تقديرها للخطة البرنامجية التي قُدمت في التقرير. ولوحظ أن الخطة البرنامجية واضحة وشاملة جدا. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للتقدم المحرز المبين في التقرير ولاحظ أن المؤشرات تدل على فعالية العمل الذي يضطلع به البرنامج. واستقر وفد آخر عما إذا كان البرنامج متوافقا مع النواتج المتوقعة لخطة الأمين العام الجديدة للسلام، وعما إذا كان هناك تنسيق في إعداد الخطة البرنامجية والمبادرة المتوقع اعتمادها في الفترة المقبلة.

111 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكرر أحد الوفود تأكيد التزامه بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عمله الوطنية ورحب بأوجه التقدم المحرز في هذا المجال المعروضة في البرنامج. وطلب وفد آخر معلومات مستكملة عن المبادرات المختلفة الرامية إلى زيادة المشاركة المجدية للمرأة في الأدوار النظامية وأعرب عن تأييده للدعوة إلى إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب حفظ السلام وفي جميع مستويات القيادة.

112 - ولاحظ أحد الوفود الاهتمام العالمي بالمسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعواقبها العالمية وأهمية مشاركة عدد كبير من الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسائل. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

113 - وأشار أحد الوفود إلى أنه استثمر في السلام وبناء السلام من خلال مساهماته النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يتضح من التقليد الذي يتبعه البلد ويفخر به في مجال حفظ السلام على مدى 60 عاما، حيث نشر أكثر من 14 000 من حفظة السلام في 21 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأشار الوفد إلى أنه سيسهم بقدر أكبر في عمل الأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق سلام مستدام في المناطق المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم عن طريق توسيع نطاق تمثيل بلده في حفظ السلام، وسيتيح المزيد من حفظة السلام في الميدان.

114 - ولاحظ أحد الوفود أنه لا بديل للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بصون السلام في العالم، وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى إعادة تقييم شاملة للنزاعات المعاصرة ووضع تدابير قابلة للتطبيق للتصدي للاتجاهات المدمرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء. ولاحظ الوفد أنه ينبغي النظر بعناية في المبادرات المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة التي ترمي إلى استعادة السلام والأمن وصونهما والتي ترد في الخطة البرنامجية لعمليات حفظ السلام. ورأى الوفد أن تعزيز القدرة على الاستجابة للنزاعات وعلى تكييف تشكيل أنشطة حفظ السلام مع الظروف المعاصرة يستحق دعما عالميا.

115 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها الإدارة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها على الصعيد العالمي في وقت مليء بالتحديات وأعرب عن دعمه لأنشطة الإدارة ولحفظ السلام بوصفه دعامة أساسية لسياساتها الأمنية. ولاحظ وفد آخر مع الإعراب عن الأسف المستوى غير المسبوق من التوتر وانعدام الثقة في العالم وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك يزيد من مخاطر المواجهة العسكرية. وأشار الوفد إلى أنه سيواصل، في سياق الأزمة في نظام الأمن الدولي، بذل كل جهد ممكن لتشكيل عملية سلام عالمية على أساس مبدأ تعددية الأطراف والوحدة الإقليمية، وتهدف إلى بناء نظام عالمي أكثر عدلا وأمنا. وفي هذا الصدد،

لاحظ الوفد أنه يعلق أهمية خاصة على عمل لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تخطيط البرامج في منظومة الأمم المتحدة وتقييم التنفيذ والتنسيق العام للأنشطة الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

116 - وأشار أحد الوفود إلى أنه بالرغم من أن التحديات المقبلة كثيرة، فإن تذليلها ليس مستعصيا، وأشار إلى أنه سيتعاون مع جميع الوفود للمساهمة في وضع وثيقة ختامية بتوافق الآراء للبرنامج 4. وأعرب وفد آخر عن استعداده للتواصل الشامل للجميع مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعرب عن انفتاحه على التعاون مع الشركاء من أجل تعزيز النظم التي تحظى بتوافق آراء في ميدان السلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه سيكون من المستحيل تنفيذ هذه المهام وتحقيق الهدف النهائي من دون استعادة الثقة والعودة إلى حوار قائم على المساواة والاحترام المتبادل.

117 - وشدد أحد الوفود على أنه لا يزال مؤيدا قويا لعمليات الأمم المتحدة للسلام باعتبارها مسألة تتعلق بسياسته الوطنية، عملا بالتزامه الثابت بالأمن الجماعي وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، أقر الوفد بأن عمل أفراد حفظ السلام سيكفل أن يكون السلام في البلدان والمناطق المتضررة قادرا على أن يرسخ جذوره ويزدهر ويصبح مستداما. وشدد الوفد أيضا على أن تقديم الدعم في المجال السياسي ومجال بناء السلام متاح على نحو كاف لمنع نشوب الحرب وأن من شأنه أن يساعد البلدان على تحقيق الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام.

118 - ورحب أحد الوفود بمساهمة البرنامج في فعالية عمليات حفظ السلام، مما يدعم تحسين الأداء والظروف للأفراد المنشورين في الميدان. ولاحظ الوفد أن معالجة الجمعية العامة لمسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها تكتسي أهمية خاصة لأنها تعكس تطور المسائل والمناقشات وتؤثر على الطريقة التي تنظر بها هيئات أخرى في المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تلك المسائل. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تأييده لوضع نظام شفاف وديمقراطي لحفظ السلام في إطار الأمم المتحدة وأشار إلى أن مشاركته النشطة في بعثات حفظ السلام تشكل مؤشرا واضحا على التزامه.

119 - وشددت عدة وفود على أهمية مراعاة آراء البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وآراء البلدان المضيفة، وأشار في هذا الصدد إلى أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون النقطة المرجعية الرئيسية بشأن هذه المسائل. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتسخير التكنولوجيا لبعثات حفظ السلام ولكنه رأى أنه ينبغي مراعاة حساسية البلدان المضيفة. وشدد وفد آخر على أهمية تحسين الاتصال مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة واستفسر عن التمثيل الجغرافي في الإدارة. ولاحظ أحد الوفود أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون في مقدمة ومركز الحوار في عمليات السلام وأن استمرار المشاورات الثلاثية والتعاون فيما بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة يتسم بالأهمية الحاسمة لتحسين عمليات السلام.

120 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لاتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء عمليات حفظ السلام، مشيرة إلى أهمية التركيز على تطوير سيادة القانون. وأعرب أحد الوفود أيضا عن تأييده للعادلة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والتطبيق الفعال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنفيذ الوافي لتدابير الحماية المتعلقة بالسكان المدنيين في ولايات حفظ السلام التي تشمل تلك التدابير، وكذلك لتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ولاحظ وفد آخر أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورت إلى بعثات متعددة الأبعاد وأنه يتعين على البعثات المعاصرة أن تتصدى للتهديدات التي يشكلها الإرهابيون وأن الجماعات المسلحة تستهدف حفظة السلام. وفي هذا الصدد، أعرب

الوفد عن رأيه بأن حفظة السلام يحتاجون إلى موارد ومعدات إضافية للتنقل وأن حفظة السلام يعانون من نقص الموارد.

121 - وأعربت الوفود عن تأييدها لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والأولويات المحددة في خطة تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ورحب أحد الوفود باستمرار مواءمة برنامج حفظ السلام مع أولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام ولاحظ أن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تضع الأساس لضمان أن تتمكن بعثات حفظ السلام من الوفاء بولاياتها. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لإعطاء الأولوية للحلول السياسية، في حين أشار وفد آخر إلى أن بعض العناصر، ولا سيما إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يحظى بتأييد عدد من الدول الأعضاء مع تحفظات. وكرر أحد الوفود تأكيد الأهمية الكبيرة التي يوليها لكامل نطاق المسائل المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وأعرب عن تقديره لما يوليه الأمين العام من اهتمام شخصي لمسائل حفظ السلام وللجهود التي يبذلها في هذا المجال، بما في ذلك في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

122 - وشددت عدة وفود على أهمية التدريب السابق لنشر حفظة السلام، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الإدارة في هذا الصدد. وأعرب عن رأي مفاده أنه سيلزم استعراض هذا التدريب السابق للنشر بصورة دورية.

123 - وأعرب أحد الوفود عن موافقته القوية على ضرورة التشديد على الأدوات السياسية لحل الأزمات وتعزيز التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لتعزيز التعاون مع الكيانات الإقليمية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التعاون على الصعيدين الإقليمي والمحلي ينبغي أن يكون هدفاً وينبغي أن يعطى الأولوية. ورحب أحد الوفود بتعزيز دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلام، في حين طلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن مستوى تواصل الإدارة مع الهيئات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

124 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية جعل البعثات أكثر كفاءة، وفعالية وخضوعاً للمساءلة وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك يتسم بالأهمية الأساسية لإصلاح حفظ السلام. ولاحظ الوفد نفسه دعمه المستمر للإصلاحات التي تؤدي إلى تحسين الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام ولاحظ أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز سلامة وأمن حفظة السلام وأن تزيد من الفعالية العملية وتعالج قصور أداء العناصر المدنية والنظامية. وأثنى الوفد نفسه على الأمين العام لعمله في هذا المجال.

125 - ورحب أحد الوفود بإعطاء الأولوية لفعالية الأداء والخضوع للمساءلة لجميع عناصر البعثات من خلال تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء من أجل تقييم أداء البعثات. ورحب أيضاً باستخدام البيانات والتحليلات، ووضع إطار متكامل لسياسة الأداء والمساءلة، وزيادة التواصل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن الأداء. وشجع وفد آخر على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام من أجل معالجة أداء حفظة السلام النظاميين والمدنيين والأداء العام للبعثات، ورأى أن تعزيز الشفافية والمساءلة سيسهم في تحسين السلامة والأمن.

126 - وشدد أحد الوفود على أن البعثات لا يمكن أن تتجح إلا إذا دُرِس أداء جميع العناصر، المدنية منها والنظامية، معا في نظام موحد لأداء البعثات. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للجهود المبذولة لضمان

المساءلة واحترام معايير السلوك في جميع عمليات السلام. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للأمين العام أن يكفل تقيد جميع أفراد حفظ السلام بأعلى معايير السلوك وأن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم.

127 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للمعلومات المستكملة المقدمة بشأن جمع البيانات واستخدامها وأعرب عن رأي مفاده أن النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء يظهر قيمته وأن هذا النظام يكتف حالياً في الميدان. ورأى الوفد أن من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تحسين جمع البيانات وتقاسمها واستخدامها في جميع المجالات، مما يدعم هياكل التخطيط المتكاملة في البعثات. ورأى الوفد أن تحسين البيانات من شأنه أن يدعم اتخاذ القرارات بالاستناد على الأدلة في نيويورك وفي جميع البعثات. ورأى الوفد أيضاً أن هذه البيانات ستصب في التحليل والتوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء وطلب توضيحاً بشأن تحديد الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لإدماج عمليات مثل استخدام أدوات حماية المدنيين من قبيل قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية ومنصة Unite Aware.

128 - وفيما يتعلق بتحسين بناء القدرات، طلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز جمع البيانات وتقاسمها واستخدامها في جميع المجالات لدعم هياكل التخطيط المتكاملة في مختلف بعثات حفظ السلام. وشجع الوفد نفسه على استخدام عملية صنع القرار القائمة على الأدلة في الأمانة العامة وفي جميع أنحاء البعثات الميدانية ورحب بالمعلومات المستكملة عن تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وزيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية في عمليات حفظ السلام من أجل تحسين سلامة وأمن البعثات وموظفيها.

129 - ورحبت عدة وفود بالأولوية العليا التي تولى لكفالة سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بالعناصر الإضافية الواردة في الخطة البرنامجية وأعرب عن أمله في أن تقوم الإدارة خلال مرحلة التنفيذ بالاتصال بفريق الأصدقاء المعني بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والحصول على مزيد من الدعم. ولاحظ وفد آخر أنه ينبغي منح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام موارد كافية لتلبية احتياجات حفظة السلام وضمان سلامتهم وأمنهم في جميع الأوقات.

130 - وفيما يتعلق باستراتيجية الإدارة، أكد أحد الوفود دعمه وأعرب عن الحاجة إلى زيادة التركيز على تحسين عمليات السلامة والأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالإجلاء الطبي وإجلاء المصابين؛ وبتحسين الإلمام بالحالة من خلال استخبارات حفظ السلام؛ وبالاستعداد للنشر؛ وبالعامل من أجل زيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات حفظ السلام، بما في ذلك القيادة العليا. ونوه الوفد بمناشدة الإدارة الدول الأعضاء تقديم الدعم في هذه الجهود.

131 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العمليات، أعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود المبذولة لضمان الانتقال السلس والفعال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وأشار في هذا السياق إلى المثال الوارد في أداء البرنامج في عام 2022 فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة تتجانيقا بجمهورية الكونغو الديمقراطية (A/78/6 (Sect. 5)، الفقرتان 5-19 إلى 5-20 والجدول 2-5). وأعرب وفد آخر عن تقديره لاستراتيجية خروج البعثة ولاحظ أن دورات التخطيط ينبغي أن تتضمن دائماً استراتيجية خروج. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده لاستخدام إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل وغيره من الصكوك المشتركة على نحو أفضل وأوسع نطاقاً، ورحب في هذا السياق بآراء الأمانة العامة بشأن السبل التي سيركز بها البرنامج على اتباع نهج مشترك بين منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن المدى الذي

يجري فيه تنفيذ ولاية الإدارة بكاملها في أفريقيا، ولاحظ في هذا الصدد أنه في عام 2022، أظهرت بعض المبادرات، مثل حلقات العمل المتعلقة بالاستراتيجيات السياسية الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام في أفريقيا، أنه لم يتم عقد أي حلقات عمل، مقارنة بالهدف المقرر المتمثل في عقد خمس حلقات عمل (المرجع نفسه، الجدول 5-5، المنجز المستهدف 6).

132 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الشؤون العسكرية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 5-40 من الوثيقة (Sect. 5) A/78/6 ولاحظ أن أهدافا قد حددت لزيادة عدد الإناث في صفوف الأفراد النظاميين من خارج الوحدات اللواتي ينشرن كمراقبات عسكريات وضابطات أركان في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ورأى الوفد أن تحقيق أي أهداف تقاس بالنسب المئوية ينبغي ألا يأتي في الصدارة بل أن يأتي فيها بالأحرى كل من التدريب المناسب والمؤهلات المناسبة للمرشحين، والتنفيذ الفعال للمهام الصادر بها تكليف، والظروف الفعلية لنشر البعثة، وتقييم الحالة الأمنية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن نشر الأفراد النظاميين من الإناث في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في المناصب القيادية، ينبغي أن يراعي بدقة مبدأ التمثيل الجغرافي الواسع.

133 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية استخدام المصطلحات التي وافقت عليها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ووجه الانتباه إلى المنجز 6 في الجدول 5-7 من الوثيقة (Sect. 5) A/78/6، المتعلق بالاستخبارات. وذكر الوفد بأن المصطلح الوحيد الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء هو "جمع وتحليل الاستخبارات/المعلومات المتعلقة بحفظ السلام" وأشار إلى أن جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك التدريب، ينبغي ألا تنفذ إلا وفقا للمعايير المحددة في تقارير اللجنة الخاصة.

134 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لمقياس الأداء المتعلق بالنتيجة 2، تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن السبب في أن البلدان المضيفة لا تحقق إلا في 124 حالة من الحالات الـ 270، والسبب في عدم إحالة الحالات المتبقية إلى البلدان المضيفة، وما إذا كان هذا يشكل جزءا من مقياس الأداء في السنوات المقبلة.

135 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، السياسات والتقييم والتدريب، أشار أحد الوفود إلى أنه لا يستطيع تأييد مهام ثانوية (ومهام أخرى) لا تتسم بالأهمية المحورية لولايات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحا بشأن الإشارة إلى الشؤون المدنية في الفقرة 5-58 (ج) من الوثيقة (Sect. 5) A/78/6، مشيرا إلى أن هذا المصطلح يظهر إلى جانب مهام حماية السكان المدنيين. ولاحظ الوفد أيضا أن الفقرة نفسها تشير إلى التوجيهات العملية وتقديم الدعم للبعثات في التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وشدد الوفد على أهمية العمل مع جميع جوانب الاتصالات الاستراتيجية دون الاكتفاء ببعض الجوانب. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن الاتصال الاستراتيجي يهدف أيضا إلى تعزيز التنسيق الأكثر فعالية داخل بعثات حفظ السلام، الأمر الذي يمكن أن يحسن تنفيذ الولايات، إضافة إلى زيادة مستوى أمن حفظة السلام أنفسهم. ولاحظ الوفد أن التفاعل البناء وتوضيح أهداف البعثة سيسهمان في إقامة علاقات ثقة مع السكان المحليين ومع حكومة البلد المضيف على حد سواء.

136 - وفيما يتعلق بالفقرة 5-58 من الوثيقة (Sect. 5) A/78/6، لاحظت عدة وفود أهمية تعزيز تبادل المعارف وإعداد التوجيهات لعمليات حفظ السلام، ورحبت بالتنسيق الجاري مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة الدعم العملي. وفيما يتعلق بالفقرة 5-60 ومسألة "المعلومات المغلوطة والمعلومات

المضللة"، ذكرت الوفود بالدور الهام الذي تؤديه إدارة التواصل العالمي في منع المعلومات المضللة بشأن عمليات السلام والتصدي لها وأشارت إلى أنها ستكون ممتنة لإضافة عبارة "التلاعب بالمعلومات" بعد عبارة "المعلومات المضللة"، حيثما ينطبق ذلك.

137 - وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الزيادة في الموارد المقررة الأخرى المشار إليها في الجدول 5-17 (2) من الوثيقة (Sect. 5) A/78/6، واستفسر عما إذا كانت تعكس زيادة في الأنشطة البرنامجية. وأكد الرئيس أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

138 - ولاحظ أحد الوفود أن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان هو إحدى أولى بعثات حفظ السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد أن فريق المراقبين لا يزال أداة رئيسية لصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، بمهمته الأساسية المتمثلة في رصد وقف إطلاق النار عبر خط المراقبة في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه المعترف به دولياً. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره لفريق المراقبين وأقر بالدور الفريد الذي يضطلع به، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

139 - وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأن تخصيص موارد مناسبة وكافية من الميزانية ليس مهماً لفعالية فريق المراقبين فحسب، ولكنه يتسم بأهمية أساسية أيضاً لتنفيذ ولايته الحيوية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى تقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 فيما يتعلق بفريق المراقبين، الذي دعا فيه المكتب الأمانة العامة إلى مساعدة فريق المراقبين في تنفيذ ولايته بما يتماشى مع الميثاق. ورأى الوفد أنه، من أجل السلام والاستقرار الإقليميين، سيلزم بذل كل الجهود لضمان التنفيذ الفعال لولاية فريق المراقبين، بما في ذلك من خلال توفير موارد كافية. وأكد الرئيس أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة ودعا اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

140 - سلّمت اللجنة بأن عمليات حفظ السلام لا تزال تؤدي دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات في وقت تواجه فيه تحديات متزايدة، ورحبت بالجهود ذات الصلة الرامية إلى حل الخلافات والمنازعات سلمياً عن طريق الحوار والتشاور، وشددت على الحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الصدد وأهميته.

141 - وأثنت اللجنة على إدارة عمليات السلام لما تبذله من جهود لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يفي بالمسؤوليات وفقاً للقرارات ذات الصلة.

142 - وأيدت اللجنة استمرار تركيز الأمين العام على أولوية العمل السياسي في منع نشوب النزاعات، والوساطة فيها وحلها وشجعت إدارة عمليات السلام على العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة تصميم عمليات حفظ السلام ونشرها دعماً للعمليات والحلول السياسية الناجعة على أرض الواقع.

143 - وشددت اللجنة على أهمية الاتصالات الاستراتيجية لتنفيذ ولايات المنظمة وأكدت جدواها في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها وسيلة لتعزيز أداء حفظة السلام وسلامتهم وأمنهم.

144 - ولاحظت اللجنة بقلق تزايد كمية المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تستهدف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن تلك المعلومات يمكن أن تؤثر سلباً في تنفيذ الولايات، وتعرض سلامة

وأمن أفراد البعثات للخطر وتقوض ثقة الجمهور في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وشددت على الأهمية الحاسمة للاتصالات الاستراتيجية وإعطاء الأولوية لمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة ونشر معلومات دقيقة بشأن أداء عمليات حفظ السلام، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بتناول المسألة ابتداء من مرحلة التخطيط.

145 - وأيدت اللجنة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وأكدت من جديد دور حفظ السلام وأهمية وضع استراتيجيات سياسية شاملة ومتناسكة من خلال جهد جماعي ومتكامل.

146 - وأثنت اللجنة على ما تقوم به إدارة عمليات السلام لمواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية، ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، بما في ذلك من خلال كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية وبصورة كاملة وعلى قدم المساواة والتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

147 - وشددت اللجنة أيضاً على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في إدارة عمليات السلام. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67، الذي رحبت فيه الجمعية بالتقدم المحرز صوب تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين كيفية تطبيقها في الخطط البرنامجية المقبلة للإدارة.

148 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنأً بالتعديلات التالية:

الفقرة 5-1

في الجملة الأخيرة، يستعاض عن عبارة "أداة فريدة من نوعها لتحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي" بعبارة "أداة بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدوليين".

الفقرة 5-2 (ب)

بعد عبارة "تعميم توجيهات"، يستعاض عن كلمة "بشأن" بعبارة "كفالة".

الفقرة 5-2 (ج)

بعد عبارة "تعزيز الحماية التي توفرها عمليات حفظ السلام، بسبل تشمل"، تدرج عبارة "الحفاظ على حماية المدنيين، في الحالات التي يصدر فيها تكليف بذلك، باعتبارها أحد الأهداف الأساسية لعمليات حفظ السلام ذات الصلة، و".

الولايات التشريعية

الفقرة 5-11

قرارات الجمعية العامة

يدرج:

274/76 - المسائل الشاملة

البرنامج الفرعي 2

الشؤون العسكرية

الفقرة 31-5 (د)

بعد عبارة "تيسير مشاركة المرأة في عمليات السلام، على جميع المستويات"، تدرج عبارة "ولا سيما في وظائف الفئة الفنية والوظائف العليا على أوسع نطاق جغرافي ممكن، وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي 4

السياسات والتقييم والتدريب

الفقرة 58-5 (ج)

يُستعاض عن عبارة "الشؤون المدنية" بعبارة "إشراك المجتمعات المحلية بهدف دعم الحلول السياسية المستدامة".

يُستعاض عن عبارة "التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة" بعبارة "استخدام الاتصالات الاستراتيجية".

الفقرة 58-5 (و)

يُستعاض عن عبارة "إعداد وإنجاز المواد التدريبية المتعلقة بالتحضيرات السابقة للنشر" بعبارة "إنجاز ونشر المواد الأساسية للتدريب السابق للنشر في الوقت المناسب لدعم التدريب السابق للنشر للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ولا سيما في مجالات التحديات الناشئة".

البرنامج 5

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

149 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في 31 أيار/مايو 2023، في البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect.6)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

150 - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

151 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للبرنامج. وأثنى أحد الوفود على مكتب شؤون الفضاء الخارجي لما يقوم به من عمل في قطاع سريع النمو، وأشار إلى أن هذه السنة هي الثالثة على التوالي التي تحطم فيها الأرقام القياسية من حيث إطلاق السوائل إلى الفضاء الخارجي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن مبادرات

المكتب المتعلقة بتخفيف الحطام الفضائي وإدارة الموارد الفضائية واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. وأعرب الوفد نفسه أيضا عن تأييده لولاية المكتب بصفته القيم على معاهدات الأمم المتحدة التي تنظم حقوق الدول والتزاماتها في الفضاء، ولدور المكتب كمحفل رئيسي متعدد الأطراف لتشجيع تهيئة بيئات مواتية تعزز سلامة الأنشطة الفضائية واستقرارها واستدامتها وتبني القدرات في مجالي قانون الفضاء والسياسات المتعلقة بالفضاء.

152 - وقال أحد الوفود إنه يولي أهمية كبيرة للصناعة الفضائية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وأكد من جديد الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق في تخطيط وإدارة وتقييم تنفيذ المنظمة للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في الوقت المناسب.

153 - وشدد الوفد نفسه على أن البرنامج المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو أساس الإجراءات المشتركة الأساسية لاستكشاف الفضاء للأغراض السلمية. وشدد الوفد أيضا على أن الغرض من البرنامج هو مساعدة الدول على تطوير التعاون الدولي وتعزيز قدرتها على استخدام إنجازات علوم وتكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيات ذات الصلة. وذكر الوفد أن الصناعة الفضائية ينبغي أن تُستخدم حصرا للأغراض التعليمية والعلمية الرامية إلى إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة.

154 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي للنظام الدولي القائم على القواعد ومحوره الأمم المتحدة ولاتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الشؤون الدولية، بما في ذلك التعاون بشأن مسائل الفضاء الخارجي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين هي منابر دولية فريدة للتعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك تطوير القانون الدولي للفضاء، والقواعد والمعايير الدولية، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، وغير ذلك من تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة التي تنظم الأنشطة الفضائية. وذكر الوفد أيضا أنه ينوّه بالدور الهام الذي يضطلع به المكتب في دعم عمل اللجنة واللجنتين الفرعيتين، وشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل استقرار الأنشطة الفضائية والحفاظ على إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي للأجيال الحالية والمقبلة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لدور المكتب بوصفه الأمانة الفنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين وأفرقتها العاملة.

155 - وأشار أحد الوفود إلى الأحكام المتعلقة بتعزيز تعاون المكتب مع المنظمات غير الحكومية وأشار في هذا الصدد إلى الفقرات 4-6 (ج) و 6-6 و 16-6 من التقرير. وطلب الوفد توضيحا بشأن الإشارتين إلى "الجهات الشريكة الأخرى" و "غيرها من الكيانات" في الفقرتين 4-6 (ج) و 16-6 على التوالي. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الوظيفة الرئيسية للمكتب هي تيسير عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولاحظ الوفد أن اللجنة تعمل كمُنبر حكومي دولي لمناقشة قضايا الساعة المتعلقة بالقانون الدولي للفضاء، وأن إعطاء الأولوية للعلاقات مع المنظمات غير الحكومية، وفقا لتقييمه، يتجاوز ولاية المكتب.

156 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-6 (د)، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عما إذا كانت الدول الأعضاء قد أبدت اهتماما كافيا بطلب الدعم من المكتب وعن أنواع أنشطة التوعية التي يضطلع بها المكتب لتوعية الدول الأعضاء بتوافر هذا الدعم. ولاحظ الوفد أيضا أن النتيجة 3: إمكانية الوصول المباشر إلى الآليات

الفضائية للاستجابة لحالات الطوارئ، والبند جيم - (هـ) "تقديم المعلومات الفضائية لدعم الاستجابة في حالات الطوارئ وفي الحالات الإنسانية في خمس بلدان نامية على الأقل" في الجدول 6-1، يشير إلى أن الدول الأعضاء يجب أن تبادر بطلب الدعم، وطلب معلومات عن الترتيبات القائمة لضمان إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للاستفادة من الخدمات المعروضة.

157 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-7 من التقرير، لاحظ أحد الوفود أن المكتب سيسعى إلى إقامة علاقات تعاونية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تحديد آليات جديدة لإتاحة إمكانية الوصول إلى الفضاء. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن النظر في هذه المسائل هو من اختصاص لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والدول وحدها، وليس الشركات الخاصة، وأن المناقشات بشأن هذه المسائل ينبغي أن تستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي للفضاء المعترف بها عموماً، والمدونة على وجه الخصوص في معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

158 - وفي سياق المواجهة الجيوسياسية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن هناك تهديداً مباشراً للفضاء الخارجي في ظل أزمة متفاقمة في العلاقات الدولية والنظام الأمني. ولاحظ الوفد أنه لا تزال هناك ثغرات في التنظيم القانوني لاستخدام الفضاء الخارجي، وأكد من جديد أن سد هذه الثغرات سيتيسر على وجه الخصوص باعتماد معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المبادرة الروسية - الصينية المشتركة الرامية إلى حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي كمثال جيد.

159 - ولاحظ أحد الوفود أنه من المقرر إجراء حوار بشأن الفضاء الخارجي خلال مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، وذكر أن مؤتمر القمة سيسعى إلى تعزيز الإرادة السياسية الرفيعة المستوى بشأن استخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً وآمناً ومستداماً، بما في ذلك الالتزام بالتفاوض بشأن صكوك دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومبادئ ومبادئ توجيهية للتخلص الفعال من الحطام الفضائي، ومبادئ مشتركة لإدارة الأنشطة الفضائية ومناقشات متابعة بشأن مستقبل تنسيق النقل في الفضاء. وعلق الوفد قائلاً إنه يتوقع موجزاً سياساتياً بشأن هذا الموضوع، سيصدره الأمين العام في الأسابيع المقبلة.

160 - وأشاد أحد الوفود بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب في تسجيل الأجسام التي أطلقت في الفضاء، وكذلك بدوره في تعزيز تأهب البلدان للتصدي لمخاطر الكوارث وتحسين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على تحمله. وأعرب الوفد عن ارتياحه للجهود التي يبذلها المكتب لتحديد فرص إدماج مسائل الإعاقة في مجال الفضاء، وشجع على تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بإمكانية الوصول في مجالات البحث العلمي والتعليم والتواصل. وأعرب الوفد أيضاً عن دعمه لمشروع "الفضاء من أجل المرأة" وتعزيزه لتمكين النساء والفتيات في مجالات علوم الفضاء وتكنولوجياه وابتكاراته واستكشافه.

الاستنتاجات والتوصيات

161 - رحبت اللجنة بإسهام المكتب في تعزيز التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، بما في ذلك جهود المكتب الرامية إلى تعزيز قدرة عدد أكبر من البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء، وشجعت الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في هذا الصدد.

- 162 - وأشارت اللجنة إلى أهمية أن يواصل المكتب التركيز على وظائفه الأساسية، وخصوصاً وظيفته باعتباره أمانة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأداء مهامه باعتباره جهة تسجيل الأجسام الفضائية، والتوعية بالحاجة إلى تنسيق الإجراءات المتعلقة بالحطام الفضائي.
- 163 - ولاحظت اللجنة الزيادة المستمرة في عدد الأجسام الفضائية التي تطلق كل سنة، ورحبت باستمرار وضع سجل الأجسام الفضائية، وكررت تأكيد أهمية الجهود التي يبذلها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لحماية الطيف.
- 164 - ورحبت اللجنة بتنفيذ مشروع "الفضاء من أجل المرأة والفضاء من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة" وأبرزت أهمية زيادة تمكين المرأة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات علوم الفضاء وتكنولوجياته وابتكاراته واستكشافه، والدعوة إلى زيادة الوعي في مجال التعليم الموافق لذلك، بالتعاون مع الشركاء المعنيين.
- 165 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهناً بالتعديل التالي:

برنامج العمل

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

الفقرة 6-7

تُحذف عبارة، "لتحديد آليات جديدة تتيح إمكانية الوصول إلى الفضاء".

البرنامج 6

الشؤون القانونية

- 166 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 6، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي الأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 8)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

167 - وقام الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، والأمين العام المساعد رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار، والأمانة العامة المساعدة رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 بعرض البرنامج، وردوا، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- 168 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها لعمل مكتب الشؤون القانونية الذي يتناول، بوصفه الدائرة القانونية المركزية للأمم المتحدة، طائفة واسعة من المسائل بينها القانون الدولي وتدوينه، وقانون البحار، والتجارة الدولية، وتسجيل المعاهدات، والعدالة الجنائية. وأثنت الوفود على المكتب لما يتحلى به من مهنية وخبرة وما يُعمله من مساءلة وشفافية ويحققه من كفاءة وإنجاز للنتائج. واعترفت بعض الوفود على وجه

الخصوص بالدعم الذي يقدمه المكتب إلى الجمعية العامة ولجنتها السادسة (اللجنة القانونية) وإلى هيئات أخرى معنية بالقانون الدولي العام.

169 - وأقرت عدة وفود بأهمية مساهمات المكتب في دعم نظام متعدد الأطراف يقوم على القواعد، وأعربت عن تقديرها لخطته البرنامجية الشاملة، وأشارت إلى دعمها للأهداف والاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة. وحظيت بالاعتراف والتقدير ولاية المكتب، المتنوعة المتسمة بالتعقيد، ومساهمته في تحقيق العدالة والمساواة على الصعيد الدولي.

170 - وهنأ أحد الوفود المكتب على النوعية الممتازة لحلقة العمل دون الإقليمية بشأن المسائل القانونية التي نظمها لفائدة ممثلي الدول في غرب أفريقيا.

171 - ورأى أحد الوفود أن أساس تحديد أولويات الأنشطة في الخطة البرنامجية ليس واضحا، وأشار إلى أن بعض الأنشطة قد وُصفت بقدر كبير من التفصيل في حين أن البعض الآخر جاء وصفه موجزا جدا. ولاحظ الوفد أنه لا توجد تفاصيل محددة عن عمل المكتب في مساعدة لجنة العلاقات مع البلد المضيف. ولاحظ الوفد أنه في ما يتعلق بقرار الجمعية العامة 114/77 بشأن تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف، أشارت الجمعية العامة إلى أنه في حالة عدم تسوية بعض المسائل المثارة في تقرير اللجنة، ينبغي النظر بجدية في اتخاذ خطوات بموجب المادة 21 من اتفاق المقر. وذكر الوفد أنه يتوقع أن يجد وصفا للخطوات المحددة المتخذة لحل المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة لعدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الصيغة المنقحة للخطة البرنامجية، وأشار إلى أن هذه مهام محددة جدا (منجزات مستهدفة) تتوقعها من الأمانة العامة للجمعية العامة، وتتوقعها الدول المتضررة على وجه الخصوص.

172 - وفي ما يتعلق بالفقرة 8-5 واستخدام مصطلح "المشاعات العالمية"، رأى أحد الوفود أن هذا المفهوم غير معروف في القانون الدولي. ولاحظ الوفد أن المصطلح نفسه قد استُخدم في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" للدلالة على أنتاركتيكا وأعالي البحار والغلاف الجوي والفضاء، وشدد على أن الأماكن المذكورة أعلاه لها مركز قانوني مختلف تماما، تنظمه المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف. وأشار الوفد إلى أنه يتوقع حذف هذا المصطلح من البرنامج.

173 - وفي ما يتعلق بالفقرتين 8-24 و 8-25، رحب أحد الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين ممارسات الرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال تفعيل وظيفة مكرسة للتقييم والرصد والتخطيط الاستراتيجي. ورحب الوفد أيضا بإدارة جميع أنشطة المكتب لبناء القدرات إدارة تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والتكامل، ورأى أن من شأن ذلك أن يساعد أصحاب المصلحة المعنيين على نحو أفضل ويستجيب لطلبات الدول الأعضاء.

174 - ورأى أحد الوفود أن ملاك موظفي المكتب يمكن أن يكون أكثر شمولاً وتنوعاً، وأعرب عن أمله في أن يتخذ المكتب تدابير عملية لتحسين تمثيل الموظفين من البلدان النامية والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان غير الممثلة ولزيادة نسبهم المئوية.

175 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، أعرب أحد الوفود عن تأييده وتقديره الخاصين للنتيجة 3 في ما يتعلق بالجهود التي يبذلها المكتب لضمان اعتماد الإطار القانوني اللازم قبل عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

176 - وفي ما يتعلق بالجدول 8-6 والفئة هاء، المنجزات المستهدفة التكمينية، استفسر أحد الوفود عن الآلية المشار إليها في النص المقروء كما يلي: "إسداء المشورة القانونية وتقديم الدعم لمحكمة واحدة من المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئتها الرقابية وسائر آليات المساءلة الدولية". وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن النص المقروء كما يلي: "إسداء المشورة القانونية لما عدده 18 من كيانات الأمم المتحدة بشأن تفسير وتنفيذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية"، وتحديدًا بشأن أنواع المشورة المضطلع بها والتنفيذ المشار إليه، كما طلب الوفد مزيدًا من التوضيح بشأن كيفية ارتباط أنواع المشورة تلك بموقف الأمين العام المتمثل في أن المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة هيكلان منفصلان. وفي هذا السياق، طلب الوفد أيضا توضيحا في ما يتعلق بالمعلومات الواردة في الفقرة 8-127 بشأن تقديم الدعم القانوني لكيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وتسأل الوفد عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تموّل أنشطة المكتب المذكورة أعلاه، وعما إذا كانت الموارد، في حال تمويل الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية، تقدّم من المحكمة الجنائية الدولية أو من الدول الأعضاء فيها. ورأى الوفد أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة ميسّسة الطابع أنشئت على أساس اتفاق بين عدد محدود من البلدان، وشدد على أن تمويل الأمم المتحدة من الميزانية العادية ينبغي أن يستخدم في هذه الأنشطة، وأن تمويل التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية من موارد خارجة عن الميزانية يعتبر تدخلا صارخا في عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

177 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 8-55 (ج)، وأعرب عن تقديره لمبادرات المكتب المتعلقة بدورات الأمم المتحدة الإقليمية في مجال القانون الدولي، كما أعرب عن رغبته في رؤية المزيد من الدورات الإقليمية في مجال القانون الدولي لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وطلب معلومات عن خطط المكتب لجعل هذه الدورات في متناول بلدان المنطقة.

178 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، رحب أحد الوفود باستئناف برامج التدريب بالحضور الشخصي في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وأعرب عن تقديره لما نُفِذ من أنشطة النشر الواسعة النطاق، بوسائل تشمل وسائط التواصل الاجتماعي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، وهي الأنشطة التي أكدت أن الطلبات المقدمة من المرشحات المؤهلات قبلت بالتشجيع. وسلّم الوفد نفسه بدور البرنامج الفرعي بوصفه أمانة اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي والهيئات الأخرى على النحو المبين في الجدول 8-15.

179 - ورحّب أحد الوفود بالنتائج المقررة للبرنامج الفرعي، مشيرا بصفة خاصة إلى النتيجة 1 المتعلقة بإحراز تقدم في دراسة لجنة القانون الدولي عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا الموضوع يتسم بأهمية مطردة.

180 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، هنأت الوفود المكتب وأعربت عن تقديرها لعمله، تحديدا لدعمه الأساسي للدول الأعضاء ومساهماته في إنجاز نص مشروع الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ولاحظ أحد الوفود أن استكمال العملية، التي دامت مرحلتها التحضيرية أكثر من 10 سنوات، دليل هام على استمرار أهمية تعددية الأطراف وعلى المساهمة المهمة في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وطلبت عدة وفود مزيدا من المعلومات

عما إذا كان المكتب يتوقع عملاً إضافياً لاعتماد مشروع الاتفاق وعن الأعمال التحضيرية التي ستكون مطلوبة في ما يتعلق بوضع ترتيبات مؤسسية جديدة، وتقاسم المنافع، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا.

181 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده عمل البرنامج الفرعي، ولا سيما مساهماته في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وطلب في هذا الصدد مزيداً من المعلومات عن التعاون المضطلع به مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

182 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 8-70، وأقر بعمل البرنامج الفرعي في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بصورة تامة وفعالة وبدوره في النهوض بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وأقر أيضاً بالأنشطة الأخرى للبرنامج الفرعي، من قبيل اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، والعمل على ضمان أن تظل الاتفاقية ذات أهمية في الوقت الراهن.

183 - ورحبت عدة وفود بالدعم المقدم من البرنامج الفرعي 4 في ما يتعلق بالأعمال التحضيرية والخدمات الفنية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عقد في لشبونة في عام 2022. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن فرنسا وكوستاريكا ستشتركان في تنظيم المؤتمر الثالث في عام 2025، وشددت الوفود على أهمية تقديم الدعم القانوني لهذه العملية، على النحو المشار إليه في الجدول 8-20.

184 - وأثنى أحد الوفود على العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج الفرعي دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، والدعم بأعمال الأمانة لهيئات مثل لجنة حدود الجرف القاري، ورأى أن حماية المحيطات ومواردها ستكون جزءاً لا يتجزأ من السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

185 - ولاحظ أحد الوفود أن الإشارة إلى مصطلح "مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين" الواردة في العمود الخامس من الجدول 8-17 إشارة غير واضحة، وطلب تبياناً للسبب الذي يدعو الدول إلى تنفيذ هذه المبادرات لأن الوفد ليس على علم بوجود تكليف بالاطلاع بذلك.

186 - وفي ما يتعلق بالفقرة 8-74 والجدول 8-18، لاحظ أحد الوفود الإشارة إلى مصطلح "الصلة بين المحيطات والمناخ" والإشارة إلى الفقرة 211 من قرار الجمعية العامة 72/76. ولاحظ الوفد أن الفقرة من قرار الجمعية العامة تشير إلى عملية الأمم المتحدة التشاركية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي هي مجرد منبر لتبادل الآراء بشأن قضايا الساعة في المجال البحري، وبالتالي لا تمنح الأمانة العامة ولاية للاضطلاع بالمهام المقترحة.

187 - وطلب تقديم مزيد من التفاصيل عن جهود بناء القدرات في إطار البرنامج الفرعي، في حين أعرب أحد الوفود عن تقدير بلده ودعاه المستمر للعمل الجاري، بما في ذلك العمل المتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والتلوث البلاستيكي.

188 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوجيهه تدريجياً، أبرز أحد الوفود أهمية العمل الذي يضطلع به البرنامج الفرعي بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيتال)، وأشار إلى الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي لتنسيق وتشجيع تنسيق القانون التجاري الدولي

وتطويره. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل البرنامج الفرعي الرامي إلى تعزيز تنفيذ وإشراك الأخصائيين القانونيين والمهنيين العاملين في هذا المجال، وكذلك مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في أعمال الأونسيتال.

189 - وأعرب وفد آخر عن تقدير بلده وتأييده لزيادة أنشطة البرنامج الفرعي، ولا سيما المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات المقدمة إلى الحكومات بشأن نصوص الأونسيتال، ونوّه على وجه الخصوص بعمل البرنامج الفرعي المتعلق بوضع إطار منسق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية.

190 - وحظي بالاعتراف والتقدير عمل البرنامج الفرعي المتعلق بدعم اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن وبإدخال إصلاحات على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال إعداد حلول متعددة (النتيجة 3).

191 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها، أبرزت الوفود أهمية عمل البرنامج الفرعي وأعربت عن تقديرها له. وطلب أحد الوفود مزيداً من التوضيح بشأن "لوحة البيانات المتعلقة بالمشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف" الواردة في الفقرة 8-99 من البرنامج الفرعي، في حين أعربت عدة وفود عن تأييدها النتيجة (الفعلية) لعام 2022 وإتاحة الوصول إلى لوحة متابعة البيانات، على النحو المبين في الجدول 8-26. ورحب أحد الوفود بتحديث عمليات تسجيل المعاهدات، ولاحظ أن البلدان النامية على وجه الخصوص تستفيد استفادة كبيرة من التسجيل الإلكتروني للمعاهدات، وطلب مزيداً من المعلومات عن النظم الإلكترونية لتسجيل المعاهدات. وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي لعمل البرنامج الفرعي، الذي يسهم في زيادة معارف ممثلي الدول الأعضاء في ما يتعلق بقانون المعاهدات وممارساتها، من خلال تنظيم حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة في عام 2022، ثم من خلال حلقات دراسية إضافية تنظم مستقبلاً على الصعيدين الوطني والإقليمي.

192 - وفي ما يتعلق بآلية التحقيق المستقلة لميانمار، أعربت عدة وفود عن دعمها الكامل لعمل الآلية ونقتهها به، وهو العمل الذي يعكس التزام الدول الأعضاء بمكافحة الإفلات من العقاب ودعم العدالة والمساءلة عن الفظائع وغيرها من الانتهاكات المرتكبة قبل الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021 وبعده. وأعرب عن رأي مفاده أن منع ارتكاب المزيد من الفظائع وغيرها من الانتهاكات، وتلبية احتياجات الضحايا والناجين، وضمان محاسبة المسؤولين عن الفظائع وغيرها من الانتهاكات، كلها أمور أساسية لمعالجة الأزمة المستمرة في ميانمار ومساعدة ميانمار على العودة إلى المسار المفضي إلى حالة تستتبّ فيها الديمقراطية ويُعَمَّ فيها بالسلام والازدهار. وأشار أحد الوفود إلى أن تعزيز بلده المساءلة عن الفظائع والانتهاكات يبرهن على التزامه بحقوق الإنسان ويتمشى مع الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف.

193 - ولوحظ أن الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021 وما اقترن به من عنف قد زاد حجم عمل الآلية والتحديات التي تواجهها في الاضطلاع بهذا العمل. وأشار إلى التحديات اللوجستية التي واجهتها الآلية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في ما يتعلق بالسفر وجمع الكثير من الأدلة التي كانت حاسمة للوفاء بولايتها، وأعرب عن التقدير للجهود التي بذلتها الآلية للتعامل مع تلك الظروف الصعبة. وهنأ أحد الوفود الآلية على ما أحرزته من تقدم ورحب بمرونتها وفعاليتها في تعديل سير عملها وتخطيطها لمواجهة التحديات التي فرضها كل من جائحة كوفيد-19 والانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021.

194 - وأعرب عن رأي مفاده أن الآلية مكلفة عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43، وهو التكليف الذي أعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة 264/73. وأشار أحد الوفود إلى الدور

الحيوي الذي تقوم به الآلية في جمع الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمجها وحفظها وتحليلها. وقال الوفد إنه يمكن إطلاع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية على الملفات المعدّة بغية تيسير إجراء محاكمات جنائية عادلة ومستقلة.

195 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن آلية التحقيق المستقلة لميانمار لا تزال مدرجة في البرنامج 6. وأكدت تلك الوفود من جديد أن إدراج ما أسمته هيكلًا غير شرعي هو أمر غير مناسب ويشكل سابقة خطيرة، لأن الآلية أنشئت بموجب ما اعتبرته قرارًا غير سليم ومسئلاً لمجلس حقوق الإنسان يتعلق ببلد محدد لدولة عضو واحدة، لا صلة له بالشؤون القانونية للأمم المتحدة. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي حذف الآلية من البرنامج 6.

196 - وفي ما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، أعربت وفود عدة عن تأييدها لعمل الآلية وهنأتها على ما أحرزته من تقدم. وشدد على أن للآلية دور حيوي في تحقيق المساءلة في حالات المخالفات المروعة في الجمهورية العربية السورية. ورأى أحد الوفود أن الشعب السوري ما برح يتحمل منذ أكثر من عقد ما لا يمكن تصوره، وفي هذا الصدد، أصبحت الآلية أداة حيوية تزود المدعين العامين والمحققين بالأدلة اللازمة لضمان المساءلة الجنائية، محققة بذلك قدرًا من العدالة للعديد من الضحايا. ورأى الوفد نفسه أنه ينبغي الإصغاء إلى الشعب السوري وأن تتاح لكل سوري فرصة السعي إلى إحقاق العدالة. وأشار الوفد إلى أن المساءلة والعدل أساسيان لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان عملية سياسية دائمة تيسرها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

197 - وأقرت وفود عدة بالنقد الذي أحرزته الآلية في تنفيذ ولايتها البالغة الأهمية في جمع ودمج وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في الجمهورية العربية السورية خلال العقد الماضي. واعتُبر أن التحقيقات الهيكلية التي تضطلع بها الآلية وعملها في مجال إعداد ملفات القضايا توفر الأساس لجهود المساءلة الجنائية الضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب، وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لتوفير مثل هذه المعلومات للمساعدة في الملاحقات القضائية الجديدة، حيثما تسري الولاية القضائية. وشدد وفد آخر على أن السلام المستدام لا يتحقق إلا بتطبيق العدالة، وأعرب عن تأييده الكامل المستمر للآلية، وكذلك للآليات التكميلية التي تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب، مثل لجان التحقيق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها الراسخ بأن هناك ولاية واضحة للآلية الدولية المحايدة المستقلة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 248/71 وحاجة واضحة إلى إدراج ذلك العمل في إطار البرنامج 6.

198 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن الآلية لا تزال مدرجة في البرنامج 6 وأكدت من جديد أن إدراج ما سُمي هيكلًا غير شرعي أمر غير مناسب. ورأى وفد آخر أن الجمعية العامة قد تجاوزت، عندما أنشأت الآلية، السلطات المخولة لها بموجب المواد 10 إلى 12 و 22 من ميثاق الأمم المتحدة. ورأى الوفد كذلك أن إنشاء الآلية من دون موافقة الجمهورية العربية السورية أو من دون قرار صادر عن مجلس الأمن متخذ عملاً بالفصل السابع من الميثاق، ينتهك مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأشار الوفد أيضًا إلى أن قرار الجمعية العامة المنشئ للآلية قد اتُخذ من دون موافقة البلد المضيف وجرّت صياغته والموافقة عليه من قبل مجموعة من الدول المهمة ضد إرادة الجمهورية العربية السورية.

199 - ورأى الوفد كذلك أنه لا ينبغي تمويل الآلية من ميزانية الأمم المتحدة، وأشار إلى محدودية الإبلاغ وانعدام المساءلة في ما يتعلق باستخدام الآلية للأموال. وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها الراسخ بأنه ينبغي حذف الآلية من البرنامج 6 ومن الميزانية العادية.

200 - وارثي أن المنجزات المستهدفة والأنشطة لكل من آلية التحقيق المستقلة لميانمار والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 منجزات وأنشطة تقف إلى التحديد وتتسم بالغموض. ورأى أحد الوفود أيضاً أن مجموع ملاك الموظفين والموارد المالية للآليتين قد زادت وتكاد تصل إلى مستوى يماثل مستوى ملاك الموظفين والموارد المالية لمكتب الشؤون القانونية.

201 - وارثي أن الولايات الناشئة عن قضايا فرادى البلدان ولايات غير مقبولة، وأن استخدام قضايا حقوق الإنسان لأغراض سياسية يتعارض مع مبادئ العالمية وتعددية الأطراف والحياد واللائقائية. ولوحظ أن القرارات قديمة العهد بشأن الحالة في ميانمار والجمهورية العربية السورية ليس لها قيمة مضافة، بل هي مصدر لمزيد من التوتر. وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأنه يعتبر الآليتين المتعلقتين بميانمار والجمهورية العربية السورية أداتين غير مجديتين لا تهدفان إلى إشراك الأطراف المهمة في الحوار، بل تبتغيان عزل هذين البلدين. وأشار الوفد إلى أنه مقتنع بأن الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان يمكن أن يظل الآلية الرئيسية المشتركة بين الدول المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بل ينبغي له ذلك.

الاستنتاجات والتوصيات

202 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 7

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

203 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الخامسة، المعقودة في 31 أيار/مايو 2023، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 9)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

204 - وقام الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية بعرض البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

205 - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، الذي وصف بأنه "شامل"، وعن دعمها للعمل الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الإدارة)، مشيرة إلى التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشجعت عدة وفود الإدارة على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنسيق الجهود حتى يتسنى إحراز تقدم.

206 - وشدد أحد الوفود على أهمية أن يسترشد عمل الإدارة بولايات الدول الأعضاء، وكذلك على حاجة الكيانات في ركيزة التنمية إلى العمل معاً في البيئة الحالية لما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لا سيما فيما يتعلق بالتغلب على التحديات المتعددة التي تواجهها الدول الأعضاء. وسلط وفد آخر الضوء على الحاجة إلى إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها وأشار إلى أن تغير المناخ قد زاد الضغط في هذا الصدد، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي قد تكون الأكثر تضرراً وتحتاج إلى مزيد من الدعم. وجرى التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون، وطُلب إلى الأمانة العامة أن تطلع الآخرين على السبل التي يمكن بها تعزيز التعاون في المستقبل.

207 - وأشار أحد الوفود إلى أن الإدارة تتعامل مع مستوى عالٍ من المسائل الشاملة لعدة قطاعات وشدد على أهمية الحد من الازدواجية والتداخل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بحيث يمكن تركيز عملها على المجالات التي يضيف فيها أكبر قيمة. ورأى وفد آخر أن هناك حاجة إلى مزيد من التفاعل المبسط بين الإدارة والمنسقين المقيمين لدعم زيادة المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

208 - وأبدى تعليق مفاده أن برامج الإدارة تشكل العمود الفقري للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى الهيئات الحكومية الدولية في مجال التنمية، وأن مسؤوليات الإدارة تشمل ما يلي:

(أ) تقديم الدعم الفني لمسائل التنمية، وكذلك للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وهيئات خبرائه ذات الصلة؛

(ب) رصد وتحليل الاتجاهات الإنمائية ومسائل السياسات العالمية؛

(ج) المساعدة في ترجمة أطر السياسات الموضوعة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى سياسات وبرامج على المستوى القطري ودعم الدول الأعضاء لتطوير القدرات الوطنية في مجال التنفيذ، مع التركيز بوجه خاص على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

209 - وأعرب أيضاً عن التقدير لعمل الإدارة بشأن الاتجاهات والسياسات الناشئة للقضاء على الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز الفرص مع إحراز تقدم نحو التنمية المستدامة في الوقت نفسه.

210 - وشدد أحد الوفود على أهمية إعطاء الأولوية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووصفها بأنها نموذج إنمائي أعيد تشكيله مع إضافة عنصر "الاستدامة" ومراعاة الأبعاد المتعددة للتنمية. وبين الوفد ثلاثة عناصر للتنمية المستدامة يتعين تحقيق التكامل بينها، وهي العناصر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وجرى التشديد أيضاً على أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية في فرادى البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من أجل الاستجابة للسياسات والأولويات الوطنية.

211 - وأعرب عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019، على النحو المشار إليه في الفقرة 9-3. وعلاوة على ذلك، طرح سؤال عن البرامج القائمة للتعجيل

بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وما إذا كان لا يزال بالإمكان تحقيقها في ظل أنه لم يبق سوى سبع سنوات، والأمور المحددة التي يمكن للإدارة أن تفعلها للتعبيل بالتنفيذ.

212 - وإذ أشار أحد الوفود إلى الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024 (الفقرة 9-5)، التي تذكر تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة بوصفه أحد المصادر والمبادئ التوجيهية للعمل، اعتبر أن هذه الإشارة سابقة لأوانها، لأن تقرير الأمين العام لا يزال قيد المناقشة من جانب الدول الأعضاء ولم تتخذ الدول الأعضاء أي قرارات بشأن التقرير.

213 - ولاحظ أحد الوفود مع التقدير العمل الذي تقوم به الإدارة في ترجمة أطر السياسات المشار إليها في الفقرة 9-6، وذكر أنها ليست "مقاسا واحدا يناسب الجميع" وتحتاج إلى تكييف ووضع معايير مرجعية حتى يتسنى أن تتعلم البلدان بعضها من بعض عند تنفيذ السياسات بنجاح.

214 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 9-7 ولاحظ مع التقدير اهتمام الإدارة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان في أفريقيا. وأشار إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، اللذين سيعقدان مستقبلا، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، باعتبارها منابر مهمة للنقاش بشأن هذه القضايا، مع التنويه بدور الإدارة في دعم المؤتمرات الدولية. وشددت عدة وفود على أهمية التعاون الدولي في هذا الصدد، وأشارت إلى أنه لا بد من التغلب على التحديات رغم استمرارها.

215 - وأثيرت مسألة الأمن باعتبارها مصدر قلق؛ ولوحظ أن التقرير يفترض أن الحالة الأمنية والسياسية في البلدان المستهدفة والمناطق المحيطة بها ستسمح بتنفيذ البرامج، ولكن الواقع هو أن التحديات قد تنشأ في المناطق غير المستقرة أو المتأثرة بالنزاعات. وأثيرت أسئلة بشأن الاستراتيجيات التي ستستخدم للتصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

216 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، سلط أحد الوفود الضوء على مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، الذي عقد في لشبونة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022، مشيرا إلى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتمويل تنمية المحيطات، بالنظر إلى نقص الاستثمار المزمّن في هذا المجال.

217 - وأقر أحد الوفود بأن عمل الإدارة أساسي لضمان اتباع نهج مشتركة ووجود روابط بين الوكالات من أجل تقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان للمشاركة الجماعية الفضل في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

218 - وأثار أحد الوفود مسألة الإصلاح وأشار إلى أن الأمين العام قد حدد ستة مجالات يعزز بعضها بعضا وستشكل المرحلة النهائية من هذا الإصلاح استجابة لقرار الجمعية العامة 299/70 المتخذ في عام 2016. وأدلى ببيان مفاده أن تحقيق عملية الإصلاح يتطلب بذل المزيد من الجهود، حيث لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء في تلك المجالات. ودعا أحد الوفود الأمين العام إلى بذل المزيد من الجهود، تشيا مع قرار الجمعية العامة 233/75، لكفالة تقديم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بكفاءة لتنفيذ أهداف التنمية

المستدامة، ولا سيما إلى البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

219 - وطلب أحد الوفود عرض آخر المستجدات بشأن التدابير الرامية إلى إدراج البلدان المتوسطة الدخل في أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أن تقرير الأمين العام لعام 2021 عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2021/58) أبرز أن 8 من كل 10 "فقراء جدد" هم من بلدان متوسطة الدخل، ودعا الأمين العام في هذا الصدد إلى زيادة الدعم المقدم لتلك البلدان. وأشار الوفد نفسه إلى الاتفاق الذي أبرمته لجنة البرنامج والتنسيق لدعم التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باحتياجات البلدان المتوسطة الدخل، ودعا إلى إبرام اتفاق مماثل خلال الدورة الحالية.

220 - واستشهد وفد آخر بقرار الجمعية العامة 215/76 الذي دعت فيه الجمعية إلى وضع خطة منسقة للاستجابة على نطاق المنظومة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، وأشار إلى الولاية في إطار البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية. وذكر أن المشاركين في حلقة النقاش أكدوا على الحاجة إلى التنسيق وذلك خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في 11 أيار/مايو 2023. وأشار الوفد نفسه إلى أن خطة الاستجابة المطلوبة على نطاق المنظومة يمكن أن تؤدي إلى تحول في التركيز من الدعم المالي المباشر إلى تقديم مشورة عالية الجودة في مجال السياسات، وبناء القدرات، وإقامة شراكات فعالة للبلدان المتوسطة الدخل.

221 - وأثيرت مسألة ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام، على النحو المشار إليه في النتيجة 1: إحراز تقدم سريع صوب ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام بحلول عام 2030، من البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، والجدول 9-11، الذي أشار إلى خطة العمل المتعلقة بالمياه. واعتُبر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 مهما جداً، كما ذكر أحد الوفود. وأثيرت شواغل بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتضمنها خطة العمل المتعلقة بالمياه؛ والكيفية التي يمكن أن يتم بها الرصد؛ وما تعنيه "منصة مخصصة" في هذا الصدد؛ وكيفية معرفة ما إذا كان من الممكن وجود هياكل موازية.

222 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره الخاص للنتيجة 3: تعزيز الالتزام والعمل لتلبية الاحتياجات الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، لا سيما وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات مجتمعة، بما في ذلك البعد الجغرافي، والاقتصادات الصغيرة، وارتفاع التكاليف، والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

223 - ونوقش عنصر المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، على النحو المفصل في إطار البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، من حيث صلته بأهداف التنمية المستدامة. وعلى نحو أكثر تحديداً، سلط الضوء على أن الإدارة تسعى إلى كفالة تعزيز الاتساق وزيادة فعالية أداء النظام الإحصائي والجغرافي المكاني العالمي وتحويله. وطلب إلى الإدارة أن تقدم مزيداً من التفاصيل عن كيفية ارتباط "تعزيز الاتساق" بعمليات الأمم المتحدة؛ والكيفية التي سيتم التعامل بها مع هذه المسألة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛ وعن أهم المشاكل أو العقبات التي تعيق تحقيقها؛ والسبل التي يمكن تحقيقها من خلالها. ولاحظ أحد الوفود أن إتاحة البيانات الإحصائية على الصعيد الوطني يحظى بتأييد كبير.

224 - وجرى التأكيد على الحاجة إلى دعم إضافي للبيانات الإحصائية، لأن البلدان تعتمد على البيانات لوضع سياسات تستجيب للاحتياجات، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود أيضا إلى موضوعي نقل المعارف والمشورة التقنية بوصفهما من المسائل المهمة لأنهما يتعلقان بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولكونهما عنصرين مهمين في عمل الإدارة.

225 - ولوحظ أن المشهد الاقتصادي ليس جيدا في السنة الحالية وأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متأخر. وفي حين أعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود الإدارة ودعمها، طرح سؤالا عما يمكن عمله أكثر من ذلك وما قد يلزم للحفاظ على الزخم. وأشار إلى أن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 سيكون حافزا للبلدان لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو أحد أهم مهام الأمين العام، واستقر عن نوع الدعم الذي يمكن توقعه.

226 - وذكر أحد الوفود أنه يتعين على الإدارة أيضا التصدي للتحديات التي تطرحها العوامل الخارجية، ربما في عام 2024، وأوضح أن الإدارة يمكن أن يكون لها دور أكبر فيما يتعلق بأثر التدابير القسرية الانفرادية على قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها إعداد بعض التقارير عن أثارها. وأشار إلى الاستجابة لأزمة الغذاء باعتبارها استجابة يمكن تكرارها في مناطق أخرى.

227 - وأعربت بعض الوفود عن استمرار التزامها بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. وسلط الضوء على أثر الاتجاهات والسياسات والبرامج الناشئة والجارية على أفقر الفئات وأكثرها ضعفا وعلى النساء والفتيات. وشدد أحد الوفود أيضا على تمويل الرعاية الاجتماعية وكبار السن بوصفه مجالا ذا أولوية.

228 - ولفتت عدة وفود الانتباه إلى التمييز ضد الأولمبيين ذوي الإعاقة، ودعت إلى اتباع نهج غير تمييزية إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في الألعاب الرياضية، والالتزام بـ "عدم ترك أحد خلف الركب"؛ وأشار كذلك إلى اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا باعتبارهما يتضمنان التزامات تتطلب المزيد من العمل من جانب الإدارة. واقترح إدراج هذه المسائل في جدول أعمال الدورة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

229 - وأشار إلى أهمية تسهيلات الوصول بوصفها شرطا للمجتمعات الشاملة، على النحو المنصوص عليه في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وطرح استفسار عن نوع المنصة التي يمكن أن تستخدمها الإدارة لضمان الشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

230 - ونوقش البرنامج الفرعي 5، السكان، مع الاهتمام بالعمل الجاري في الأمانة العامة واللجنة الإحصائية فيما يتعلق بمؤشرات الهجرة. وأعرب عن رأي مفاده أن المؤشرات ينبغي ألا تركز على بلدان المقصد للمهاجرين فحسب، بل أيضا على بلدانهم الأصلية، التي تكتسي مشكلة قياس الهجرة أهمية كبيرة بالنسبة لها.

231 - وثأر أحد الوفود موضوع التنسيق الفعال بين الإدارة واللجان الإقليمية والكيانات الإنمائية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مع التركيز على الحد من الازدواجية.

232 - ووجه الانتباه إلى موضوعية تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، الذي يربط، وفقا لأحد الوفود، أثر الحالة في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي بإجراءات الجزاءات التي تتخذها بعض البلدان. واستفسر أحد الوفود عن الكيفية التي يعتزم بها البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، الوفاء بالولاية المتعلقة برفع الجزاءات الواردة في قرار الجمعية العامة 191/76، وما إذا كانت هناك خطط لإنشاء آلية خاصة لرصد عواقبها الإنسانية بمشاركة شبكة من المستشارين الاقتصاديين والمنسقين المقيمين والمنظمات الإنمائية والمجتمع المدني.

233 - ومن بين المسائل التي أثّرت أيضا الجانب القانوني لوجود المنسقين المقيمين داخل البلد، وكانت هناك دعوة إلى تحسين الوضع، لأن الجانب القانوني لإقامة المنسقين المقيمين في بلد الاعتماد لم ينظم بعد في كل مكان. وأشار أحد الوفود إلى أن هذا الحكم يؤثر على المركز القانوني والامتيازات والحصانات لكل من المنسقين المقيمين ومكاتبهم.

234 - وذكر أحد الوفود ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بتمويل التنمية، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والاهتمام بالتالي بالقدرات الوطنية للدول.

235 - وتكررت الإدارة بالتعامل مع بلدان من مختلف المناطق الجغرافية التي لديها نماذج مختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميدان تمويل التنمية، وبإيلاء مزيد من الاهتمام لإمكانية مشاركة البلدان النامية في الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية.

236 - وفيما يتعلق بقضايا المناخ، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الأثر على أضعف البلدان. وأشارت إلى العديد من المقترحات التي قدمت، بما في ذلك، على سبيل المثال، عهد بریدجتاون، الذي يربط التنمية بإمكانية الحصول على تمويل مناخي. وسلط الضوء على ذلك باعتباره مجالا يتطلب أيضا التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لتقادي الازدواجية والتداخل. ودعيت الأمانة العامة إلى تقديم تفاصيل في هذا المجال لأنه موضوع يثير قلقا خاصا.

237 - وشدد أحد الوفود على ضرورة أن تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة على وضع مصفوفات تكمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس التقدم الإنمائي لبلد ما؛ وطلب الوفد موجزا للعمل الجاري، بما في ذلك العمل المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

238 - أثنت اللجنة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعمل الذي تقوم به في دعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، ورحبت بجهودها في تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتعزيز الفرص والتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع، دون ترك أحد خلف الركب.

239 - وأعربت اللجنة عن القلق إزاء التقدم البطيء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأقرت بأن العديد من أهداف التنمية المستدامة قد ابتعد عن المسار الصحيح، حتى أن بعضها قد تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015، وشددت على الحاجة إلى مواصلة تعزيز جهود الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب، وعدم ترك أحد خلف

الركب. ولاحظت اللجنة أيضا مع التقدير الدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة في دعم الدول الأعضاء في جهودها الجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

240 - وشددت اللجنة على أهمية كفالة أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة، وأثنت على الإدارة لما تقوم به من عمل في هذا الصدد.

241 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 8-9

تُضاف فقرة فرعية جديدة (و) نصها كما يلي:

مواصلة دعم التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، وفقا لولايتها.

الفقرة 15-9

يُستعاض عن النص الحالي بما يلي:

إضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام للأهداف، استجابت الإدارة لطلبات الدول الأعضاء إجراء تحليل متعمق لتأثير الجائحة على آفاق التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسعت إلى معالجة الأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة وصياغة توصيات قوية تدفع العمل التحويلي من أجل وضع سياسة اجتماعية وبيئية واقتصادية شاملة، واقتصادات دينامية ومستدامة ومبتكرة متمحورة حول الإنسان، وعمالة الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل اللائق للجميع.

البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الفقرة 23-9 (و)

بعد عبارة "الذين يعيشون في أوضاع هشّة"، تُضاف عبارة "حتى لا يترك أحد خلف الركب".

البرنامج الفرعي 8

الإدارة المستدامة للغابات

الفقرة 114-9 (و)

يُستعاض عن النص الحالي بما يلي:

دعم التحليلات القطرية المشتركة، التي يسترشد بها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بغية تزويد المنسقين المقيمين بالأدوات اللازمة لتكييف استجاباتهم

مع الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان وتقديم الدعم الفعال لتحقيق خطة عام 2030 على المستوى الوطني، بسبل منها التنفيذ الوطني للإدارة المستدامة للغابات.

البرنامج 8

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

242 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في 31 أيار/مايو 2023، في البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.10)).

243 - وقام ممثلاً الأمين العام بعرض البرنامج وأجاباً على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

244 - أعربت الوفود عن دعمها وتقديرها لعمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار أحد الوفود إلى أن للمكتب ولاية واسعة جداً تتمثل في مساعدة أشد البلدان ضعفاً في العالم البالغ عددها 91 بلداً، وأن هذه الولاية مهمة لتنمية أفريقيا، إذ إن 33 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 48 بلداً، و 16 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلداً، و 7 من الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 38 دولة تقع في أفريقيا، وكذلك 20 بلداً من بلدان المرور العابر، التي تستفيد أيضاً من التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024. وأثنى الوفد على العمل الممتاز الذي يضطلع به المكتب وأعرب عن تقديره لعلاقة العمل بين المكتب والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

245 - وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب يؤدي دوراً محورياً ورحب باعتزام المكتب تقديم توصيات في مجال السياسة العامة بشأن التحديات المتصلة بحصول البلدان الـ 91 الأشد ضعفاً على الطاقة المستدامة والنطاق العريض. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج لا يزال يركز على التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واقترح أن يتحول تركيزه إلى فترة ما بعد كوفيد-19، وأعرب عن قلقه بشأن التحديات الجديدة التي ستواجهها البلدان الـ 91 الأشد ضعفاً، لا سيما فيما يتعلق بتضخم أسعار الوقود، الذي يؤثر على حصول البلدان الأشد ضعفاً على الطاقة.

246 - وذكر أحد الوفود أن فجوة الثروة وفجوة الانتعاش والفجوة الإنمائية آخذة في الاتساع وتؤثر بشدة على التنمية العالمية. وأضاف الوفد أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات وصعوبات متعددة، وأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لن تتحقق بالكامل إذا تخلفت تلك البلدان عن الركب. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالاطلاع على الشراكات مع الأوساط الأكاديمية وعلى كيفية مساعدتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفي تلقي المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع المنسقين المقيمين وتأثيرها على أنشطة المكتب. وقال الوفد نفسه إنه يؤيد الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً والتعجيل بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها، وتحسين القدرة على الاتصال في البلدان النامية غير الساحلية وخفض تكاليف معاملاتها التجارية، وزيادة المرونة العامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتطلع الوفد إلى المؤتمر الدولي الرابع

المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره فرصة لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على احتياجات تلك البلدان، مثل وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف.

247 - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج يركز على التحديات الرئيسية، مثل القضايا الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والاستثمار، والأزمات الصحية، والأمن، وتغير المناخ والبيئة، والمسائل الجنسانية والإعاقة، والطاقة والموارد البحرية، وأشار إلى أن سلسلة من الاجتماعات الرامية إلى تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد ركزت على تعميق التعاون القوي في تلك المجالات لإيجاد حلول لهذه المشاكل. وأشار الوفد إلى أن هناك حاجة إلى اغتنام الفرص ووضع خطة استراتيجية لمعالجة بعض القضايا العالمية الرئيسية التي تؤثر على نمو وتنمية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، طُلب مزيد من التفاصيل عما يعتزم المكتب القيام به لمعالجة المشاكل البالغة الأهمية ذات الطابع البيئي، مثل تحات البحار والأعاصير المدارية والأعاصير.

248 - ولوحظ أن البرامج الفرعية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تتضمن خطوات للتحويل الهيكلي للاقتصادات، وتطوير الهياكل الأساسية، والمشاركة الكاملة لتلك البلدان في سلاسل القيمة الدولية والتجارة العالمية، فضلاً عن توسيع نطاق التعاون مع دوائر الأعمال التجارية الدولية. واقترح أحد الوفود إضافة كبار السن إلى قائمة الفئات السكانية الضعيفة المذكورة في الفرع المتعلق بالتوجه العام من التقرير، لأن عدم إدماجهم سيجعل تحقيق التغطية الشاملة للخدمات الاجتماعية، على سبيل المثال، وفقاً لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، أمراً غير قابل للتحقيق. ولاحظ الوفد نفسه مع الارتياح أن الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن قائمة شاملة بالأنشطة المتعلقة بإعداد وعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، ولكنه لاحظ، مع ذلك، أن معظم الميزانية البرنامجية مخصص لدعم أقل البلدان نمواً، في إطار البرنامج الفرعي 1.

249 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024، ولا سيما الفقرة 10-4، أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاءها الإنمائيين سيشرعون في إجراء استعراضات شاملة لتنفيذ برامج عمل كل منها، على أن تسترشد نتائجها بالجيل القادم من الاتفاقات العالمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لتلك المجموعات من البلدان. وأفاد الوفد نفسه بأنه سيتم تعزيز الروابط في ترتيبات المتابعة والاستعراض المتعلقة بجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، ولا سيما خطة عام 2030. وسيقوم المكتب بتعبئة الموارد لضمان إسماع أصوات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المداورات العالمية، ولضمان استفادة ممثلي أشد البلدان ضعفاً من أنشطة بناء القدرات، والتعلم من الأقران، وتبادل أفضل الممارسات، وكل ذلك في المجالات المواضيعية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل. ولاحظ الوفد أيضاً أن المكتب، كما هو مبين في الفقرة 10-5، سيعمل على إنكفاء الوعي وتعبئة الدعم وبناء توافق في الآراء سعياً إلى تحقيق تلك الأولويات، وسيعزز العمل في أشد البلدان ضعفاً، وكذلك في البلدان الشريكة وفي المنظمات والمننديات الإقليمية والعالمية. وستقدّم توصيات في مجال السياسة العامة بشأن كيفية التغلب على التحديات المحددة التي تواجه أشد البلدان ضعفاً، في مجالات منها على سبيل المثال الحصول على الطاقة المستدامة والنطاق العريض، وذلك استناداً إلى البحوث الشاملة التي يجريها المكتب. وأعرب الوفد عن سروره لأن المكتب، كما هو مبين في الفقرة 10-6، سيعقد اجتماعات للأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات والمعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول

الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ الوفد كذلك أن الفقرتين 9-10 و 10-10 تشير إلى أن المكتب أدرج الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج عمله وأدمج منظورا جنسانيا. وأعرب الوفد عن سروره لأن المكتب سيعمل على تعزيز التعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب لتعزيز انخراط الشباب ومشاركتهم وإسهامهم في المفاوضات الحكومية الدولية وعمليات الأمم المتحدة. وأعرب الوفد أيضا عن ارتياحه لأن التقييم المتعلق بمشروع معنون "تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية في إطار مبادرة الحزام والطريق من أجل تصميم وتنفيذ سياسات تعزز شبكات النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" قد أنجز في عام 2022، كما هو مبين في الفقرة 10-17، واسترشدت به الخطة البرنامجية لعام 2024. وأعرب الوفد أيضا عن سروره لأنه، كما هو مبين في الفقرة 10-19، من المقرر إجراء تقييم لفعالية الدعم الذي يقدمه المكتب إلى شبكة مراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا في عام 2024.

250 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا، أشار أحد الوفود إلى استراتيجية البرنامج الفرعي، ولا سيما إلى الفقرة 10-21 (هـ) المتعلقة بقيادة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنوية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، والفقرة 10-21 (ز) المتعلقة بعقد اجتماعات سنوية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تعميم مراعاة برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة في العمليات الإنمائية الوطنية، وكذلك بشأن تنفيذهما ومتابعتهما. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للصلة القائمة مع برنامج عمل الدوحة وأهمية تنفيذه، وإدماجه في التخطيط الاستراتيجي الوطني وتعبئة الموارد والمعارف لدعم انتعاش أقل البلدان نموا وتنميتها المستدامة. وأشار الوفد نفسه إلى الفقرة 10-28 من التقرير وأعرب عن أمله في أن تؤدي النتائج في عامي 2023 و 2024 إلى نتيجة أفضل من هدف إدماج 20 في المائة من أحكام برنامج عمل الدوحة. وفيما يتعلق بإنشاء جامعة افتراضية لتعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بغية الحصول على دبلوم أو الحصول على تدريب بعد التخرج، على النحو المبين في الفقرة 10-29 من التقرير، استفسر الوفد عما إذا كانت قد أجريت أي دراسات جدوى بغية تمكين أكثر السكان فقرا وأشدّهم ضعفا من الالتحاق بالجامعة مجانا أو بتكلفة أقل. وأبرزت أيضا ضرورة معالجة المسائل الأساسية، مثل إمدادات الطاقة دون انقطاع والفجوة الرقمية، لضمان استمرارية الجامعة الافتراضية. وفيما يتعلق بأنشطة المكتب لعام 2024، وبالإشارة إلى الجدول 10-6 بشأن المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 1، لاحظ الوفد أن العدد المقرر لمنتجات الدعم (الوثائق والمواد التقنية) إما انخفض بشكل حاد، وهو ما يمكن تفسيره، على سبيل المثال، بحقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا قد عقد بالفعل، أو زاد زيادة طفيفة، وتساءل عما إذا كان هناك توقع لمنتجات التي سيقدمها المكتب، والتي هي مفيدة دائما، للمناسبات الرفيعة المستوى المقبلة.

251 - وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن آلية تخزين الأغذية المذكورة في الفقرة 10-21 (أ)، والتمس، فيما يتعلق بالفقرة 10-21 (د)، تفاصيل إضافية عن الاضطلاع بأنشطة الدعوة لتعزيز تعبئة الموارد في أقل البلدان نموا، ولا سيما التمويل العام والخاص بما في ذلك التمويل المبتكر، لبناء القدرة على الصمود.

252 - وأبرز أحد الوفود ضرورة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في قطر وأدى إلى اعتماد برنامج عمل الدوحة بنجاح، وشدد على أن المهمة المركزية المقبلة التي تقع على عاتق أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي هي تمكين التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الدوحة دعما لخطة عام 2030.

253 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، أشار أحد الوفود إلى أنه يمكن إضافة عنصر اجتماعي شامل تحت عنوان "النتائج المقررة لعام 2024"، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ

من التنمية المستدامة. وأثنى أحد الوفود على المكتب للجدية التي نظر بها في أشد البلدان ضعفاً، وأقر بنجاح الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في عام 2024 في كيغالي، وطلب مزيداً من المعلومات عن التركيز الرئيسي للبلدان النامية غير الساحلية في الخطة البرنامجية المقترحة المقبلة. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان قد شرع في أي خطط أو برامج ترمي إلى التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وتساءل الوفد نفسه أيضاً عما إذا كانت هناك أي مبادرات قائمة لتحسين تجهيز أقل البلدان نمواً وإعدادها لمواجهة حالات الطوارئ والجوائح المقبلة التي قد تؤدي إلى إغلاق الحدود على المدى الطويل.

254 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذكر أحد الوفود أن زيادة القدرة على الصمود على جميع الجبهات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال هدفاً بالغ الأهمية، وأن امتلاك الأدوات اللازمة لقياس الضعف المتعدد الأوجه للدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون أداة أساسية لمعالجة ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، جنباً إلى جنب مع إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وأكد الوفد نفسه من جديد دعمه للعمل على وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، وكذلك في سياق نتائج المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام 2024، لأن المؤشر سيوفر نهجاً شاملاً تشدد الحاجة إليه للكيفية التي يمكن بها دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية واستدامتها في تلبية احتياجاتها. وأشار الوفد نفسه إلى دعمه للنتائج المقررة لعام 2024 بشأن التمويل المناخي، وبشأن معالجة محدودة أو ندرة توافر مؤشرات البيانات، وتعزيز الشراكات الخاصة كمجالات رئيسية نحو تحقيق مسار ساموا وخطة عام 2030. وأبرز أحد الوفود الإشارات الواردة في الفقرة 47-10 (أ) إلى العمل مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وفي الفقرة 48-10 (أ) إلى تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ مسار ساموا واتفاق باريس والأولويات الأخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التنمية المستدامة، ورحب بالإشارة الواردة في الفقرة 48-10 (ب) إلى تعزيز فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل.

الاستنتاجات والتوصيات

255 - أشادت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب في الاضطلاع بقوة بأنشطة الدعوة نيابة عن الدول الأعضاء الأشد ضعفاً، وفي دعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق خطة عام 2030، وفي مواصلة إقامة شراكات واسعة ودائمة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

256 - وأشادت اللجنة بالمكتب لنجاحه في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في الدوحة في آذار/مارس 2023، وأوصت بأن يواصل المكتب رصد متابعة الالتزامات الواردة في برنامج عمل الدوحة.

257 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على أن يدعم، تمسحاً مع ولايته، إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج عمل الدوحة عن طريق تعميم أحكامه في الخطط الاستراتيجية الوطنية وتعبئة الموارد اللازمة، وكذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، ومواصلة تطوير تعاونها مع المنسقين المقيمين.

- 258 - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان المتقدمة غير الساحلية في رواندا في حزيران/يونيه 2024، وشجعت المكتب على مواصلة الاضطلاع بأنشطة الدعوة لحشد الدعم الدولي.
- 259 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على مواصلة المساعدة في النهوض ببرنامج عمل فيينا، بما في ذلك تعزيز وتيسير الربط التجاري وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية.
- 260 - وشددت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر عن طريق التقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي من أجل تعزيز نظم النقل وسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة والشاملة للجميع والميسورة التكلفة والقادرة على الصمود.
- 261 - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب للدعوة إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة ولقيادة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 262 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على المساعدة في تنفيذ مسار ساموا أيضاً، بما في ذلك من خلال شبكات مراكز التنسيق الوطنية ومن خلال دعم وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف من أجل تحسين فرص الحصول على تمويل التنمية.
- 263 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

بعد الفقرة 10-8، تدرج فقرة جديدة نصها كما يلي:

سيواصل المكتب استكشاف سبل التعاون والدعم والمشاركة في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

البرنامج الفرعي 1

أقل البلدان نمواً

الفقرة 10-21 (أ)

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

تقديم الدعم للدول الأعضاء في عملياتها الحكومية الدولية المتعلقة بأولويات أقل البلدان نمواً، بسبل منها دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك منجزاته المستهدفة، أي باستكشاف جدوى إقامة جامعة افتراضية لدعم الحصول على التعليم

الجامعي عبر الإنترنت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا، ومركز لدعم الاستثمار، وآلية لبناء القدرة على الصمود، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً، ونظام تخزين لأقل البلدان نمواً على أساس إقليمي ودون إقليمي، أو اعتماد وسائل بديلة مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والمخاطر الممكنة؛

البرنامج الفرعي 2

البلدان النامية غير الساحلية

الفقرة 10-35

تضاف فقرة فرعية جديدة (د) نصها كما يلي:

(د) تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع فئات السكان في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال الحصول على وظائف لائقة.

البرنامج الفرعي 3

الدول الجزرية الصغيرة النامية

الفقرة 10-48 (أ)

بعد عبارة "تنفيذ"، تدرج عبارة "خطة عام 2030".

البرنامج 9

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ

الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

264 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، والالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.11)).

265 - وعرضت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا البرنامج وردت على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

266 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها للعمل المُنجَز في إطار البرنامج 9، لمساعدة الأمين العام على كفاءة اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا ومعالجة الثغرات، ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والالتزامات المقطوعة تجاه تنمية أفريقيا، وتنسيق الدعوة العالمية لدعم خطة عام 2063، من بين مبادرات أخرى. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل المشترك الذي يقوم به مكتب

المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لمساعدة الاتحاد الأفريقي، بسبل منها استحداث هيكل جديد للتنسيق، هو المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي وافق على ثمانية مجالات رئيسية ذات أولوية.

267 - وأشار أحد الوفود إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها تأثير على تنفيذ ولاية مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا وأن هناك الكثير مما يتعين القيام به للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستفسر عما إذا كان من الواقعي توقع تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة في عام 2024، بالنظر إلى أثر الجائحة السلبى على تنفيذ البرامج، والكيفية التي يعتزم بها مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا للتعويض عن أي انتكاسات. وأوضح الوفد كذلك أن تلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بدون دعم النظام الدولي المتعدد الأطراف بأكمله داخل الأمم المتحدة وخارجها، أو بدون الشراكات المبتكرة والشاملة للجميع، وأن ذلك يتطلب مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميون وقادة المجتمع، من بين جهات أخرى. كما شجع البرنامج على زيادة مشاركة الشباب الأفريقي في عملية صنع السياسات، وتمكين النساء والفتيات ومراعاة منظور جنساني، وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة التسهيلات الخاصة بهم عند وضع الخطة البرنامجية.

268 - وأشار وفد آخر إلى أنه في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19، لا سيما تأثيرها على النظم الصحية وهياكل الحماية الاجتماعية والعمالة والتعليم وغيرها من المجالات الحاسمة لتنمية أفريقيا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز جهود التنسيق والدعوة لضمان مواءمة تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 والأولويات التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية من أجل ضمان انتعاش قوي. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه على الرغم من هذه التحديات، فإن جائحة كوفيد-19 أتاحت الفرصة للمضي قدماً والبناء بشكل أفضل وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر كذلك أنه بينما تستعد الأمم المتحدة من أجل البناء تدريجياً والبناء بشكل أفضل، من الأهمية بمكان ضمان أن تغتنم أفريقيا للفرص التي هيأتها الجائحة، ولا سيما لتعزيز تغيير بنيوي من شأنه أن يؤدي إلى تبوء أفريقيا مكانتها الصحيحة كقوة دينامية وجهة فاعلة مؤثرة على الصعيد العالمي وشريكة في النظام المتعدد الأطراف، ولتحويل النقاش نحو القضايا التي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق النمو والتنمية في أفريقيا، ولتغيير وتبني الخطاب السائد عن أفريقيا، بما في ذلك من خلال التعريف بقصص النجاح المستمدة من البلدان الأفريقية. وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي التغلب على التحديات والأخطار على أساس مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، حتى يمكن لبلدان القارة نفسها أن تتفق على كيفية المضي قدماً. وأوضح كذلك أن على المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية من الناحيتين السياسية والقانونية من خلال مجلس الأمن، وكذلك من الناحية المادية، مما سيزيد في قدرة تلك البلدان على إقامة هياكل تعاون إقليمية مفتوحة للعالم الخارجي والبلدان المستعدة للتعامل التجاري مع الدول الأفريقية على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

269 - وأشار أحد الوفود إلى أن عام 2023 صادف نهاية العقد الأول من تنفيذ خطة عام 2063، وأن الجمعية العامة ستعقد في العام ذاته أيضاً مؤتمراً القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وستقوم بالاستعدادات لعقد مؤتمر قمة المستقبل، الذي من شأنه أن يتيح فرصة فريدة لصوغ الحوار الدولي صوب التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على السواء. واستفسر وفد آخر عن التحديات

أو المخاطر التي تبينَت والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ ولاية البرنامج بينما يستعد العالم للعقد الثاني من تنفيذ خطة عام 2063 والنصف الثاني من فترة تنفيذ خطة عام 2030. وأشار أحد الوفود إلى أنه بالنظر إلى الدور المحوري لأفريقيا في توطيد مكاسب التنمية وتسريعها على الصعيد العالمي، ينبغي أن تكون الاحتياجات والأولويات الإنمائية للقارة مسألة محورية في المداولات العالمية إن أُريد إحراز تقدم ملموس، وأن الخطاب الجديد عن أفريقيا والآتي من أفريقيا سيظل يوجّه أنشطة البرنامج في عام 2024.

270 - وأشار أحد الوفود إلى أن الاستثمارات الرئيسية في رقمنة الخدمات العامة، إن وُجّهت كما ينبغي، يمكن أن تكون بمثابة محرك لزيادة اتساق السياسات الرأسي والتعجيل بتحقيق المكاسب الإنمائية، وهما اعتباران محوريان لتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وذكر أن البرنامج سيعزّز العمل المُنجز على مدى السنوات القليلة الماضية بشأن مواضيع الطاقة والمناخ والتمويل والنظم الغذائية باعتبارها محط اهتمام أساسي لبناء المزيد من القدرة على الصمود في أفريقيا، وأن إعطاء الأولوية لهذه المواضيع من شأنه أن يسهم في عرض الخطاب الأفريقي في منبر نيويورك. وأوضح أن البرنامج سيضاعف الجهود للاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات التي يتيحها التعافي من خلال العمل المنسق في المجالات التي تُعتبر أساسية لإحداث قفزة نوعية أفريقية في اتجاه التنمية المستدامة، وأعرب عن تقديره للجهود التي سيواصل مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي بذلها لتشجيع الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارهما وسيلتان حاسمتان للتعافي.

271 - غير أن الوفد ذاته أشار إلى أنه في عام 2019، نوّه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييم أجراه إلى عدم وجود استراتيجية على نطاق الأمانة العامة في ما يتعلق بنأهب كيانات الأمم المتحدة واتساق سياساتها ونتائجها المبكرة المرتبطة بدعمها لأهداف التنمية المستدامة. واستفسر عما إذا كان مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا قد وضع خطة أو استراتيجية قطاعية شاملة، وإذا كان الأمر كذلك، استفسر عما إذا أُدمجت تلك الخطة أو الاستراتيجية ضمن الخطط الوطنية للدول الأعضاء، وما إذا كانت البلدان الأفريقية قد قامت بتكييف الخطة من أجل تنفيذها على الصعيد الوطني. وطلب كذلك توضيحاً للنتائج الأخرى المتوقعة من الدور القيادي الذي يقوم به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا في ما يخص الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في نظام أوموجا، والأثر المحدّد الذي خلفته إصلاحات الأمين العام في البرنامج. واستفسر كذلك عن الغرض المتوخى من برنامج الزمالات للشباب الأفارقة في مقر الأمم المتحدة الذي كان المكتب ينظر في إنشائه وعن كيفية ارتباط ذلك الغرض بولايته.

272 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن البرنامج لا يحتوي على معلومات كافية عن التكيف مع تغير المناخ وما يرتبط به من إجراءات، لأن التكيف مع تغير المناخ يتعلق بالتحول الجذري في قطاع الطاقة، وأن إنشاء المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي كان قد حدد العمل المناخي والقدرة على الصمود باعتباره أحد المجالات الرئيسية المشتركة الثمانية ذات الأولوية، يبدو أنه أمرٌ يبشر بالخير.

273 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، أثنى أحد الوفود على مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا لرصد برنامج التغذية المدرسية وإبرازه باعتباره عاملاً للتعجيل بتحقيق السلام والتنمية، وأشار إلى أن عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في أفريقيا مذهلاً، حيث بلغ 150 مليوناً، وأن ذلك العدد كان من المرجح أن يرتفع جراء الجفاف الناجم عن تغير المناخ والفقر والاقتصادات الضعيفة وتحديات التخلف بوجه عام. وأشار إلى أن برنامج التغذية المدرسية سيؤدي بالتالي دوراً رئيسياً في تحويل مصائر الملايين من الناس

في القارة، وشجع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة التعريف بالحاجة إلى تلك البرامج وتشجيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء في التنمية على الحفاظ على ذلك المشروع لمدة جيل واحد على الأقل للسماح للتلاميذ بإنهاء الدراسة وتمكين المجتمعات من جني ثمار التعليم، ومن ثم المساهمة بشكل مستدام في تحقيق السلام وبلوغ معظم أهداف التنمية. كما رحب أحد الوفود بالمبادرة الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، ورحب ببنية رصد ما نفذ من خطة عام 2030 وخطة عام 2063، إذ هناك حاجة إلى نظم رصد وتقييم محسنة بشأن إنجازات أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأهداف ومعاليم خطة عام 2063. كما رحب الوفد ببنية العمل على تعزيز الأطر التنظيمية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في البلدان الأفريقية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، والتي قد تتداخل مع الأطر التنظيمية التي ستوضع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن التنسيق الوثيق والمستمر بين أصحاب المصلحة والشركاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الأنشطة المعتمَر إنجازها في إطار البرنامج الفرعي 1 سيكون مفيداً. كما أشار إلى دعمه لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إطار سياسات البيانات للاتحاد الأفريقي بهدف تنسيق أطر إدارة البيانات بين جميع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

274 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، رحب أحد الوفود ببنية إجراء بحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وأشار إلى استمرار الحاجة إلى التقييم العلمي للسياسات والإصلاحات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تهيئة أساس سليم لاتخاذ القرارات من جانب المفاوضين.

الاستنتاجات والتوصيات

275 - أثنت اللجنة على مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا لما يبذله من جهود في سبيل ضمان اتباع نهج متسق ومتكامل لدعم الأمم المتحدة لأفريقيا ومعالجة الثغرات، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الاتساق والتآزر في عمل الأمم المتحدة المتعلق بأفريقيا، حسب الولاية المسندة في هذا الصدد، وضمان اتساق العمل باستمرار مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

276 - وأوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة البرنامج على العمل من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2063 من خلال وضع مؤشرات قابلة للقياس تعكس الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لأفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والبنية التحتية والصناعة والطاقة وتغير المناخ، وذلك من خلال تدعيم الشراكة الاستراتيجية بين مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي.

277 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز أواصر التعاون الرابطة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بالفرص المتاحة داخل المنظمة في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، وإدارة أنشطة الوقاية، والمشتريات، وفرص الاستثمار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

278 - وأحاطت اللجنة علماً بالعمل الذي يقوم به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا في سبيل الاضطلاع بولايته، وبالنظر إلى التغيير الذي أدخل على اسم البرنامج، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في أعقاب الدورة الحادية والستين للجنة، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء استعراض متعمق وتقديم تقرير عن تأثير الإصلاحات لضمان أن يكون مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا قادراً على الاستفادة استفادة كاملة من الإمكانيات التي تتيحها تلك الإصلاحات.

279 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا عقد اجتماعات منظمة ومنتظمة مع مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك من أجل تحسين تنسيق ما تقدّمه الأمم المتحدة من مساهمات في تنفيذ خطة عام 2063.

280 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن البرنامج سيواصل تعزيز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، بسبل منها تعزيز أوجه التكامل بين فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، التي يقدم لها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا الدعم.

281 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة العمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في سبيل تنسيق الجهود الدولية المبذولة لدعم البلدان الأفريقية في جهودها المستمرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

282 - ورحبت اللجنة بالمبادرة الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، مسلّمة بأهمية تحسين نُظم الرصد والتقييم.

283 - وأشارت اللجنة إلى أهمية تسخير التكنولوجيات الجديدة المحدثّة للتحوّل في النهوض بالتنمية المستدامة في القارة ورأب الفجوة الرقمية المتزايدة التي تقوّض الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُدرج في استعراض أداء عملية إعادة تنظيم مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا اقتراحاً يتضمن سرداً برنامجياً وهيكلًا بشأن الابتكار والتكنولوجيات الجديدة المحدثّة للتحوّل من أجل تنفيذ خطة عام 2063.

284 - وشددت اللجنة على أهمية تهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في القطاع العام في جميع أنحاء أفريقيا، ورحبت بالخطط الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية حول الحكومة الإلكترونية في البلدان الأفريقية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وشددت على أهمية التنسيق القوي مع أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

285 - ورحبت اللجنة بنية إجراء بحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

286 - وشددت اللجنة على أهمية المنبر التعاوني الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل والقدرة على الصمود في ما يتعلق بتغير المناخ في سياق خطة عام 2063.

287 - وأشارت اللجنة إلى طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 236/76 أن يستكشف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا جدوى وضع منجزات مستهدفة وأنشطة للنهوض بالشباب وكفالة إدراجهم في استراتيجيات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة البحث في موضوع استحداث برنامج زمالات للشباب الأفارقة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لتعزيز القدرات المؤسسية في مجالات تحليل السياسات وتصميمها ورصدها.

288 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهناً بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 3

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063

النتائج المقررة لعام 2024

الفقرة 11-53

في الجملة الأخيرة، تُحذف عبارة "عن وضع خطة جديدة للسلام في إطار".

البرنامج 10

التجارة والتنمية

289 - نظرت اللجنة خلال جلساتها الثامنة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023 في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، وفي المعلومات المتعلقة بأداء البرنامج في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 12) و A/78/6 (Sect. 13)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

290 - وعرضت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية البرنامج، وأجابتا على الأسئلة التي طرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

291 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بأداء البرنامج في عام 2022. وشددت عدة وفود على أهمية عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وأعربت عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024. وقد أعربت بعض الوفود عن تقديرها لجودة التقارير.

292 - وشدد أحد الوفود على الأهمية الكبيرة التي يوليها للتنمية، التي تعد ركيزة هامة جداً من ركائز عمل الأمم المتحدة وينبغي عدم إهمالها. وأثنى الوفد على عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لاستخدام التجارة كوسيلة وأداة تمكينية، وأعرب عن رأي مفاده أن استخدام التجارة يفضي أيضاً إلى السلام والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان تعزيزاً تاماً بطريقة مترابطة.

293 - وأشار أحد الوفود إلى أن الأمانة العامة الحالية للأونكتاد هي أول امرأة من أمريكا اللاتينية تشغل هذا المنصب. وأشار الوفد إلى أهمية التعاون الدولي من أجل التنمية في تعزيز أوجه التآزر بين البرامج، وكذلك مع سائر الكيانات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية والعالمية. وشدد الوفد على أهمية إدراج منظور جنساني في الأنشطة التنفيذية والنتائج والنواتج، مشيراً إلى أن هذا المنظور أساسي في جميع أعمال الأونكتاد. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المرتبطة بالتنمية المستدامة والقادرة على الصمود وتقديم الدعم للبلدان النامية لمساعدتها على مواجهة التحديات العالمية الراهنة تعد أمراً مهماً.

294 - وأشار أحد الوفود إلى أن السياسة الإنمائية لبلده تشمل، ضمن أولوياته، دعم مكافحة الجوع والفقر وأوجه عدم المساواة في البلدان النامية والانتقال العادل نحو نظم إيكولوجية مستدامة، حيث تعني الاستدامة الجدوى الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يعتبر الأونكتاد شريكاً هاماً، لأنه يقدم معلومات جديدة، ويسدي المشورة إلى البلدان بشأن الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والمتصلة بالتجارة، ويساعد على خفض الحواجز وتسهيلها، ويكون، من ثم، محركاً للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

295 - وأضاف الوفد أنه يدعو إلى أن يتسم الأونكتاد بالقوة والكفاءة، وذكر أنه يقدر مساهمات الأونكتاد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلاً عن جهوده للتغلب على تغير المناخ في سياق التجارة والتنمية، وشدد على اهتمامه بأن يتسم الأونكتاد بالقوة والكفاءة وأمانة الأونكتاد بالرشاقة والكفاءة والفعالية. وشدد الوفد على أنه سيواصل العمل مع الأونكتاد وأنه متأكد من أن الأونكتاد يمضي على مسار سليم صوب تنفيذ جميع ولاياته الهامة.

296 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يتطلع إلى الاحتفال، في عام 2024، بالذكرى السنوية الستين للمؤتمر التأسيسي للأونكتاد. وأشار الوفد إلى أن الأونكتاد تقع على عاتقه مسؤولية مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالمنفعة ويدعم النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع والمتسمين بالقدرة على الصمود، وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه المهمة قد باتت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، في ضوء الأثر الانتكاسي الشديد الذي خلفته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي سياق الأزمات المتعاضدة والمتتالية للجائحة والنزاعات المسلحة والتضخم والأوضاع الجغرافية السياسية وتغير المناخ، لاحظ الوفد بقلق أنه من الصعب التنبؤ بما يخبئه المستقبل. وأثير سؤال عن الاستراتيجيات القائمة لضمان استمرار قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بولايته حتى في ظل مستقبل لا يمكن التنبؤ به.

297 - وأشار أحد الوفود إلى أن التجارة محرك للتنمية وأن دور الأونكتاد بالغ الأهمية في تعزيز الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء على نطاق جميع ركائزه الثلاث، وهي ترويج التجارة، وتيسير التجارة، والاستثمار التجاري. وأعرب وفد آخر عن تأييده للعمل الجاري الذي يقوم به الأونكتاد من أجل تنفيذ التحولات الأربعة المحددة في عهد بريدجتاون وفقاً لركائز عمله الثلاث المترابطة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل التركيز على ركائز عمله الثلاث، وهي البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء، والحوار بين البلدان ومجموعات البلدان.

298 - وفيما يتعلق بالبحث والتحليل، أعرب أحد الوفود عن تقديره لتقارير الأونكتاد، مثل تقاريره عن أقل البلدان نمواً، والاقتصاد الرقمي، والصناعة الخضراء، والاستثمار العالمي. وذكر الوفد أن بلده لديه انطباع

إيجابي للغاية عن الأونكتاد باعتباره أحد البلدان المضيفة لعملية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأشار، على سبيل المثال، إلى استضافة الأونكتاد لدورة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي عقدت في جنيف في آذار/مارس 2023.

299 - وفيما يتعلق بالتعاون التقني، أبرز الوفد أن بلده مانه طوعي لثلاثة من برامج التعاون التقني الرئيسية التابعة للأونكتاد، وهي تلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، ودعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد يقوم بعمل جيد جدا في تلك المجالات وكذلك في دعم أقل البلدان نموا. وقال الوفد كذلك إن الأونكتاد يساهم بقدر كبير في تحقيق خطة عام 2030 والحلول الرامية إلى التغلب على تغير المناخ في سياق التجارة والتنمية. ولوحظ أن تنفيذ عهد بريدجتاون هو أيضا مهمة كبيرة من مهام الأونكتاد.

300 - وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء والحوار بين البلدان ومجموعات البلدان، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن الأونكتاد قد أحرز تقدما كبيرا، لا سيما في السنوات الأخيرة. وأشار الوفد إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي يسرتها الأمانة العامة للأونكتاد، كمثال جلي على ذلك، وهنا الأونكتاد في هذا الصدد. ولاحظ الوفد كذلك أن الخطة البرنامجية المقترحة قد تضمنت وصفا لهذا المثال والدور التفاوضي والتيسيري البالغ الأهمية للأونكتاد.

301 - وأعرب عن رأي مفاده أن المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في مجالات من قبيل تشجيع الاستثمار، وأنظمة الاستثمار، والتأهب وتطوير المشاريع، وترويج التجارة، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية الرقمية يعدان أمرين مهمين.

302 - وطلب إيضاح للسبل التي يتقاضى بها الأونكتاد تكرار جهود كيانات الأمم المتحدة الأخرى ويظل يركز على مزاياه النسبية.

303 - ولوحظ أن الدول الأعضاء والمناطق لها مستويات مختلفة من القدرات والأنشطة التجارية وأنه لا يمكن، من ثم، إعطاء وصف واحد لجميع البلدان وينبغي أن تخضع البرامج لقيادة الدول الأعضاء وبناء على طلب المناطق والبلدان التي لديها مستويات مختلفة من الأنشطة التجارية.

304 - وذكر أحد الوفود أنه، بالنظر إلى الأزمات المتعددة التي تُواجه حاليا، هناك حاجة واضحة إلى تعزيز الجهود والتعاون على الصعيد العالمي من أجل التنمية الشاملة والمرنة والمستدامة، وكذلك من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19.

305 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن سياسة التكامل، لا سيما فيما يتعلق بالمنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية، التي يطبقها الأونكتاد وما سيتخذ من خطوات ملموسة لتحليل ومعالجة الأثر الجنساني للنزاعات المسلحة وجائحة كوفيد-19. وطُرحت أسئلة بشأن التدابير المحددة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي اقترحها الأونكتاد للتصدي للتحديات المترابطة الناجمة عن النزاعات المسلحة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتغير المناخ، وبشأن كيفية رصد وتقييم التقدم المحرز في تلك الأنشطة وأثرها، وكيفية ضمان المساءلة عن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في عهد بريدجتاون وأهداف التنمية المستدامة.

306 - وأكدت الوفود استعدادها لدعم عمل الأونكتاد الرامي إلى تحقيق التوازن بين ركانته الثلاث، وهي الحوار الحكومي الدولي، والتعاون التقني، والعمل التحليلي. وفي هذا الصدد، أشير إلى الجودة العالية

لمنتجات الأونكتاد التحليلية باعتبارها مصدرا قيما لآراء مهنية عالية المستوى، وذات طابع بديل في كثير من الأحيان، بشأن أكثر المشاكل الدولية إلحاحا. فضلا عن ذلك، أعرب عن رأي مفاده أن من الأهمية بمكان ألا تؤدي التدابير الرامية إلى تحسين سياسات النشر إلى فرض رقابة سياسية أو تقويض الاستقلال الفكري للعنصر التحليلي في ولاية الأونكتاد.

307 - ولوحظ مع التقدير أن مشاركة الأونكتاد في تنسيق فرقة العمل التابعة لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ومشاركته في المفاوضات وترويج المنتجات الغذائية والأسمدة في الأسواق العالمية، قد أظهرتا أنه يمكن أن يرتقي إلى مستوى التحدي. ولاحظ الوفد كذلك أن عملية بناء الأونكتاد على نحو أكثر مرونة وتأثيرا وانخراطا جارية وتتسم بقوة دفع، وإن لم تصل بعد إلى ما ينبغي أن تكون فيه. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن المدخلات الزراعية باهظة الثمن وتساءل عما إذا كان يمكن تمكين البلدان، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، وتمويلها لإنشاء صناعات تنتج الأسمدة.

308 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يعتبر التجارة أحد العوامل البالغة الأهمية في النهوض بالتنمية السلمية والمستدامة لجميع الدول الأعضاء؛ وبالنظر إلى أن أحد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة هو عدم ترك أي أحد خلف الركب، شدد الوفد على الدور الذي يؤديه الأونكتاد في تحقيق التنمية الشاملة، وأعرب عن رأي مفاده أن من المهم أن تحقق اللجنة توافقا في الآراء بشأن البرنامج 10 في هذه السنة، مثلما فعلت في السنوات السابقة.

309 - وفي سياق تنفيذ الأهداف والمهام الواردة في البرنامج 10، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للأونكتاد أن يسترشد بنهج بناء وغير سياسي على حد سواء. ولوحظ أن هذا النهج سيكون ضروريا على نحو خاص في عام 2024 عندما يجري تقييم نتائج تنفيذ ميثاق بريدجتاون، قبل اعتماد خريطة طريق جديدة للأونكتاد مدتها أربع سنوات لدورته السادسة عشرة. ولاحظت الوفود أيضا بارتياح أن الأولويات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق بريدجتاون، قد انعكست على النحو الواجب في برنامج عمل الأونكتاد لعام 2024.

310 - ولوحظ أنه قد أولى الاهتمام الواجب لمسألة التكامل الإقليمي، وذلك بفضل بعض الدول الأعضاء والدول المشاركة في رابطات التكامل، وقد تمكن الأونكتاد من مواجهة الصدمات الخارجية بمزيد من الفعالية وتنفيذ الأهداف الواردة في إطار خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، جرى حث الأونكتاد على التعاون بشكل أكثر استباقا مع المنظمات والرابطات الإقليمية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للأونكتاد، على النحو المبين في ميثاق بريدجتاون، أن يصبح آلية مفيدة للحوار بين رابطات التكامل لأغراض التحليل والاستفادة من الخبرات في مجال مواجهة الأزمات.

311 - ولوحظ أن مسألتي حماية البيئة والمناخ تكتسبان أهمية كبيرة لجميع البلدان في ضوء المخاطر التي تشكلها هاتان المسألتان على التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن من المهم ألا تصبح هاتان المسألتان محوريتين في عمليات الأونكتاد، كما هو الحال في العديد من المنظمات الأخرى، وأنه ينبغي النظر فيهما من منطلق تأثيرهما على التجارة والتنمية. وجرى التشديد على أن الأونكتاد ينبغي أن يتفادى، في جهوده، الازدواجية والتغول على اختصاصات منظمات أخرى، وأنه ينبغي للأونكتاد، بالنظر إلى فوائده ومزاياه المحددة، أن يركز على جوانب التجارة في جدول الأعمال الأخضر، وتحديدًا على المخاطر التي تشكلها النزعة الحمائية الإيكولوجية على التجارة العالمية.

312 - وفي سياق تقييم البرنامج لتأثير جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاع في أوكرانيا على الوضع العالمي، لوحظ أن البرنامج لم يتضمن تقييما مماثلا لتأثير السياسات النقدية للبلدان المتقدمة النمو، ورفض الاستثمارات في الوقود التقليدي، والأهم من ذلك، للتدابير القسرية الأحادية الجانب. وأعرب عن رأي مفاده أن المجموعة الأخيرة من العوامل تسهم بأكبر قدر في ارتفاع أسعار الطاقة. ولوحظ أن القيود القسرية الأحادية الجانب المفروضة على القطاعين المالي واللوجستي لا تزال تحول دون وصول إمدادات الأغذية والأسمدة إلى الأسواق العالمية، وتحديدًا إلى البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد يمتلك ما يكفي من الخبرة والروح المهنية لإجراء تحليل منتظم لأثر الجزاءات على التجارة والتنمية، وكذلك المسائل المترتبة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

313 - وتأييدا لهذا الرأي، ذكر أحد الوفود أن ترويج التجارة لا يمكن أن يتحقق من دون التصدي للمعوقات والحوجز التجارية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب على تجارة البلدان يشكل حاجزا خطيرا أمام الأنشطة التجارية للدول الأعضاء ويحد من التعاون التجاري. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أن الأونكتاد بحاجة ماسة إلى التصدي لهذه المسألة بإجراء دراسات عن الآثار السلبية لتلك التدابير على الدول الأعضاء، والإبلاغ عن المسائل التي تُحدّد، وتقديم توصيات في هذا الصدد.

314 - وبالإشارة إلى الفقرة 12-4 من البرنامج 10، أشار أحد الوفود مع التقدير إلى أن الأونكتاد سيقوم بتقديم الدعم لتنفيذ ورصد واستعراض خطة عام 2030 والغايات ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة. ولأحد الوفود أن الأونكتاد هو القيم على ثمانية من مؤشرات الأهداف تشمل مواضيع تتعلق بالتجارة، والتعريفات، وتمويل التنمية، والديون، والاستثمار، والتمويل غير المشروع، واستدامة المشاريع، على الصعيد العالمي. وسيواصل الأونكتاد، من خلال عمله ونتائجه، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء كي تحرز تقدما ليس صوب تحقيق الأهداف 8 و 9 و 10 و 17 فحسب، وإنما أيضا صوب تحقيق الأهداف 2 و 5 و 12 و 14 و 15 و 16. وفي هذا الصدد، أثرت تساؤلات بشأن الاستراتيجيات أو الخطط الموضوعة للتجديد بتنفيذ الأهداف وعمّا إذا كانت ثمة استراتيجية قد وضعت لمرحلة ما بعد كوفيد-19 من أجل الشروع في تنفيذ البرامج.

315 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-5 من البرنامج 10، اقترح أحد الوفود الاستعاضة عن عبارة "إحداث تحول في تعددية الأطراف" بعبارة "تنشيط تعددية الأطراف" توخيا للوضوح.

316 - وبالإشارة إلى الفقرة 12-7، سلط أحد الوفود الضوء على إنشاء دائرة الإحصاءات كخطوة جديدة بالترحيب من شأنها أن تدعم البلدان النامية في مساعيها الرامية لبناء قدرتها على جمع البيانات وتصنيفها، وقياس التقدم المحرز في مجال التجارة والنمو والتنمية بشكل مستدام وشامل ومنصف.

317 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-19، أشار أحد الوفود إلى أن بلده شريك رئيسي أيضا في مبادرة الحزام والطريق.

318 - وأشار أحد الوفود إلى أن الأونكتاد مكلف بمعالجة العديد من أهم المسائل التي تواجه العالم وبالنهوض بعدد من الأهداف. وأعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد لم يف تاريخيا بوعده، لأنه لم يتخذ تدابير الإصلاح اللازمة خلال ما يزيد على عقد من الزمن. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن سروره لسماع

أن الأمانة العامة تجعل الإصلاح المؤسسي أولوية وأوصى بزيادة التركيز على الإصلاح المؤسسي في الخطة البرنامجية لعام 2024.

319 - وقال الوفد إنه هو ووفود أخرى قد دعوا منذ فترة طويلة إلى زيادة الشفافية وأشار إلى أن وحدة التفتيش المشتركة دعت في تقريرها لعام 2012 عن استعراض التنظيم والإدارة في الأونكتاد (JIU/REP/2012/1) إلى زيادة الشفافية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الخطة المقترحة لعام 2024 تدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الشفافية التجارية ودعم الإدارة الشفافة، ولكنها لا تتضمن إقراراً بأي مسار لتحسين الشفافية في الأونكتاد نفسه أو اقتراحاً في هذا الصدد.

320 - وأعرب الوفد عن تأييده للتعليقات التي أدلت بها مؤخرًا الأمانة العامة للأونكتاد وأيدت فيها فكرة استعراض منشورات الأونكتاد من قبل الأقران، وأشار إلى أن التحليل الاقتصادي هو أحد أهم وظائف المؤتمر. كما أعرب عن رأي مفاده أن عمليات استعراض الأقران ظلت توصية قد دأب ذلك الوفد ووفود أخرى على التوصية بها منذ زمن طويل. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الإشارة الوحيدة إلى استعراضات الأقران في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 ترد في الفقرة 12-49، التي لا تتضمن إشارة إلى منشورات الأونكتاد بحد ذاتها. وطُلب إيضاح لما يتخذه الأونكتاد من خطوات لإخضاع منشوراته لاستعراضات الأقران.

321 - وقال الوفد كذلك إنه قد وُجّهت نداءات منذ أكثر من عقد من الزمن إلى الأونكتاد لإرساء الإدارة القائمة على النتائج، بغية تحسين الكفاءة والاتساق، وأشار إلى أن وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت، في تقريرها لعام 2012، بأن "يعمل الأمين العام، على سبيل الأولوية، على تحديد ووضع تفاصيل إطار متكامل واضح للإدارة القائمة على النتائج واستراتيجية التنفيذ". وفي هذا الصدد، لوحظت مع التقدير النداءات التي وجهتها الأمانة العامة من أجل تحقيق الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. ولاحظ الوفد ورود إشارة عابرة واحدة إلى الإدارة القائمة على النتائج في الفقرة 12-20 من الخطة البرنامجية، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الإشارة لا تقدم تفاصيل كافية عن الوقت الذي يستخدم فيه الأونكتاد الإدارة القائمة على النتائج أو ما إذا كانت لديه سياسة دائمة بشأن تلك الإدارة. وطُلب مزيد من الإيضاح بشأن الحالة الراهنة للإدارة القائمة على النتائج وسُبل وتوقيت قيام الأونكتاد بتنفيذ استخدامها على نطاق واسع.

322 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، أعرب أحد الوفود عن تأييده للأهداف والاستراتيجية المبينة في إطار البرنامج الفرعي، وقال إن المعالجة الشاملة والمتكاملة لاقتصاديات التنمية ينبغي أن تتضمن معالجة متوازنة للمسائل، إلى جانب الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، لا سيما فيما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز التعاون على جميع مستويات التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون، على النحو المذكور أيضاً في الفقرة 12-23 (ج)، سيكون أمراً حيوياً. وأعرب الوفد عن تأييده لتقديم المساعدة التقنية لدعم الشعب الفلسطيني. وأبرز الوفد أن بلده يقوم، بالاشتراك مع الأونكتاد، بصياغة استراتيجيات للتنويع الاقتصادي، والأخذ بالطاقة المتجددة، والممارسات الزراعية المستدامة لتعزيز النمو الشامل والملائم للبيئة.

323 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، أحاط أحد الوفود علماً على نحو إيجابي بالأهداف والاستراتيجية وأشار كذلك إلى أن بلده قد شرع في استعراض سياسته الاستثمارية الوطنية ويتطلع إلى دعم الأونكتاد في هذا الشأن.

324 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، أعرب أحد الوفود عن تأييده للهدف، ولا سيما ما يرد في الفقرة 12-49 (ح)، حول التماس توصيات في مجال السياسة العامة بشأن التعافي في فترة ما بعد الجائحة لحالات وطنية محدّدة.

325 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، أشار أحد الوفود إلى أنه يبدو أن ذلك يمثل جزءا هاما جدا من برنامج الأونكتاد واقترح أن ينظر الأونكتاد في توفير مشاريع لبناء القدرات، بما في ذلك نقل المعارف والتكنولوجيات الجديدة إلى الدول الأعضاء في مجال التعاون التجاري. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل المتعلق بسد الفجوة الرقمية والتحول الرقمي في البلدان النامية، ودعا إلى وضع إطار متوازن للحوكمة الرقمية، وأعرب عن تأييده للنتائج المقررة في إطار هذا البرنامج الفرعي.

326 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن للأونكتاد دورا هاما يؤديه في دعم البلدان النامية في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة الكاملة من الفرص التجارية، وطلب مزيدا من المعلومات عما يجري القيام به لدعم الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

327 - وبالإشارة إلى الفقرة 12-95، لاحظ أحد الوفود مع التقدير التنسيق الذي يقوم به مكتب الأمانة العامة للأونكتاد في مجال العمليات المؤسسية الشاملة، مثل الإدراج المنهجي لجوانب المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل الأونكتاد. ولاحظ الوفد أن فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية، التي يترأسها نائب الأمانة العامة للأونكتاد، مكلفة بتحسين أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنسيقها على نحو أفضل، بسبل منها تعيين جهة تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية لكل برنامج فرعي للأونكتاد تشمل مسؤولياتها استعراض وثائق مشاريع الصندوق الاستثماري من منظور تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي هذا الصدد، أثير سؤال عما إذا كان يمكن للأونكتاد أن يعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الاستعانة بجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية نفسها بغية نقادي الأزواجية حتى يتسنى استخدام موارد الأمم المتحدة الشحيحة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.

328 - وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية للبرنامج الفرعي 6، الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، بشأن مركز التجارة الدولية، الواردة في الوثيقة A/78/6 (Sect. 13)، أشار أحد الوفود مع التقدير إلى أن المركز سيواصل في عام 2024 كفالة التجارة التحويلية والمستدامة للمساعدة في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها وبناء اقتصادات شاملة ومزدهرة. وفي هذا الصدد، أثير سؤال عن الاستراتيجيات أو الخطط التي يمكن إطلاع اللجنة عليها.

329 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يتابع أنشطة مركز التجارة الدولية عن كثب ويعرف أنه يضطلع بولاية فريدة تتمثل في تعزيز المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وذلك في الغالب عن طريق تعزيز القدرات فيما يتعلق بالتجارة، وأن المركز يحتل موقعا فريدا كمنظمة صغيرة نسبيا مرتبطة بمنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أن الحجم المحدود لمركز التجارة الدولية وولايته الواضحة يجعلان من الممكن أن يتبع المركز نهجا مرنة وابتكارية إزاء البنود الجديدة. وفي الختام، وصف الوفد المركز بأنه منظمة رشيقة جدا.

330 - وقال الوفد إن مركز التجارة الدولية يؤدي دورا بالغ الأهمية في إيجاد فرص العمل ودرّ الدخل المتصلين بالتجارة، وأنه يوفر أيضا استعلامات عن السوق وأدوات رقمية مفيدة. ولوحظ أن الأهداف التي حددها المركز لنفسه قد ظلت تتحقق دائما تقريبا في السنوات الأخيرة، على الرغم من ظروف جائحة كوفيد-19.

331 - ورحب الوفد بالإشارة الواردة في الخطة البرنامجية إلى الخطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية للفترة 2022-2025، وأشار إلى أن الدول الأعضاء قد شاركت في إعداد الخطة الاستراتيجية وأن العملية كانت سلسلة وشفافا للغاية.

332 - ولاحظ أحد الوفود أن ما لا يقل عن 80 في المائة من المساعدة التي يقدمها مركز التجارة الدولية على الصعيد القطري ستقدم إلى أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أو البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه، وبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأعرب عن تقديره للدعم المقدم إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لضمان تمكنها من إنشاء اقتصادات مستقرة. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إنه ينبغي زيادة الإشارات إلى أن المركز يساهم في البلدان النامية عموماً، متمشياً مع صلات عمله بالتحديات الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان، ولا سيما بالنظر إلى أنها تضررت بشدة من العواقب الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، وأن التعافي بعد الجائحة متفاوت، مع اتساع الفجوات الإنمائية الهيكلية.

333 - وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه يجب إيلاء الاعتبار في عمل مركز التجارة الدولية لكون البلدان المتوسطة الدخل في وضع مختلف، حيث تواجه تحديات هيكلية مثل أوجه عدم المساواة والفقر وأوجه التفاوت الإقليمية المستمرة وأوجه القصور من حيث تطوير الهياكل الأساسية. وفي السياق نفسه، أعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أنه من الضروري أيضاً أن تراعي آليات التعاون التابعة للمركز الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل، التي تشمل غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

334 - وأشار أحد الوفود إلى أن مركز التجارة الدولية تقع على عاتقه مسؤولية معالجة الجوانب المتصلة بالأعمال في تنمية التجارة. وأشار الوفد كذلك إلى أن بلده، من خلال دعم المركز، قد اعتمد منصات للتجارة الإلكترونية بغية إتاحة فرص تجارية جديدة لرواد الأعمال، ولا سيما النساء وتجار التجزئة، سواء في البلد أو عبر الحدود. وأشار الوفد إلى أن بلده يقيم شراكة كذلك مع منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص لتعزيز دور المرأة في التجارة والتنمية، وأنه قد نظمت سلسلة من الدورات التدريبية للنساء والفتيات لضمان مشاركتهن القوية في التجارة من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

335 - وأعرب عن التأييد لتناول الاستراتيجيات الفرعية للمركز الرامية إلى تسريع التجارة الرقمية، والتجارة المستدامة بيئياً، والأنشطة التجارية التي تضطلع بها النساء والشباب. ولاحظ أحد الوفود ضرورة بذل جهود لضمان تقادي إعطاء الأولوية لبعد واحد، ولا سيما البعد البيئي، على حساب بعد آخر، مثلاً يمكن أن يحدث في فكرة "التجارة المستدامة بيئياً". ولاحظ الوفد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه على نحو متعدد الأطراف في المحافل المختصة المعنية بـ "التجارة المستدامة بيئياً". وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن نطاق المصطلح وآثاره التجارية فيما يتعلق بمعايير التجارة غير واضحة وأنه يمكن أن يؤدي إلى فرض معايير بيئية على التجارة، الأمر الذي قد لا يتماشى مع ظروف البلدان النامية وأولوياتها.

336 - ولوحظ مع التقدير الكبير أنه سيزداد التكامل بين تدخلات المركز الرامية إلى تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاقها من خلال تنفيذ استراتيجيات فرعية محددة، تهدف إلى تسريع

التجارة الرقمية، والتجارة المستدامة بيئياً، والأنشطة التجارية التي تضطلع بها النساء والشباب، وأنه سيزيد إيلاء الاهتمام لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. فضلاً عن ذلك، لوحظ مع التقدير أن المرأة تُشجّع على المشاركة في التجارة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأعرب الوفد عن امتنانه كذلك لمشاركة الشباب، لأنهم هم مستقبل البلدان.

337 - وأعرب عن التأييد للأهداف والمشاريع العامة التي اقترحها مركز التجارة الدولية، لأنها تساعد الدول الأعضاء على الترويج لتجارة أكثر شمولاً للجميع، مع تقديم دعم خاص للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأن تكون ذات منظور جنساني. وأشار الوفد إلى أن ذلك يتماشى مع خطة عام 2030 ومع الرؤية التي يروج لها بلده، في منتديات من قبيل منظمة التجارة العالمية، والتي التزم فيها بالإعلانات المشتركة الصادرة على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بوينس آيرس، بشأن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبشأن التمكين الاقتصادي للمرأة والتجارة والمنظور الجنساني، مع المشاركة في المبادرات المشتركة بشأن هذه المسائل في إطار منظمة التجارة العالمية.

338 - ورحب أحد الوفود بعمل مركز التجارة الدولية المتصل بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك كفالة اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته ونتائجه، على النحو المبين في الفقرة 13-10. وأعرب عن تأييد قوي لهدف البرنامج الفرعي 6، الوارد في الفقرة 13-4، والمتمثل في زيادة القدرة التنافسية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقال الوفد كذلك إنه على ثقة من أن الأنشطة المحددة المتصلة بتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب والتوعية إلى المشاريع التجارية ومؤسسات دعم الأعمال التجارية والوكالات الحكومية ستحدث أثراً في المجالات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لقدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المنافسة. وفي هذا السياق، وبالإشارة إلى الفقرة 13-5 (ج)، طُلب مزيد من الإيضاح بشأن الكيفية التي سيعمل بها مركز التجارة الدولية المعاملات التجارية والاستثمارات لصالح اللاجئين والسبل التي سيعمل بها المركز مع الكيانات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد.

339 - ولاحظ أحد الوفود أن الهدف الرئيسي للبرنامج الفرعي هو التنمية المستدامة والشاملة للجميع التي تقوم بها المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك أمر إيجابي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وأثنى الوفد على أعمال التنسيق التي يضطلع بها المركز مع سائر أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها وآلياتها، وأشار إلى الفقرة 13-9. ولاحظ الوفد مع التقدير الإشارات إلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وإلى قرار الجمعية العامة 233/75، وأعرب عن رأي مفاده أن القرار وثيقة هامة جداً توفر توجيهات وإيضاحات بشأن أولويات الدول الأعضاء إزاء المركز والأونكتاد.

340 - ورحب أحد الوفود بإدراج تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني في التجارة الرقمية ضمن إطار الدروس المستفادة والتغيرات المقررة فيما يتعلق بالنتيجة 3. وشدد الوفد على مسألة القدرة على الاتصال الإلكتروني باعتبارها عاملاً مهماً في بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة.

341 - ورحب أحد الوفود بفرصة الشراكة مع مركز التجارة الدولية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المبادرات الموصوفة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024. ورحب الوفد بتركيز خطة المركز الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على رفاهية العمال والتجارة الشاملة للجميع والبيئة والتنمية المستدامة،

وأشار إلى أن الخطة تتسق مع خطة بلده الخاصة بالتجارة. وأعرب عن التقدير للدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص ولتركيز المركز على البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة والاهتمام الذي يكرسه لأقل البلدان نمواً، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات الصغيرة والهشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

342 - وأشار الوفد إلى أنه يؤيد اهتمام المركز بدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال سنوات تكوينها، وأن برنامج المركز الرائد المعنون "One Trade Africa" (توحيد التجارة في أفريقيا) يكمل مبادرة تحقيق الرخاء في أفريقيا، التي تمسك بزمامها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وأشار الوفد إلى أنه يعمل بالتعاون مع المركز بشأن المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وبشأن مواصلة استحداث أدوات تعالج النمو المستدام وتغير المناخ وتوفر معلومات عن إمكانية نفاذ القطاع الخاص إلى الأسواق.

343 - وأشار أحد الوفود إلى أن بلده، شأنه شأن البلدان والمنظمات الأخرى، قد أسهم ولا يزال يسهم في عدد من برامج ومبادرات مركز التجارة الدولية مثل منتدى التجارة من أجل التنمية المستدامة ومبادرة عمل النساء في التجارة (SheTrades)، اللتين ورد ذكرهما في الخطة البرنامجية. وأبرز الوفد أن البرنامجين كليهما ناجحان، لأنهما حققا أهدافهما أو حتى تجاوزاها، وقال إنه سيكون ممثلاً لو تسنى تخصيص المزيد من موارد المركز الأساسية لهذين البرنامجين.

344 - وأفادت عدة وفود بأنها ستقدم مقترحات لغوية محددة لتحسين الخطة البرنامجية.

الاستنتاجات والتوصيات

345 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 10، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 11

البيئة

346 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

347 - وعرضت الأمانة العامة المساعدة ورئيسة مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيويورك البرنامج، وأجابت عن الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

348 - أعربت الوفود عن تقديرها لجودة التقرير وللدور الحاسم الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية في ميدان البيئة، وسلطت الضوء على الأدوار القيادية والتنسيقية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإجراءات المتعلقة بالمسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة بغية إيجاد بيئة

صحية ومستدامة من خلال مكافحة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث والنفايات، ولا سيما في فترة ما بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، تعهدت الوفود بدعم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات من قبيل التقييم العلمي، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ونوعية الهواء، والعمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، وقضايا المحيطات، والتلوث بالمواد البلاستيكية، ونظم الإنذار المبكر، والقانون البيئي. وأشار أحد الوفود إلى أن التقرير يبرز أهمية إدماج البيئة في الحوكمة.

349 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، واقترحت أحد الوفود أن يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أهداف الاستراتيجية. وأشار أحد الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد دخل في العام الثاني من تنفيذه للخطة، فذكر أن الدورة الحالية فرصة لاستعراض تنفيذه. وأشار الوفد نفسه إلى أن التقرير يشدد بقوة على أن نجاح الخطة يتوقف على الاعتراف بأن العالم يواجه أزمة الكوكب الثلاثية التي تتمثل في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات، وتشكل تهديدا لطريقة حياة الناس، وذكر الوفد أنه يرد في التقرير أن الخطة تقترح القيام بنقلات مفضية إلى التحول تستهدف معالجة الأسباب الجذرية لتلك الأزمات وعواملها المحركة. وحث الوفد الدول الأعضاء على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية لضمان مستقبل مستدام ومنصف.

350 - غير أن وفدا آخر أشار إلى أن المصطلحات الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك استدامة الكواكب، أو فقدان الطبيعة، أو أزمات الكوكب الثلاث المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث والنفايات، هي مصطلحات لا يمكن العثور عليها في أي وثيقة حكومية دولية. وذكر الوفد بأنه عندما اعتمدت تلك الاستراتيجية، أوضح أن بعض تلك المصطلحات لم يُتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف.

351 - وأعربت عدة وفود عن تطلعها إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وأثنى أحد الوفود على اعتماد القرار الذي أنشئت بموجبه لجنة حكومية دولية للتفاوض على الصك. وبالنظر إلى المدة الكاملة التي تستغرقها دورة حياة تلك المواد، بما فيها الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، أعرب الوفد عن أمله في أن تُعتمد المعاهدة بصورة نهائية بحلول نهاية عام 2024. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن الكيفية التي يدعم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه العملية وسأل عن الخطوات المهمة التالية في هذا الصدد، في حين تساءل وفد آخر عما إذا كان هدف اعتماد الصك في عام 2024 واقعا وطلب تقديم معلومات مستكملة عن الحالة التي وصل إليها الأمر.

352 - وفيما يتعلق بالحلول القائمة على الطبيعة، ذكر أحد الوفود أن حلا قائما على الطبيعة جيد التصميم يمكن أن يكون فعالا من حيث التكلفة، وأن يدوم أطول من الخيارات التقليدية، وأن يكون أقدر على تحمل تغير المناخ، وأن يوفر فوائد متعددة تتجاوز في كثير من الأحيان ما توفره الخيارات التقليدية.

353 - وفيما يتعلق بالمنجز المستهدف المتعلق بعدد الكيانات دون الوطنية والوطنية والدولية التي التزمت بإدماج الاعتبارات البيئية في نهج الصحة الواحدة، أشار وفد آخر إلى أن المنجز المستهدف لا يذكر سوى 21 بلدا، وقال إن نهج الصحة الواحدة، حسب فهمه، مهم جدا لمنع حدوث مزيد من الجوائح في المستقبل. وسأل الوفد أيضا عن سبب التحفظ الشديد الذي يتسم به المنجز المستهدف وعن كيف كانت التجربة خلال السنوات السابقة.

354 - وطلب أحد الوفود معلومات عن الكيفية التي روعي بها في البرنامج دور الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة، سواء من حيث المنشورات أو الجوانب الأخرى من جوانب الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

355 - وتطرق أحد الوفود إلى موضوع المحيطات، فذكر أن الاستخدام المستدام لموارد المحيطات يقع في صميم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأشار إلى أن فرنسا وكوستاريكا تنظمان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات المقرر عقده في عام 2025. وحث الوفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء على دعم المؤتمر.

356 - وأعرب عدد من الوفود عن إدراكها للحاجة إلى تعزيز الجهود على جميع المستويات لمعالجة أزمات الكوكب الثالث التي هي تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة التلوث، وأشار أحد الوفود إلى ما تخلفه تلك الأزمات من آثار على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى، أعرب وفد آخر عن عدم موافقته على مواصلة الإشارة إلى مصطلح أزمات الكوكب الثالث وذكر أنه يعطي انطبعا خاطئا بأن الأزمات المثيرة للقلق الشديد الأخرى أقل شأنا. وأضاف الوفد أن الفقر وعدم المساواة والجوع هي أيضا أزمات ملحة يتعين على الدول الأعضاء مكافحتها. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن استخدام المصطلحات المثيرة للجدل لا يتماشى مع التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء أثناء الدورة السابقة للجنة البرنامج والتنسيق، واستشهد بالفقرة 345 من تقرير اللجنة ذي الصلة (A/77/16). وجرى الاستشهاد أيضا بالقرار 236/76 الذي كررت فيه الجمعية العامة توجيهها إلى الأمين العام الذي يدعو إلى ضمان الاتفاق على المستوى الحكومي الدولي على المصطلحات والتعابير المشار إليها في الخطة البرنامجية المقترحة.

357 - وسلّمت عدة وفود بأهمية البعد البيئي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأضاف أحد الوفود أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتضمن نهجا متكاملًا وشاملاً يسترشد بالمبادئ الأساسية للمنظمة لمعالجة ركائز التنمية المستدامة الثلاث بطريقة متوازنة. وسلّم وفد آخر بأهمية الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تركيز الجهود العالمية على معالجة التدهور البيئي والأزمات في العديد من المجالات، بما في ذلك دعم خطة عام 2030 وإنجاز الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤدي دورا بالغ الأهمية في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها.

358 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا يقوم في إطاره بدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تعزز البعد البيئي للعمل السياسي. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يركز في عام 2024 على تلبية التوقعات الحالية والمستقبلية وينبغي أن يفي في الوقت نفسه بالوعود التي قُطعت للدول الأعضاء في عام 2012. وسلّم الوفد أيضا بالدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم قدرة البلدان على الوفاء بأهدافها والتزاماتها البيئية، وشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة الدعوة إلى عمليات صنع القرار القائمة على أساس علمي وإلى تحسين الإدارة البيئية العالمية. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تكفل قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا للولاية، العمل بصورة غير مسبقة على حماية الطبيعة، مع مراعاة التوازن بين عناصر التنمية المستدامة، وهي العنصر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وبالاستناد إلى الحقائق العلمية.

359 - وأثنى أحد الوفود على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لالتزامه بالنهوض بإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، لأن ذلك أمر حتمي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

360 - وأشار أحد الوفود مع التقدير إلى البرنامج الفرعي 7، العلوم والسياسات، وإلى هدفه المتمثل في التمكين من اتباع نهج قائم على العلم للتصدي للتحديات التي تُواجه في معالجة القضايا البيئية، فلاحظ أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ينبغي أن تكون قادرة على التواصل بطريقة استراتيجية ومرنة وفعالة، وذكر أن من المهم بصورة خاصة استخدام بيانات علمية موثوقة وغير متحيزة.

361 - ووردت إشارات إلى عدة اتفاقات دولية:

(أ) أشار أحد الوفود إلى تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات عقب المقرر الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يوجد مقره في نيروبي؛

(ب) فيما يتعلق بالعمل المناخي، أشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الفرعي ينبغي أن يساهم في تحقيق أهداف اتفاق باريس وحصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية. وأعرب الوفد عن دعمه للاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك التكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون، للمساعدة في بلوغ صافي انبعاثات عالمية صفري بحلول منتصف القرن أو قبله؛

(ج) أعرب أحد الوفود عن تقديره للولاية المستمدة من قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، فضلا عن إعلان نيروبي بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايتها؛

(د) في سياق مكافحة تغير المناخ، أشار أحد الوفود إلى ضرورة العمل في ظل التقيد الصارم بأحكام اتفاق باريس وقرارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(هـ) فيما يتعلق ببرنامج مونتيفيديو، استفسر أحد الوفود عن الكيفية التي سَتُطبق بها الدروس المستفادة، المذكورة في الفقرة 14-66 من التقرير، وعن الكيفية التي حُدثت بها مقاييس الأداء المقررة.

362 - ودعا أحد الوفود إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع القطاع الخاص والأوساط المالية، ورأى أن ذلك أمر ذو أهمية حاسمة لزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتحسين الاستدامة البيئية. وشجع الوفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستفادة من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والعمل مع مكتب التنسيق الإنمائي لضمان أن يُدمج عمل البرنامج في صلب الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وذكر أن إدماج أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في عمليات المتابعة والاستعراض العالمية على نفس القدر من الأهمية. وبالنظر إلى العوامل الخارجية، أقر الوفد بالحاجة إلى أن تبدي الدول الأعضاء التزاما متواصلا بتنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

363 - وطلب وفد آخر موافاته بوجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهج الذي يتبعه إزاء التنسيق الفعال مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرة 14-5 من التقرير، بغية تعزيز العمل على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. وسأل الوفد عن الكيفية التي يقاس بها التنسيق وعن الكيفية التي يسعى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تجنب ازدواجية الجهود في مجال العمل البيئي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

364 - واستفسر أحد الوفود عن التنسيق وتجنب الازدواجية والتداخل، ولا سيما مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بينما أعرب وفد آخر عن رغبته في أن يسمع بإيجاز عن أوجه التآزر

مع الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، التحولات المالية والاقتصادية.

365 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن من الأهمية بمكان أيضا إقامة روابط بين الاستراتيجية المتوسطة الأجل والمجتمع المدني. فذكر أن المجتمع المدني عنصر مهم في هذا المجال ورحب بمبادرات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي يتسم تكوينها بطابع عالمي. وتابع الوفد قائلا إن ذلك يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في المبادرات المشتركة التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال. وأعرب الوفد عن تأييده لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وذكر أنه يشاطره الاعتقاد بأن من المهم جدا أيضا إشراك المجتمع المدني في تحقيق هذا الهدف لأن من الواضح أن ليس بالإمكان تحقيقه إلا بمشاركة جميع العناصر. وأعرب الوفد عن اعتزامه توكي اليقظة حيال مسائل تغير المناخ، بالتعاون مع الأمانة العامة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وجميع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض.

366 - وأحاطت عدة وفود علما مع التقدير باعتزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للبلدان في إنشاء نظم للإنذار المبكر؛ وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد، وأشار إلى أن ذلك يمثل أولوية مهمة.

367 - وذكر وفد آخر أن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يؤدي دورا مهما في ضمان تحقيق الهدف الذي تم وضعه خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو تغطية العالم بنظام للإنذار المبكر بحلول نهاية عام 2027.

368 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العمل المناخي، أشار أحد الوفود إلى مقياس الأداء المتعلق بعدد البلدان التي أنشأت نظاما للإنذار المبكر فشكك في النتيجة المقررة لعام 2024 وهي 22 بلدا. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن نظم الإنذار المبكر بالغة الأهمية في أوقات الأزمات المناخية وسأل عن سبب التذني الشديد لمستوى الطموح.

369 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية مسألة الإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية التي أثيرت في التقرير ورأى أن الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية ملائمة مهمة لمعالجة هذه المشكلة الآخذة في التكاثر.

370 - وشدد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي تؤديه الغابات في مكافحة تغير المناخ على النحو الوارد في إعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي.

371 - وأثنت وفود متعددة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتباعه نهجا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية ولاعتبارات الإعاقة، بما في ذلك في العمل المناخي. وشدد أحد الوفود على الدور الحاسم الذي تؤديه النساء والفتيات في التصدي لأزمة المناخ، وأوضح كذلك أن تغير المناخ لا يتضرر منه النساء والرجال بنفس القدر، لأن النساء يعانين منه بشكل غير متناسب ويواجهن حواجز في المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمناخ. وتابع الوفد قائلا إنه على الرغم من هذه التحديات، فإن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يقفن في طليعة جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتصدي لها. وذكر أن النساء والفتيات بكل تنوعهن يجلبن منظورا ومهارات ومواهب جديدة إلى مجال التخفيف من حدة المناخ، الذي تمس فيه الحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة قائمة على الطاقة النظيفة لتحويل قطاع الطاقة العالمي العالي الانبعاثات. وأشاد الوفد نفسه بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بسبل منها رفع مستوى الوعي باحتياجاتهم وشواغلهم لدى تصميم وتنفيذ برامجه ومشاريعه،

وتكييف مشاريعه بحيث تناسب ظروف المجتمعات المحلية واحتياجاتها. وطلب وفد آخر أمثلة على الكيفية التي سيعالج بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة شواغل واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في نظم الإنذار المبكر المتصلة بالمناخ وفي المشاريع التي تتصدى للكوارث والنزاعات البيئية.

372 - وفيما يتعلق بمسألة التنوع البيولوجي، شدد أحد الوفود على أهمية التأزر والتعاون فيما بين الاتفاقات المتعددة الأطراف وكذلك فيما بين العمليات والصكوك المتصلة بالتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي أو تحات التربة، ودعا إلى توسيع نطاق ذلك وجعله عمليا بدرجة أكبر تمشيا مع أهداف خطة عام 2030. وأعرب الوفد عن التزامه بمبدأ إدماج التنوع البيولوجي بصورة شاملة لعدة قطاعات، والتزامه بتنفيذ تدابير موجهة نحو تهيئة بيئة مواتية لإدماج حماية التنوع البيولوجي في جميع عمليات صنع القرار.

373 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن مواعمة برامج التمويل وسأل عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى إلى تحقيق التأزر والتنسيق مع الصناديق البيئية الأخرى مثل مرفق البيئة العالمية، وصندوق الخسائر والأضرار، والصندوق الأخضر للمناخ.

374 - وأشار أحد الوفود إلى البرنامج الفرعي 1، العمل المناخي، وأشار إلى التركيز الوارد في الفقرة 14-18 (و) من التقرير على أهداف التنمية المستدامة 5 و 7 و 15 و 17. وذكر أن البرنامج الفرعي يسلط الضوء على تنفيذ القرارات المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ، وهي قرارات لا تركز على هذه الأهداف فحسب. وعلى سبيل المثال، رأى الوفد أن الهدف 1، بشأن القضاء على الفقر، عنصر حاضِر في تلك القرارات على غرار أهداف أخرى، مثل الهدف 11، بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة. وتساءل الوفد عما إذا كان ينبغي أيضا إدراج تلك الأهداف. وتابع الوفد قائلا إن البرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية في دعم العمل البيئي، يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وإنه كان بالإمكان تبيان ذلك على نحو أوضح في السرد وعلى وجه التحديد في هدف واستراتيجية البرنامج الفرعي. ثم طرح الوفد نفسه سؤالا محددا عن الفقرة 14-5 التي أشارت إلى جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسأل على وجه الخصوص عما هو بالضبط ذلك الجيل الجديد.

الاستنتاجات والتوصيات

375 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعمله الجاري في ميادين مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والنظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة، والإدارة البيئية، والمواد الكيميائية، ونوعية النفايات والهواء، وكفاءة استخدام الموارد، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وفقا لولاياته وعلى النحو المبين في البرامج الفرعية ذات الصلة، مع تعميم عمله بشأن القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأثر البيئي للنزاعات، وفقا لولاياته.

376 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة ضمان مواعمة أهداف البرنامج مع ولايته واستراتيجيته المتوسطة الأجل.

377 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في انخراطه مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع برنامج البيئة على مواصلة تعزيز التعاون والاستفادة من عمله في إطار ولايته على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

378 - ورحبت اللجنة بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم الدول الأعضاء لتحقيق تكامل متوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة الامتثال لقرار الجمعية العامة 242/53.

379 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 2-14

تحذف عبارة "الثلاث التي يواجهها الكوكب".

الفقرة 3-14

تحذف عبارة "الثلاث التي يواجهها الكوكب".

الفقرة 5-14

تحذف عبارة "الثلاث التي يواجهها الكوكب".

تدرج فقرة جديدة 8-14 نصها كما يلي:

وسيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيما يتعلق بموظفيه، إلى التنفيذ الكامل لقرار جمعية البيئة 13/5 وتعزيز تطبيق المادة 8 والفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بتكوين أمانته، على جميع المستويات.

البرنامج الفرعي 1

العمل المناخي

الفقرة 18-14 (و)

يستعاض عن عبارة "أهداف التنمية المستدامة 5 و 7 و 15 و 17" بعبارة "أهداف التنمية المستدامة 1 و 5 و 7 و 11 و 15 و 17".

الفقرة 20-14

في الجملة الثانية، يستعاض عن كلمة "الغابات" بعبارة "إلى جانب المبادرات الرامية إلى تغيير نموذج تعزيز سلاسل الإنتاج العالية الاستهلاك وإنتاج الكربون ومشتقاته، [تؤدي] الغابات".

البرنامج الفرعي 3
العمل المتعلق بالطبيعة

الجدول 8-14

باء - توليد المعارف ونقلها

الإنجاز المستهدف 5

بعد عبارة "التدفقات [...] من أجل"، تدرج عبارة "نهج الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل".

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

يستعاض عن عبارة "الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020" بعبارة "إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي".

في نهاية الجملة، إضافة "لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي".

البرنامج الفرعي 4

الإدارة البيئية

الجدول 10-14

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

في نهاية الجملة، يستعاض عن عبارة "الجريمة البيئية" بعبارة "الجرائم التي تؤثر على البيئة".

البرنامج 12

المستوطنات البشرية

380 - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 15)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

381 - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

382 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة وأعربت عن امتنانها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2024.

383 - وأشاد أحد الوفود بموئل الأمم المتحدة على التزامه بتعزيز أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الحضري الشامل مع التركيز على الفئات الضعيفة. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل المتواصل الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة لإدماج منظورات قيّمة في وضع برامج. ورحب الوفد بالمبادرة الرامية إلى إعطاء الأولوية لمستويات معيشة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والعائدين، وإدماج منظور الإعاقة، وإعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج نهج قائم على مراعاة المسائل الجنسانية في السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية.

384 - واعترف بالدور الأساسي لموئل الأمم المتحدة في النهوض بمدن قادرة على الصمود ومستدامة على الصعيد العالمي. وأعاد أحد الوفود تأكيد دعم بلده للتدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن من الحيوي معالجة مسألة التحضر السريع في البلدان النامية، حيث يبلغ معدل التحضر 90 في المائة؛ ولاحظ أنه، استنادا إلى التوقعات الحالية، سيرفع معدل التحضر في البلدان النامية معدل التحضر العالمي من 56 في المائة في عام 2021 إلى 68 في المائة بحلول عام 2050.

385 - وأقر أحد الوفود بعمل موئل الأمم المتحدة مع السلطات المحلية وشبكة للمنسقين المقيمين في استهداف إنشاء مدن تحقق أهداف التنمية المستدامة للحصول على بيانات موثوقة والتخطيط على أساس الأدلة سعيا إلى تنفيذ مشاريع كفيلة بإحداث التحول. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الجاري الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنشوره الرئيسي المقرر صدوره في عام 2024 والذي سيعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بتوفير مستوطنات قادرة على الصمود لفقراء المناطق الحضرية، وبالمدن الشاملة، وبالتأثير الإيجابي للهجرة الحضرية والمدن الذكية التي محورها الناس.

386 - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة للتعاون مباشرة على الصعيدين المحلي والوطني من أجل تحديد الأسباب الجذرية للهجرة الحضرية، ولفعالية موئل الأمم المتحدة في الاستجابة للسلطات بما يقوم به من تشخيص حضري وتدخلات حضرية.

387 - وأشاد عدة وفود بموئل الأمم المتحدة لخبرته التقنية، وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل موئل الأمم المتحدة في بلده. وجرت الإشارة إلى برنامج قائم على المشاركة لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة، وكذلك إلى أعمال رصد أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى الأثر الإيجابي للدعم التقني المقدم من موئل الأمم المتحدة، والذي يؤدي إلى تحسين القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة.

388 - وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن يتلقى بلده الدعم من موئل الأمم المتحدة اعتبارا من عام 2024 فصاعدا في تنفيذ برنامج للسكن الميسور التكلفة هدفه إنشاء 250 000 وحدة سنويا، ويرمي إلى توفير السكن اللائق لفقراء المناطق الحضرية والقضاء على المستوطنات غير الرسمية.

389 - وطلب مزيد من المعلومات عن خطط موئل الأمم المتحدة لزيادة مبادرات بناء القدرات.

390 - وشدد أحد الوفود على ضرورة التعاون والتآزر فيما بين الوكالات لتحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة. وطرح سؤال عن تجربة موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأشار وفد آخر إلى أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى نشطة في المجال الحضري، والنُمت معلومات عن النهج الذي يتبعه موئل الأمم المتحدة في التعاون مع هذه الوكالات والنطاق المتاح لتعزيز التعاون والتدابير الرامية إلى تجنب الازدواجية. وأعرب وفد آخر عن تشجيعه لموئل الأمم المتحدة على مواصلة التعاون مع مختلف الجهات المعنية لضمان تبادل الخبرات.

391 - وأشاد أحد الوفود بموئل الأمم المتحدة لإدماجه العمل المناخي في أعماله البرنامجية، فأعرب عن رأي مفاده أن هذا الإدماج هو اعتراف بأن المدن تشكل على السواء مصدرا رئيسيا للحلول المحتملة لتغير المناخ وتسهم في الوقت نفسه في ذلك التغير. وأشار الوفد إلى أنه سيكون هناك مجال لتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ بشكل أعمق في كامل حافظة أعمال موئل الأمم المتحدة عن طريق إدراج تلك الاعتبارات في مقاييس الأداء لكل برنامج فرعي. وطُرح سؤال عن الكيفية التي يمكن بها تعميم مراعاة العمل المناخي في أعمال موئل الأمم المتحدة.

392 - وهنا أحد الوفود موئل الأمم المتحدة على تنظيم الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، التي عقدت في نيروبي في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، فأعرب عن رأي مفاده أن تلك الدورة تتيح فرصة للدول الأعضاء لجعل موئل الأمم المتحدة الهيئة الرئيسية المكلفة بتوفير القيادة في مسائل التحضر والمستوطنات البشرية وبتقديم التوجيهات سعيا إلى تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

393 - ومع أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، فإن أحد الوفود أعرب عن رأي مفاده أن ضمان تمويل موثوق لموئل الأمم المتحدة في شكل موارد من الميزانية العادية أمر بالغ الأهمية. وأعرب الوفد عن مناشدته الأمين العام أن يكفل حصول موئل الأمم المتحدة على الموارد الكافية للقيام بالأعمال التي كُلف بها.

394 - وأكد وفد استعدادات بلده لجمعية موئل الأمم المتحدة من خلال العمل على إعداد قرار بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

395 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن بلده يعارض الفكرة القائلة إن الحلول القائمة على الطبيعة هي البديل العملي الوحيد من بين نهج الإدارة والحفظ والاستخدام المستدام، وذكر أن النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والاقتصاد الأحيائي تشكل نهجا أخرى يمكن اتباعها. واقترح الوفد إعادة صياغة النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3، تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية (الفقرتان 15-63 و 15-64) لتشمل نهجا أخرى لسبل العيش بهدف تلبية احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل.

396 - ولاحظ أحد الوفود أنه لا حاجة إلى الإشارة إلى برنامج فرعي واحد في الفقرة 15-12 باستخدام مصطلح "إدماج الاستدامة البيئية". وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن البعد الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل التي تواجهها المدن ينبغي أن يدرج أيضا في الفقرة، وذكر أن الوفد سيُعد وسيقدم عبارة أعيدت صياغتها بشكل مناسب.

397 - وفيما يتعلق بالفقرة 15-10، لاحظ أحد الوفود عدم الإشارة إلى أي من المؤسسات التي تمثل البلدان النامية. وطُرح سؤال عن سبب إدراج الشركاء المعينين المذكورين في التقرير.

398 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن بعض القرارات التي لا ترتبط مباشرة بولاية موئل الأمم المتحدة أو بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة مدرجة في إطار البرنامج الفرعي 3. فمثلا، هناك قرارات بشأن مسائلتي حماية المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ولاحظ الوفد أنه في الوقت نفسه، لم يرد ذكر بعض القرارات العامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتمويله في إطار البرنامج الفرعي 1، الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية على امتداد التسلسل الريفى الحضري المتصل، والبرنامج الفرعي 2، تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق. وطُرح سؤال لتوضيح هذا الاختيار، واقترح اتباع نهج أكثر توازنا إما بالحد

من عدد القرارات التي تشير فقط إلى موئل الأمم المتحدة في البرنامج الفرعي 3 أو بتوسيع نطاقه ليشمل جميع القرارات التي تشير إلى التنمية الحضرية المستدامة في جميع البرامج الفرعية.

399 - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان من الممكن تصويب الوثيقة الحالية قبل انعقاد الجمعية المقبلة لموئل الأمم المتحدة.

استنتاجات وتوصيات

400 - أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالجهود الجارية التي يبذلها موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الحالي للحكومة.

401 - وأشادت اللجنة بموئل الأمم المتحدة لما يقوم به من عمل في دعم الهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية والمحلية في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي كشفت عنها الجائحة، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية، والتنقل المستدام والأماكن العامة الآمنة، ولا سيما في الإجراءات التحويلية التي تستهدف التشرد والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية والمستوطنات العشوائية، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأشد ضعفاً، من خلال نشر مجموعات الأدوات وأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية التقنية.

402 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الخطة البرنامجية لعام 2024 تواصل دعم التحضر المستدام والحفز على تحقيقه، والحد من الفقر وانعدام المساواة على نطاق التسلسل الحضري الريفي، وتبسيط الإدماج الاجتماعي، وتعزيز تغيير يفضي إلى التحوّل بهدف تغيير الحياة بشكل إيجابي في المدن والمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم.

403 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة موئل الأمم المتحدة على مواصلة استخدام الموارد بحكمة.

404 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 10-15

تدرج جملة ثانية جديدة نصها كما يلي:

وسيقوم موئل الأمم المتحدة أيضاً ببحث وتعميق الشراكات مع المؤسسات المعنية المنتمية إلى بلدان الجنوب.

الفقرة 12-15

في الجملة الأولى، تدرج عبارة "والاجتماعية والاقتصادية" بعد عبارة "مراعاة الاستدامة البيئية".

تدمج الجملتان الأولى والثانية بالاستعاضة في الجملة الثانية عن عبارة "وسيتعاون" بعبارة "وكذلك".

البرنامج الفرعي 3 تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 3

يستعاض في عنوان النتيجة عن عبارة "حلول قائمة على الطبيعة" بعبارة "نهج الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية".

الفقرة 15-63

يستعاض في الجملة الثانية عن عبارة "حلول قائمة على الطبيعة" بعبارة "نهج للحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية".

الفقرة 15-64

يستعاض في الجملة الأولى عن عبارة "الحلول القائمة على الطبيعة" بعبارة "نهج الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية".

يستعاض في الجملة الثانية عن عبارة "الحلول القائمة على الطبيعة" بعبارة "نهج الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، على أن تنفذ بطريقة تتسق مع الولايات ذات الصلة".

الشكل العاشر من الباب 15

يستعاض في عنوان الشكل عن عبارة "حلول قائمة على الطبيعة" بعبارة "نهجاً للحفظ والإدارة والاستخدام المستدام، مثل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية".

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

405 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 16)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

406 - وعرض ممثلاً الأمين العام البرنامج وأجاباً عن الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

407 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الذي يساهم في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والفساد والإرهاب وفي تعزيز العدالة الجنائية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2024. وشدد أحد الوفود على أن التزام بلده بمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والفساد والإرهاب يؤكد دعمه المستمر للمكتب بوصفه أحد أكبر الجهات المانحة له. وأعرب الوفد عن تأييده القوي للمكتب بوصفه الهيئة الدولية الرئيسية التي تتمتع بخبرة في مجالي مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة، بما في ذلك في ميداني مكافحة الجريمة السيبرانية ومكافحة الفساد. ورحب وفد آخر بمواصلة التركيز على تنفيذ استراتيجية المكتب وبقدرة المكتب على تغيير محوره ضمن ذلك الإطار للتركيز على المسائل المستجدة.

408 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود في تحسين هيكله التنظيمي وإدارته بما يتماشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة. ورحب الوفد بزيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والرصد والتقييم من أجل تحقيق نتائج فعالة ومستدامة. وشدد الوفد نفسه على أن هناك إمكانية لتحسين بعض المجالات بغية زيادة المساءلة والأداء والاستجابة للبحوث القائمة على الأدلة، واقترح استكشاف خيار توسيع قسم التقييم المستقل لكي يشمل عمل المكتب في فيينا.

409 - وتكلمت بعض الوفود عن تجاربها الخاصة في مجال التعاون مع المكتب. فأشار أحد الوفود إلى أنه أكمل مع المكتب برنامجا مدته خمس سنوات ورحب بالتعاون مع المكتب في المستقبل. ورأى الوفد أن مكافحة المخدرات غير المشروعة مسألة عابرة للحدود تتطلب التعاون فيما بين الدول الأعضاء. وطلب الوفد نفسه إلى المكتب أن يعزز مشاركة الدول الأعضاء، وخصوصا الدول المتضررة من مسألة الاتجار بالمخدرات. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المكتب مصدر دعم كبير لوكالة إنفاذ القانون في بلده، الذي يشكل نقطة عبور لأنشطة تهريب المخدرات عبر الحدود. وأعرب الوفد عن الحاجة إلى زيادة التعاون مع المكتب في هذه المسائل.

410 - وشدد أحد الوفود على أهمية اتباع نهج موحد إزاء مكافحة تمويل الجريمة، والفساد، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص، وإزاء تعزيز القدرات على نطاق العالم، نظرا للطابع عبر الوطني لتلك التهديدات. وأشار الوفد إلى أن بعض الأعمال في هذا المجال قد أنجزت بالفعل تحت رعاية المكتب من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

411 - وشدد أحد الوفود على أن أنشطة التنفيذ والمتابعة ينبغي أن تكون متوازنة ومتسقة مع ولايات مجالس الإدارة وتوجيهاتها. وأشار الوفد إلى اعتزام المكتب تعزيز عمله في ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية هي: العمل المعياري، وإجراء البحوث ودعم السياسات، والمساعدة التقنية. ورأى وفد آخر أن عمل المكتب الذي لا غنى عنه ينبغي أن يركز على ولايته الأساسية التي هي مساعدة الدول الأعضاء في تلك المجالات الثلاثة.

412 - وفيما يتعلق بالأعمال البحثية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمواضيع والمجالات ذات الاهتمام المشترك. وشدد الوفد على ضرورة التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تقديم مساعدة تقنية فعالة تستند إلى أوجه التآزر بين برامج المكتب العالمية والإقليمية والوطنية وتقدم بالتنسيق الوثيق مع المكاتب الميدانية للمكتب. وأشار وفد آخر إلى أن بلده مانح كبير لأعمال المكتب في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، فأعرب عن تحمسه لمواصلة التعاون الموجه نحو تحقيق النتائج،

مع أخذ استراتيجية المكتب في الاعتبار، ومع مراعاة الحاجة إلى تنسيق الاستجابات مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف. ولاحظ الوفد أن الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية تضرب بجذورها في السياسات التجارية والبيئية وسياسات الهجرة وحقوق الإنسان، وكذلك في عمليات إنفاذ القانون؛ وبناء على ذلك، فإن تحليل التهديدات وتدابير المكافحة والنهج الاستراتيجية التي تتصدى للجريمة المنظمة عبر الوطنية يتعين تنفيذها من خلال تطوير الحوكمة أو التعاون الإنمائي أو جهود مكافحة الإرهاب عبر الحدود.

413 - وأشار وفد آخر إلى تجربة بلده في دعم سيادة القانون وإيجاد مصادر دخل بديلة لصغار المزارعين لتشجيع زراعة محاصيل غير محاصيل المخدرات، وأكد عزمه على زيادة الدعم المقدم في ذلك المجال. وأشار الوفد إلى عمله السنوي، مع دولتين عضوين آخرين، على إعداد قرار للجنة المخدرات. وأشار أيضا إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام 2016 وسلط الضوء على ضرورة مساعدة الأفراد المدمنين على المخدرات.

414 - وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية مكافحة تمويل الجريمة من خلال التحقيقات المالية باعتبارها عنصرا أساسيا في الكشف عن الأنشطة الإجرامية وردع الجريمة ومنع تغلغلها في الاقتصاد القانوني والمجتمع. وشجع الوفد المكتب على أن يستخدم صلاحياته بصفته القيم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل الترويج لنهج "تعقب الأموال".

415 - وشدد أحد الوفود على أن الطابع عبر الوطني لمعظم الجرائم هو موضوع البرنامج 13، ولا سيما مسائل منع الجريمة، بما فيها جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وجهود مكافحة الفساد، والمراقبة الدولية للمخدرات، والإرهاب، والعدالة الجنائية. ورأى وفد آخر أنه لا يمكن تحقيق التصدي للجريمة عبر الوطنية وضمان مراقبة المخدرات غير المشروعة وضمان الوصول إلى العدالة الجنائية إلا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وأثنى الوفد نفسه على المكتب لما يقوم به من ضمان تنسيق المعلومات في الميدان وفي فيينا.

416 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن دعم العدالة الجنائية عنصر مهم في مكافحة الفساد والاتجار بالأشخاص.

417 - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي، لدى تقديم المساعدة التقنية، إعطاء الأولوية للبلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن رغبته في أن يرى في برنامج عمل المكتب مزيدا من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالسياسات وإسداء المشورة. ومع ذلك، شدد وفد آخر على أهمية تركيز المساعدة التقنية على تدابير إنفاذ القانون.

418 - وأقر أحد الوفود بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل على تحقيق السلام والازدهار العالميين. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لئن كان بالإمكان أن يكمل عمل المكتب أحيانا الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن تنفيذ هذه الأهداف لا ينبغي أن يكون عاملا محركا في تحديد برنامج عمل المكتب، الذي ينبغي أن يركز في المقام الأول على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبموجب التزامات سياساتية أخرى غير ملزمة بشأن مراقبة المخدرات وبشأن الجريمة والفساد.

419 - ولاحظ أحد الوفود أن ولاية المكتب وبرامجه الفرعية تتناول مسائل بالغة الأهمية تشكل تهديدا للبشرية ويمكن أن توقع الناس في شرك حلقة مفرغة من الجريمة والفقر والاستغلال. وأشار الوفد إلى ترابط عمل المكتب وخطة عام 2030 باعتباره أداة يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على معالجة القضايا المعقدة بطريقة أكثر شمولية.

420 - وأثنى أحد الوفود على الجهود التي بذلها المكتب لمواصلة عمله البرنامجي على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطة البرنامجية في العام السابق.

421 - وأعربت وفود عن قلقها من استخدام مصطلحات لم يُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. فذكر أحد الوفود بأنه أثّرت شواغل سابقا بشأن استخدام مصطلحات لم يُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وأثنى على المكتب لما قام به من تقليل استخدام هذه المصطلحات في الخطة البرنامجية لعام 2024. وأشار الوفد إلى أن مصطلح "الجرائم البيئية" استُخدم مرة واحدة في الفرع المتعلق بالموارد من التقرير (الفقرة 16-179)، على الرغم من استخدام مصطلح "الجرائم التي تضر بالبيئة" في مواضع أخرى من الوثيقة. وأعرب وفد آخر عن استعداده لمواصلة العمل مع المكتب على مسائل الجرائم التي تضر بالبيئة.

422 - وشدد عدد من الوفود على ضرورة استخدام عبارة "احتياجات الأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشّة" بدلا من عبارة "احتياجات أضعف الفئات" الواردة في الفقرة 16-5، واقترح حذف عبارة "الفئات الضعيفة مثل" الواردة في الفقرة 16-26.

423 - وأعرب أحد الوفود عن عدم اتفاقه مع اللهجة المخففة التي تضمنتها الصياغة المستخدمة في الفقرة 16-144، أي استخدام مصطلح "إساءة استخدامها" بدلا من "استهلاكها غير المشروع".

424 - وشدد أحد الوفود على أن نجاح التدابير والمشاريع قيد التنفيذ يتوقف إلى حد كبير على جودة العمل البرنامجي الذي يضطلع به المكتب. ولاحظ الوفد باستحسان أن بعض التعديلات، ولا سيما في الولايات التشريعية، قد أدخلت على الخطة البرنامجية الحالية، على الرغم من عدم وجود استنتاجات وتوصيات بشأن الخطة البرنامجية السابقة.

425 - وشدد وفد آخر على أهمية نشر المعارف وأثنى على المكتب لنجاحه في مجالي توليد المعارف ونقلها. وأثنى الوفد أيضا على المكتب للزيادة التي حدثت في المنشورات في البرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأعرب عن أمله في أن يتواصل مستوى المنشورات المرتفع.

426 - وأعرب أحد الوفود عن استيائه من عدم تناول موضوع مكافحة الاتجار بالأشخاص في الخطة البرنامجية المقترحة تناولا كافيا. وأثّرت شواغل بشأن عدم ورود إشارات إلى مجال العمل الحاسم الأهمية هذا في الفقرتين 16-1 و 16-24 من التقرير. وأصر الوفد على إدراج مسائل مكافحة الاتجار على نحو أشمل في الأنشطة البرنامجية للمكتب، وذكر أنه سيقدم اقتراحات لتحسين الصياغة المستخدمة في البرنامج. وطُرح سؤال عن سبب عدم إدراج مسألة الاتجار بالأشخاص في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 6، الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية، وهي نتيجة تتعلق حصرا بتهريب المهاجرين.

427 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ترتيب ولايات المكتب وطلب توضيحاً بشأن الآثار المترتبة على إدراج الاتفاقيات أو القرارات في الفرع العام تحت الفقرة 16-18، بدلاً من إدراجها تحت البرامج الفرعية. وضرب الوفد مثلاً على ذلك إدراج قرار الجمعية العامة 194/77 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات ضمن الولايات العامة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أنه أوردت تحت البرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب، قائمة خاصة به من الاتفاقيات والبروتوكولات دون أن يورد ذلك تحت البرامج الفرعية الأخرى.

428 - ولاحظ أحد الوفود أن هناك محاولات غير مبررة لتعزيز عنصر حقوق الإنسان في عمل المكتب المتعلق بمكافحة الإرهاب. ورأى الوفد أن اتباع هذا النهج يشنت الانتباه عن عمل المكتب المتعلق بالمسائل الأساسية، وهي تدابير إنفاذ القانون. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن اتباع هذا النهج غير مستصوب في نتائج البرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب (الفقرتان 16-64 (ج) و 16-71)، وأن من الأنسب في سياق أنشطة إنفاذ القانون الإشارة إلى التزامات الدول في هذا المجال باستخدام العبارة التالية: "التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة وفقاً للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان".

429 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن أنشطة المكتب المتعلقة بالمساعدة في مكافحة الإرهاب قد جرى تكميلها بأنشطة منع الإرهاب (الفقرتان الفرعيتان 16-64 (ب) و (د)). ورأى الوفد أنه لما كان مكتب مكافحة الإرهاب هو الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فإنه ليس هناك ما يبرر توسيع ولاية المكتب في هذا الصدد.

430 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن وثيقة البرنامج لا تتضمن معلومات عن استراتيجية جمع الأموال وتعبئة الموارد، وأعرب عن رغبته في أن يوائم المكتب البرامج مع ما قرره الدول الأعضاء في قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

431 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، لاحظ أحد الوفود بقلق تزايد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما شبكة الإنترنت، لتسهيل مختلف جوانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وشدد الوفد في هذا الصدد على أن النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، هم الأكثر عرضة للاتجار بهم، ولا سيما لأغراض الاستغلال الجنسي. وأشار الوفد، في هذا السياق، إلى عمل البرنامج الفرعي الرامي إلى التصدي لإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وهو عمل يشمل أيضاً الاتجار بالممتلكات الثقافية وجرائم الأحياء البرية والجرائم التي تضر بالبيئة. وأشار الوفد إلى العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، وأعرب عن تأييده لإدراج ذلك البرنامج في عمل المكتب. ولاحظ وفد آخر بارتياح أن المسائل المتعلقة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء في سياق استخدام تلك التكنولوجيات في الأنشطة الإجرامية أو في سياق استخدامها في مكافحة تلك الأنشطة، قد أدرجت في أنشطة المكتب البرنامجية. وشدد وفد آخر على أهمية اختتام العمل المتعلق بالاتفاقية المشار إليها بنجاح.

432 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، شدد أحد الوفود على أن النتيجة 2، سبل العيش المستدامة من خلال التنمية البديلة (الفقرتان 16-43 و 16-44 والجدول 16-3) لا تتوافق مع ولاية البرنامج الفرعي، وسأل عن سبب إدراج تلك النتيجة.

433 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الفقرة 16-37 (هـ) التي تشير إلى استراتيجية البرنامج الفرعي 2 لم تعد تسرد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول في مجال تعزيز أمن الحدود وتحديد شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

434 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، مكافحة الفساد، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء بطء التقدم المحرز في عدد البلدان المجهزة بشكل أفضل لتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات. وشدد الوفد على أهمية حماية المبلغين عن المخالفات في مكافحة الفساد. وأشار إلى الشكل الذي يورد عدد البلدان المنضمة إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، أي الشكل الثامن من الباب 16 الذي يورد العدد المبلغ عنه لعام 2022 البالغ 20 بلدا، فرأى أن ذلك العدد منخفض مقارنة بالعدد المقرر لعام 2024 المشار إليه في الشكل التاسع من الباب 16، أي 85 بلدا.

435 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، دعم السياسات، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء محاولة إعلاء مكانة المجتمع المدني، بصورة مصطنعة، في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات والفساد (الفقرة 16-104).

436 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، لاحظ أحد الوفود بارتياح حدوث زيادة بعدة أضعاف في عدد اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام 2023، على النحو المبين في الجدول 16-8.

437 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4 أيضا، طُلب إلى المكتب أن يقدم تفاصيل عن المساعدة التقنية التي يقدمها للاستجابة للتهديدات الإرهابية الناشئة المرتبطة بتفاهم أوجه عدم المساواة، وعما إذا كانت لديها ولاية تخولها القيام بذلك العمل (الفقرة 16-16).

438 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني، لاحظ أحد الوفود مع التقدير الدور الحاسم الذي تؤديه البعثات الميدانية. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للبرنامج، معبرا عن أهمية التنسيق على نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الميدان، ورحب بزيادة الاستعانة بمنسقين إقليميين.

439 - وبالإشارة إلى الفقرة 16-6، المتعلقة بتعزيز المكتب لقدرته وتأثيره من خلال إعادة النظر في استراتيجية جمع الأموال، طُلب تقديم بعض المعلومات في هذا الصدد.

440 - وفيما يتعلق باستراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، طُرح سؤال عما إذا كانت الاستراتيجية ستُحدَّث مع اقتراب عام 2025، وإذا كان الأمر كذلك، عن الكيفية التي ستجري بها هذه العملية.

441 - وبالإشارة إلى التصدير الوارد في بداية التقرير، أثير سؤال عن الكيفية التي يساعد بها عمل المكتب من خلال شبكة مكاتبه الميدانية على إدماج عمله في إطار أوسع.

442 - وبالإشارة إلى مكتب نيويورك التابع للمكتب، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مشاركة مكتب نيويورك الذي اقتصر على البرنامج الفرعي 7، وأعرب عن ثقته في أن مكتب الاتصال في نيويورك يمكن أن يؤدي دورا أكثر أهمية في جميع مجالات الأنشطة البرنامجية الخاصة بالمكتب. ورأى الوفد أنه ينبغي للمكتب أن ينظر في تعزيز وجوده في نيويورك.

الاستنتاجات والتوصيات

443 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 13،

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- 444 - نظرت اللجنة أثناء جلستها السابعة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.17)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).
- 445 - وقامت ممثلات الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

- 446 - أعربت عدة وفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج وللعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأعرب وفد عن تقديره لذلك بتوجيه كلمة شكر إلى جميع وكالات الأمم المتحدة التي تؤدي دوراً حاسماً في عمل النساء والفتيات. وأعرب الوفد عن دعمه لما تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة المساواة الفعلية بين الجنسين. وإضافةً إلى ذلك، أشارت الوفود إلى الدور المحوري الذي تؤديه الهيئة في مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

- 447 - وبالإشارة إلى الأداء البرنامجي في عام 2022 (الفقرة 17-39 من التقرير)، أثنى وفد آخر على العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مرقبها الذي حلّل الاستجابات الجنسانية لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصعيد العالمي، وطلب مزيداً من المعلومات عن استخدام هذه الأداة في المستقبل وأي دروس مستفادة منها.

- 448 - وأعرب عن التأييد أيضاً لتركيز البرنامج على خمسة مجالات مواضيعية هي: وضع وتطبيق قواعد وسياسات ومعايير عالمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها السياسية؛ وتيسير التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والتأكيد مجدداً على مساهمة المرأة في جهود بناء السلام والإغاثة الإنسانية.

- 449 - وأشار وفد إلى قيمة تقرير البرامج وقال إنه سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات جماعية ودقيقة تكون ناجعة وشاملة بشأن المسائل الجنسانية من أجل التصدي للأزمة الهيكلية وإقامة مجتمعات عادلة.

- 450 - وذكر وفد آخر أنه على الرغم من حدوث تطورات إيجابية، أظهرت الإحصاءات أن عدد النساء والفتيات المستضعفات لا يزال مرتفعاً، بل قد يكون متزايد الارتفاع في بعض الحالات.

- 451 - وجرى التأكيد على أهمية الدعم المقدم في إطار البرنامج للنهوض بالسياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق الحد من المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث، وجميع الإجراءات الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن. ورحب الوفد أيضاً بتزايد عدد خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن،

وما تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من دعم لتعزيز الأطر التشريعية المعززة للتوازن بين الجنسين في الانتخابات ومؤسسات صنع القرار.

452 - وذكر الوفد أن بلده قد اعتمد، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منصات للتجارة الإلكترونية لتتيح للنساء صاحبات المشاريع والمشتغلات بتجارة التجزئة فرصاً تجارية جديدة، سواء في البلد أو عبر حدوده، وهو ما أتاح لهن إمكانية دخول القطاعات التي يهيمن عليها الرجال عادة. وإضافةً إلى ذلك أقام البلد شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إضافةً إلى القطاع الخاص، لتعزيز دور المرأة في مجالي التجارة والتنمية، ونفذ سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة للنساء والفتيات لضمان مشاركتهن الكاملة في أعمال التجارة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

453 - وألقى وفد آخر الضوء على قيام بلده بوضع برنامج للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وذكر الوفد أن البرنامج سيدعم المساواة بين الجنسين، وهو أمر جيد لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

454 - وأثنى وفد على إسهام هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما لها من خبرات، في تنسيق ودعم أعمال الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن تأييده للدور الذي تقوم به الهيئة بصفتها كياناً يُعنى بوضع المعايير والسياسات. وألقى الوفد الضوء، بوجه خاص، على عمل الهيئة بشأن العنف الجنساني؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ إضافةً إلى الموجزات القطرية التي قدمتها الهيئة.

455 - وأثنى وفد آخر على تولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً قيادياً في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين القطري والإقليمي وفي سياق الأولويات التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية في القرارات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد أن الإجراءات التي تتخذها الهيئة تُرجمت إلى تشريعات وسياسات وخطط إنمائية تسهم إلى حد كبير في النهوض بالسلام والتنمية المستدامين. ورحّب الوفد بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الهيئة في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في ذلك المسعى، ولا سيما في سياق الإجراءات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وحفز تقديم المساعدة الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني.

456 - وفي سياق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ذكر الوفد أن العقوبات والتهديدات التي تحول دون تحقيق الأمن للمرأة قد ازدادت وأن التركيز يجب أن ينصب على استغلال الفرص وتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ الأطر وكذلك لتلبية الحاجة إلى وضع أطر قضائية ودستورية تكون مراعية للمنظور الجنساني.

457 - وذكر الوفد أيضاً أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف، بل هي عامل محفز للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن اعتزامه مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على سبيل الأولوية، بطرق منها السعي إلى تعميم صياغة عن قضايا المرأة والسلام والأمن في مختلف الملفات مع ضمان أن يكون لآراء النساء، بما في ذلك في أوساط المجتمع المدني، منبر لإبدائها.

458 - وذكر الوفد كذلك أن جهود بلده تتماشى مع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، وأنه ساهم في التمويل الأساسي لأنشطة الهيئة وأنه في العام الحالي، سيساهم بوجه خاص في العمل القيم للبرنامج بشأن المرأة والسلام والأمن. وأعرب الوفد عن تطلّعه إلى التعاون بنشاط مع الهيئة وسائر الدول الأعضاء لتعزيز أثر جهودها الجماعية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- 459 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024 (الفقرتان 17-3 و 17-5 من التقرير)، أعرب وفد عن دعمه للخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 التي توجّه أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتوجّهها الاستراتيجي وأهدافها والنهج التي اعتمدتها بغية دعم جهود الدول الأعضاء للتعبيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وكذلك تمنّع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان كافة.
- 460 - وفي هذا الصدد، طلب الوفد معلومات عن البرامج المحدد المراعي للمنظور الجنساني الذي تدعو إليه الهيئة حالياً، بما يتجاوز ما أنجز على مر السنين. وطلب الوفد أيضاً مزيداً من التفاصيل عن مبادرات التمكين المستدام للمرأة التي يجري تنفيذها لمعالجة التفاوتات الجنسانية المتزايدة في العالم.
- 461 - وأشار الوفد إلى الفقرة 17-5 من التقرير وأعرب عن تقديره لتركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستمر على النهج المتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين ومسايعها الرامية إلى إحداث تغيير أوسع نطاقاً في النظم بالمضي نحو تحقيق النتائج المنهجية السبع، بالنظر إلى الطابع المترابط الذي تتسم به التحديات العالمية.
- 462 - وذكر الوفد نفسه أنه يستعد لانتخابات بلده المزمع إجراؤها في هذا العام وأنه يعمل على بدء برامج تدعم مشاركة المرأة في البرلمان وسائر محافل صنع القرار.
- 463 - وأعرب وفد آخر أيضاً عن دعمه للعمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورحب باعتزام البرنامج مواصلة إدماج منظور الإعاقة في عمله تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة والاستراتيجية العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن إدماج منظور الإعاقة.
- 464 - وأعرب وفد عن تقديره للاهتمام الذي توليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفئات المهمشة والمستضعفة من النساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وأبدى دعمه للاعتراف المعرب عنه في الخطة البرنامجية لعام 2024 لزيادة التركيز على المكاتب القطرية التابعة للهيئة والمشاركة في الأنشطة المتعلقة بتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- 465 - وأعرب وفد آخر عن اعتزامه التعجيل بتعميم الإدماج الفعال لمنظور الإعاقة في عمليات وبرامج مؤسساته، بما في ذلك تدابير التخفيف الرامية إلى التغلب على أي تحديات تشغيلية، وذكر أيضاً أنه يعطي الأولوية لتمكين النساء والفتيات، لا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وذلك لضمان مشاركتهن في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال القطاع الخاص، مع تقديم الحكومة مناصرة دراسية للفتيات ذوات الإعاقة.
- 466 - وأشار وفد إلى أن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتماشى مع التزام بلده بتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. وذكر الوفد أن بلده أطلق باعتزاز خطة عمله الوطنية الأولى المتعلقة المرأة والسلام والأمن لعام 2022، من أجل تعزيز قدرة النساء على نطاق جميع المجالات. وأعرب وفد آخر عن تأييده لأهمية التعاون الدولي وتبادل المعارف الذي تقدمه الهيئة وأهمية تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأشار إلى أن بلده يعمل حالياً على وضع خطة عمله الوطنية الأولى وتنفيذها.
- 467 - وأعرب عن الامتنان للمساهمة الكبيرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد خطة العمل. فالتعاون بين بلد الوفد والهيئة كان تعاوناً قوياً، وقد أعرب الوفد عن تقديره للتعاون والدعم المقدمين من الهيئة. وذكر الوفد أن من صميم مسؤولية الجميع دعم تحقيق تكافؤ الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.

468 - وأعرب عن رأي مفاده أن النساء والفتيات في أنحاء كثيرة من العالم ما زلن يعانين الاستبعاد من دوائر صنع القرار ويتعرضن للتمييز والعنف، رغم أن مساهماتهن في عمليات السلام وصنع القرار أثبت بالفعل أنها فعالة ومفيدة. وذكر الوفد أن بلده، ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، دأب على تأييد هذا القرار والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، وأنه كرس جهوداً وموارد كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة هادفة في عمليات السلام والوساطة الدولية. وذكر الوفد أيضاً أن بلده، وسعياً إلى تعزيز التزامه، اعتمد خطة عمل وطنية هي الآن في دورتها الرابعة (2020-2024)، وأن التمويل اللازم خُصص لتعزيز المبادرات ذات الصلة من قبل منظمات المجتمع المدني.

469 - وأبرز وفد آخر أن النساء لا يزلن يُقمن بدور محوري في تنمية أسرهن المعيشية واقتصاداتهن ورفاه أسرهن، وأنهن يؤدين دوراً قيادياً حيوياً في مجتمعاتهن المحلية ودولهن. وذكر الوفد أن الأدلة تشير إلى أن أضمن السبل إلى تحسين التنمية الاقتصادية هو تمكين المرأة.

470 - وأثنى وفد على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تقوم به من أعمال لصالح الأمم المتحدة والدول الأعضاء في نهاية المطاف، وأشار إلى أن الهيئة تولي أهمية كبيرة لتحقيق التمكين للنساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وذكر الوفد كذلك أنه من الضروري حقا إدماج المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على النحو الوارد في التقرير.

471 - وأعرب وفد آخر عن تقديره للخطة والأهداف البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي يرى أنها تتماشى عموماً مع الولايات المخولة لها بمقتضى الوثائق المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بهدف تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بالكامل، إضافةً إلى تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، والمساواة العرقية وتمكين المرأة، واتباع نهج شامل إزاء منظور المساواة بين الجنسين في السعي إلى تحقيق خطة عام 2030.

472 - وذكر الوفد نفسه أن برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة يعالج بشكل صحيح ولايتها الثلاثية وأنه يتماشى عموماً مع الولايات ووثائق التخطيط التي توجه حالياً أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، مثل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخطة عام 2030. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن البرنامج يقر عموماً بضرورة التصرف في الميدان للاستجابة لطلبات البلدان المضيفة، تمشياً مع خططها وأولوياتها المحددة على الصعيد الوطني.

473 - ولاحظ الوفد أيضاً أن الخطة البرنامجية لا تذكر المنظور الإثني العرقي في المعايير المقدّمة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن العامل الإثني العرقي عنصر هام شامل ينبغي استكشافه على نحو أفضل.

474 - وأعرب وفد آخر عن تأييده لضمان تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة باتخاذ مبادرات مثل معالجة قضايا العنف الجنساني والتفاوتات الجنسانية، لا سيما في مكان العمل، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

475 - ولاحظ وفد أنه شارك بنجاح في الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، وأثنى على عمل اللجنة واستكمل الالتزام الممتاز الذي تجلّى في تنظيم وقيادة الدورة، التي كان موضوعها "الابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

476 - وذكر الوفد أن النساء والفتيات ما زلن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إضافةً إلى الابتكار، وهو ما يثبت أن النساء والفتيات ما زلن يواجهن تحديات التمييز والقوالب النمطية التي تحول دون مشاركتهن الهادفة في هذا القطاع. ولذا ستتطوي الثورة الرقمية على إمكانات هائلة لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة ويمكن أن تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

477 - وألقى الوفد الضوء على أهمية تشجيع النساء والفتيات على تحدي القوالب النمطية واغتنام الفرص التي يمكن أن تسهم في النهوض بأحوالهن. وأضاف الوفد أن وجود المزيد من النساء والفتيات في مجال العلوم والتكنولوجيا يشكّل محركاً رئيسياً لتحقيق التزام أفريقيا بتعزيز التنمية المستدامة من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على نحو ما تم التأكيد عليه في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2024 التي وضعها الاتحاد الأفريقي.

478 - وذكر الوفد أنه ينبغي مواصلة الاستثمار في المشاريع الابتكارية التي تقودها النساء وفي البحوث التي تجريها النساء من أجل جمع رأس المال الاستثماري الموجه نحو الشركات الناشئة التي تقودها النساء.

479 - وطرحت الوفود أسئلة عن النتيجة 2: الشباب بوصفهم عوامل تغيير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الواردة في الفقرة 17-28، الشكل الثاني من الباب 17، في إطار البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية، حيث لوحظ أن مقياس الأداء يشير إلى الزيادة الكبيرة المسجلة في عدد الشابات والفتيات اللواتي يتمتعن بقدرات معززة للمساهمة في المناقشات والمنتديات الحكومية الدولية السياساتية ذات الصلة في الأعوام 2020 و 2021 و 2022، ولكن في عامي 2023 و 2024، لم تتجاوز تلك الزيادة نسبة 5 في المائة. وطلب توضيح لأسباب حدوث هذه الزيادة الطفيفة.

480 - وبالإشارة إلى الفقرتين 17-20 و 17-21 من التقرير، أعرب وفد عن موافقته على استراتيجية البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية، ومساءلة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والطابع الشامل للمنظور الجنساني. وألقى الوفد الضوء على أهمية إدراج تنمية القدرات في منظومة الأمم المتحدة والمرأة في جميع مجالات المنظومة.

481 - وفي سياق الجدول 17-5 من البرنامج الفرعي 2، الأنشطة المتصلة بالسياسات والبرامج، طُلب توضيح لطبيعة الفئة دال بدقة، والمنجزات المستهدفة في مجال الاتصال، والعلاقات الخارجية مع وسائل الإعلام، والمنصات الرقمية، ومحتوى الوسائط المتعددة. وطلب الوفد مزيداً من التوضيح للنهج الذي تعتمده هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتبع لتصبح أكثر تكيفاً في عام 2024 حيث لا تظل البيئة التكنولوجية على حالها في جميع أنحاء العالم.

482 - وذكر وفد آخر أن بلاده يعكف على وضع سياسة خارجية نسوية ترمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على منظور جنساني ونقاط تقاطعه وجعله شاملاً لعدة قطاعات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الفجوات الجنسانية تحد من مشاركة المرأة مشاركة كاملة في إرساء الديمقراطية. وذكر الوفد أنه قد تبث أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة في إرساء الديمقراطية تسهم في الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان.

483 - وعرض أحد الوفود جوانب من الأسباب التي حذت ببلده إلى انتهاج سياسة خارجية نسوية، مشيراً إلى أن حقوق المرأة تشكّل مقياساً لحالة المجتمعات، وأنه حينما يتمتع جميع الأشخاص بفرص وحقوق متساوية للمشاركة في الحياة الاجتماعية، يستفيد الجميع.

484 - وذكر الوفد أن السياسة الخارجية النسوية لبلده ستسعى إلى تحقيق المساواة للنساء والفتيات على الصعيد العالمي، والاهتمام بالشواغل الخاصة للفئات المهمشة، والمساهمة في تهيئة عالم يتمتع فيه جميع بني البشر بنفس الحقوق، وضمان تمثيلهم على قدم المساواة في جميع مناحي الحياة، وتمهيد الطريق أمامهم للحصول على الموارد على قدم المساواة، وتسخير كون المرأة كعنصر تغيير وفي مناصب عليا يدفع بعجلة المجتمعات إلى الأمام ويعزز الديمقراطية، وتحقيق كل ما سبق ذكره لفائدة جميع الأشخاص على قدم المساواة.

485 - ولهذا السبب، ذكر الوفد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لها دور حاسم في تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم. وأكد الوفد دعمه الكامل لذلك المسعى وأعرب عن شكره للهيئة على عرضها الخطة البرنامجية المقترحة. وفي هذا السياق، طُرح سؤال عن أي من النتائج الست المتوقعة الواردة في الخطة البرنامجية يُعتقد أن تحقيقها أصعب ما يكون وعن الأسباب المحددة لذلك.

486 - وقال وفد آخر إن السياسة الخارجية لبلده تكافح العنف الجنسي وتدعم تمكين المرأة، إلى جانب المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقال إن هذا هو السبب في كون بلد الوفد شريكاً موثقاً به للمرأة والخطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

487 - وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تعددية الأطراف هي مفتاح التصدي للتحديات الرئيسية، وأقر بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواجه الصعوبات، وشجع الدول الأعضاء على أن تظل متحدة في دعم الهيئة وهي تنسق جهودها الرامية إلى زيادة تمكين النساء والفتيات.

488 - وأعرب وفد آخر عن رأي قال فيه إنه يولي أهمية كبرى لتنمية التعاون الدولي في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات. وأشار الوفد إلى دعمه لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا سيما دورها الخاص في الدفع قدماً بخطة التنمية العالمية، وتعهد بمواصلة التفاعل بفعالية مع الهيئة أثناء تنفيذها لخطة الاستراتيجية.

489 - وفي الوقت نفسه، أبرز الوفد ضرورة ألا يُنفذ النشاط البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلا بموافقة البلد المضيف، مع مراعاة الحقائق والقدرات والمستويات الإنمائية الوطنية، والأولويات والتشريعات الوطنية.

490 - ووجه الوفد الانتباه إلى وجوب استخدام المصطلحات المتفق عليها في سياق المفاوضات الحكومية الدولية، وهو ما من شأنه أن يساعد في التفاعل البناء بين الوفود وأصحاب المصلحة الآخرين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه سيقدم عدداً من المقترحات المتعلقة بنص البرنامج بغية جعل مصطلحاته متماشية مع الصياغة المتفق عليها عالمياً. وستتناول مقترحات الوفد استخدام اللغة المتصلة بالإحصاءات الجنسانية، وتطبيق نهج شامل لعدة قطاعات، واستخدام عبارة "مراعٍ للاعتبارات الجنسانية".

491 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن البرنامج 14 يتعين تعديله. وأشار الوفد بوجه خاص إلى الفقرات 12-17 و 31-17 و 32-17 و 48-17 و 69-17، التي رأى أنها تتطلب مزيداً من التعديل لأنها تُغفل النقطة الأساسية المتمثلة في أن أي نشاط تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل البلدان، بما في ذلك تفاعلها مع المجتمع المدني، ينبغي ألا يتم إلا بناء على طلب الدولة المعنية ذات الصلة. وذكر الوفد كذلك أنه لا يسعه أن يتفق على أن الهيئة تؤدي دوراً حاسماً في إدماج المنظورات الجنسانية في اعتماد خطط العمل الوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمرأة والسلام والأمن (على النحو المشار إليه في الفقرة 17-42).

492 - وذكر الوفد نفسه أن من الواضح، في الواقع العملي، أن هذه الوثائق، عندما وُضعت، كان مضمونها سيندرج ضمن اختصاص الحكومة المعنية، وأن الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقتصر على تقديم المساعدة الاستشارية. وفي هذا السياق، لا يوافق الوفد على مقياس الأداء الوارد في الشكل الرابع من الباب 17 بشأن عدد خطط العمل الوطنية المعتمدة بشأن المرأة والسلام والأمن التي تتضمن مؤشرات رصد (عدد تراكمي). وذكر الوفد أن مقياس الأداء لم يُعتمد قط على المستوى الحكومي الدولي. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ضمن ولايتها، يمكن أن تسهم في أنشطة الهيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ولكنها لا تحل محلها. وطبق الوفد ذلك على قضايا الإعاقة (على النحو المشار إليه في الفقرات 12-17 و 31-17 و 32-17) وقضايا الشباب (الفقرة 17-28). وذكر الوفد أنه سيقدم مقترحات خطية فيما يتعلق بتعليقاته.

493 - وأكد وفد آخر، في معرض تجديد دعمه لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أهمية العمل الجاري في بلده لدعم المرأة، حيث تطرق إلى إطلاق برنامج في عام 2023 مكرس لضحايا العنف. والبرنامج هو الأول من نوعه لتمكين المرأة ومنحها الدعم الذي يتيح لها المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مما يعكس إيمان الوفد بمساواة النساء ودعم استقلالهن حتى يتمكن من بناء مجتمعهن بفعالية.

الاستنتاجات والتوصيات

494 - اعترفت اللجنة بمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها المركزية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ضمان أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة.

495 - ودعت اللجنة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات التأثير المواضيعية الأربعة المقررة، وهي: (أ) الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ و (ب) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و (ج) إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ و (د) المرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث.

496 - وأبرزت اللجنة أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها من أجل تحقيق السلام المستدام والحلول السياسية.

497 - وأثنت اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواصلتها الإسهام في التعجيل بتعميم الإدماج الفعال لمنظور الإعاقة في العمليات والبرمجة المؤسسية الخاصة بها، تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة والاستراتيجية العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن إدماج منظور الإعاقة.

498 - وشجعت اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إقامة شراكات استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الآليات المشتركة بين الوكالات، لتحقيق نتائج تصب في صالح النساء والفتيات بطريقة منسقة ومتناسكة، ولا سيما في مجال التنمية المستدامة.

499 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السريدي للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 9-17

تُحذف الجملة السابعة.

الفقرة 12-17

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: "وبالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، سيرَوج الكيان، في إطار ولايته، للعمل على إدماج منظور الإعاقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة".

الفقرة 19-17

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ب) بما يلي:

"عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية السلبية".

البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية

الفقرة 31-17

يستعاض عن عبارة "متقاطع" بعبارة "شامل".

في الجملة الأخيرة، تُضاف عبارة "بناء على طلبها" قبل عبارة "لدعم البلدان".

الفقرة 32-17

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "المشاركة" بعبارة "مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ضمن ولايتها".

البرنامج الفرعي 2

الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج

الفقرة 48-17

في نهاية الجملة الأولى، تُضاف عبارة، "بناء على طلب الدول الأعضاء المهمة".

تُحذف الجملة الأخيرة.

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

500 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023 في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.18)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

501 - وعرض الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا البرنامج وأجاب بمعية ممثل آخر للأمين العام عن الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

502 - أثنت عدة وفود على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملها على إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي في المنطقة الأفريقية، ولعرضها الشامل للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 التي تتألف من تسعة برامج فرعية وخمسة عناصر، وأدائها لعام 2022. وتعهدت الوفود بدعم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتزمت بالتعاون معها في جميع مجالات أنشطتها. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسلط الضوء على دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وفي تعزيز التعاون الأقاليمي والدولي من أجل تنمية أفريقيا.

503 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما في مجال بناء القدرات، قائلاً إنه يمكن بلده من إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطرها الإنمائية الوطنية ومواءمة أطرها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وأعرب وفد آخر عن تأييده لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهودها الرامية إلى تعزيز جملة أمور منها التعاون الإقليمي والتنوع الاقتصادي والتصنيع والتجارة والربط الرقمي وإشراك الشباب، وجهودها الرامية إلى بناء منظومات غذائية ونظم صحية قادرة على الصمود وتحقيق تحول عادل في مجال الطاقة. وعلق الوفد قائلاً إن البرنامج الذي اقترحه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيبني مزيداً من الفرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وجمع البيانات، وبرامج التكامل الإقليمي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبرامج التعاون المختلفة.

504 - وشدد أحد الوفود على الحكمة التي تحلت بها الوفود التي عملت على تمديد دورة لجنة البرنامج والتنسيق إلى خمسة أسابيع، وشجع سائر الوفود على العمل على الإصلاح التدريجي للطريقة التي تعمل بها لجنة البرنامج والتنسيق من أجل تحقيق نتائج أفضل.

505 - ورحبت عدة وفود بما ورد في البرنامج المقترح من إشارات إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والعناصر المحددة في البرنامج للتعافي بعد زوال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي سيعزز بها البرنامج الأطر المعيارية الأفريقية وتنفيذها بما يضمن التوَلّي المستدام لزام الأمور، ولا سيما فيما يتعلق بالمساكن الجنسانية ومساكن الإعاقة والشباب.

506 - وعلق أحد الوفود قائلاً إن إنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حقق دفعة اقتصادية كبيرة للاقتصادات الأفريقية في العديد من القطاعات من خلال عمل اللجنة مع الحكومات في القارة على تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى استدامة النمو والتنمية الاقتصادية. ولوحظ أيضاً أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تؤدي دوراً حاسماً في تزويد أعضائها والجماعات الاقتصادية الإقليمية بحلول مبتكرة، وبسياسات ومشورة تقنية تقدم بناءً على الطلب وتُصمم خصيصاً لها، بالاستناد إلى الأدلة، سعياً إلى تعزيز القدرة على الصمود في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ولاحظ الوفد أيضاً أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل على بناء قدرات أعضائها على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة بسبل منها تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية. وأكد الوفد أن أحد أعظم الإنجازات التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، هو الوثيقة الإطارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تشكل أكبر إنجاز حققته القارة في الآونة الأخيرة بهدف تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود. وأضاف الوفد نفسه قائلاً إن تعزيز التجارة الإقليمية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى ساعد على تعزيز التعاون الدائم فيما بين الدول الأعضاء.

507 - ولوحظ أن تمكين المرأة، وتنمية القطاع الخاص، ومكافحة تغير المناخ، والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية هي مجالات رئيسية ينبغي العمل عليها للنهوض برؤية خطة عام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن تحديات الفقر والمجاعة وغير ذلك من مسائل انعدام المساواة لا تزال تشكل عوائق تعترض تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وطُلب توضيح بشأن ما يمكن أن تفعله القارة الأفريقية لضمان تحقيق الخطتين.

508 - ولاحظ أحد الوفود مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستكتف عملها في عام 2024 على تعزيز التعافي الاجتماعي - الاقتصادي من الأزمات العالمية سعياً إلى تحقيق رخاء صامد وتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتوقع أن تعترض عوائق تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 بالنظر إلى الآثار السلبية للآزمات العالمية على التعافي الاجتماعي - الاقتصادي.

509 - وتقدم أحد الوفود بالشكر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على عرضها الشامل والمتبصر للخطة البرنامجية المقترحة، وقال إن المنظور الأصلي لا يزال من الركائز الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكد الوفد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأصلية اضطلعت بدور رئيسي في النهوض بالآليات الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وفي تعزيز أوجه التآزر والسياسات المتعلقة بالتنمية على جميع المستويات الإقليمية.

510 - وطلب وفد آخر أن تركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المجالات التي تشتد حاجة البلدان الأفريقية فيها، بما في ذلك التعافي بعد زوال الجائحة، والتجارة والاستثمار، والقضاء على الفقر، والاقتصاد الرقمي، وتغير المناخ، والتصنيع، والعمالة.

511 - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكدت في مقدمة التقرير أنها ستقوم بجملة أمور منها دعم التقدم في أفريقيا نحو بناء القدرة على الصمود والازدهار وتحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ولاحظ الوفد أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سعت إلى القيام بهذه التدابير من خلال وظيفتها المتمثلة في عقد الاجتماعات ووظيفتها التنفيذية، ومن خلال جهودها الدعوية على الصعيد الدولي.

512 - ورحب وفد آخر بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ميادين عمل متنوعة، مثل استحداث أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وأثنى على سعيها إلى تهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية، ولا سيما في قطاعات الأغذية والطاقة والبنى التحتية.

513 - وأكد أحد الوفود أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عززت عملها وعملياتها بشكل كبير منذ التحول الاستراتيجي الذي مكن من تنفيذ تدخلات فعالة، سواء من حيث إرساء الهياكل اللازمة لتحقيق التكامل الإقليمي أو من حيث مكافحة الآفات التي تواجهها القارة. وأثنى الوفد على المساعي المبذولة في الهياكل الإقليمية وأشار إلى أن بلده يستضيف هيكل وسط أفريقيا وهو هيكل شديد الاهتمام بالعمل في دول وسط أفريقيا. ولاحظ الوفد أن التغيرات الهيكلية التي بدأت قبل عدة سنوات، والتي كان من المفترض أن تمكن من تعبئة الموارد على الصعيد القاري على نحو أفضل، لم تكتمل بعد.

514 - وأشار أحد الوفود إلى الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً والدور المحوري الذي تضطلع به جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وتعزيز التكامل الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2063.

515 - ولاحظ وفد آخر أن البلدان الأفريقية متأخرة جداً في تنفيذ خطة عام 2030 إذا أخذنا في الاعتبار أنه لم يبق سوى سبع سنوات قبل حلول أجلها، وطلب تفاصيل عما تعترض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فعله في عام 2024 لمواصلة تسهيل عمليات تحديد واقتراح أدوات تمويل مبتكرة وأدوات للإدارة الاقتصادية، بما يشمل تعزيز تعبئة الموارد المحلية.

516 - وأبدى أحد الوفود تقييماً إيجابياً لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودورها في معالجة المسائل المتعلقة بخطة عام 2030 وخطة عام 2063. وأعرب عن دعمه لعمل اللجنة الرامي إلى مواكبة الخطتين الرئيسيتين مواكبة متوازنة قائلاً إن ذلك سيساعد في تسهيل إنجازهما بالنظر إلى دور أفريقيا الرائد في تعزيز خطة عام 2030 والتعجيل بتحقيقها على الصعيد العالمي. وأشار الوفد إلى شراكته مع أفريقيا وأعرب عن اهتمامه الشديد بإرساء أساس متين يمكن من وضع مشاريع جديدة واحدة تكون مفيدة للطرفين.

517 - ورحب أحد الوفود ببرنامج الأنشطة المقرر لعام 2024 وأعرب عن تقديره للجهود التي تستمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في بذلها لدعم البلدان الأفريقية في تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063، بينما شدد وفد آخر على الدور الحاسم الذي تقوم به اللجنة بسبل منها دعم التمكين الاقتصادي والمالي لرائدات الأعمال الأفريقيات.

518 - وأثنى أحد الوفود على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبديه من التزام وما تبذله من جهود لاستخدام جميع الأدوات المتاحة لها ولمفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمساعدة في تنفيذها.

519 - وأعرب وفد آخر عن تطلعه إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الاقتصادية وسأل عما إذا أُنشئ تغيير نموذج العمل المأخوذ به في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهو نموذج يركز على خطة عام 2063، إلى تغيير طريقة عمل اللجنة على أرض الواقع. وقال الوفد إذا كان الجواب بنعم، فسؤاله هو كيف يمكن إدماج ذلك في الميثاق التنظيمي قيد الاستعراض. وطلب الوفد نفسه تفاصيل عن ديناميات التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

520 - وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه للجنة الاقتصادية لأفريقيا لأنها تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ عمليات الإصلاح الإقليمية من خلال منصة أفريقية فعالة للتعاون الإقليمي.

521 - وأوصى أحد الوفود بأن تعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشراكات مع الكيانات في إطار ركيزة التنمية، ومنها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز التعاون وتحسين الأداء البرنامجي.

522 - وشدد أحد الوفود على دور استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير والابتكار وأشار إلى المبادرات المنسقة في عام 2022 المتعلقة بالأولويات المشتركة للجان الإقليمية. وشجع الوفد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة عملها على تيسير تبادل المعارف والخبرات فيما بين اللجان الإقليمية.

523 - وأعربت مجموعة من الوفود عن رأي واحد مفاده أن التفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمر أساسي لإطلاق العنان لكامل إمكانيات القارة، وأعربت الوفود في هذا السياق عن تقديرها للبرنامج الفرعي 2، التكامل والتجارة الإقليميان، وللأهداف المحددة لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن اتفاق التجارة الحرة الجديد لأفريقيا يمكن أن يكون بداية عهد جديد بإرسائه أكبر منطقة تجارة حرة مفعلة بالكامل في العالم، وسأل عن سبب تأخر تنفيذه وعن الاستراتيجيات الموضوعية لتسريع وتيرة تنفيذه. وسأل الوفد نفسه أيضا عن السبب وراء استغرق تنفيذ استراتيجية التصنيع الأفريقية وقتا طويلا.

524 - ورحب أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 2، التكامل والتجارة الإقليميان، وبالدعم المحدد الأهداف الذي يقدمه للتفعيل بتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما وأن ذلك هو موضوع سنة الاتحاد الأفريقي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن بإمكان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تؤدي دورا قويا في دعم التكامل الإقليمي، وأن تفعيل منطقة التجارة الحرة يمثل فرصة رائعة لدعم التعافي بعد زوال جائحة كوفيد-19 ومعالجة الشواغل المتعلقة بالسيادة الغذائية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن سبل التغلب على التحديات المواجهة في تفعيل منطقة التجارة الحرة، بينما سأل وفد آخر عن نوع الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الأعضاء من أجل تفعيل هذه المنطقة وعودتها بالنفع على السكان.

525 - وأثنى أحد الوفود على التعاون القوي بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على دعم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الإقليمية قائلا إن ذلك يساعد على زيادة عدد بلدان أفريقيا التي تصبح من الاقتصادات المتوسطة الدخل وسيهرها في هذا المسعى.

526 - وأشار وفد آخر إلى أن بعض البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي من أقل البلدان نموا، وإلى اعتزام اللجنة تقديم دعم مصمم خصيصا للتسريع بوتيرة إخراج البلدان الأفريقية من فئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك وضع استراتيجية للانتقال السلس، وهو ما يمثل إسهاما في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا ودعما له على قدر كبير من الأهمية. وطلب الوفد مزيدا من التفاصيل والأفكار بشأن هذا البرنامج الفرعي الهام بما أن العديد من أقل البلدان نموا تطمح إلى الخروج من هذه الفئة.

527 - ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قُيِّمت جميع الدول الأفريقية البالغ عددها 54 دولة من حيث قدراتها في مجال التكامل الإقليمي ولكنها لم تحقق الهدف المحدد وهو اعتماد 20 دولة التوصيات الواردة في تقرير التقييم، إذ لم تعتمد سوى 10 دول هذه التوصيات. وأعرب الوفد في المقابل عن ارتياحه

لتحديد اللجنة هدفين أعلى من هذا الهدف، حيث حددت هدف 25 دولة لعام 2023 وهدف 30 دولة لعام 2024 كما هو مبين في الشكل السادس من الباب 18. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن من شأن اعتماد جميع البلدان التوصيات الواردة في تقرير التقييم، آخذة في الاعتبار المجالات المحدد أنها ذات الأولوية في الاستراتيجيات التصنيعية الخاصة بها لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أن يسرع وتيرة تحقيق التكامل الإقليمي ومن ثم تسريع وتيرة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والحد من اختلالات التبادل التجاري وزيادة الابتكار وتماييز الإنتاج وتنويع الاقتصادات في ظل إنماء البلدان مزاياها النسبية وعملها في الوقت نفسه على الحد من الفقر وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

528 - وأبدى أحد الوفود ملاحظة إيجابية بشأن الجزء باء من الجدول 18-19 من البرنامج الفرعي 7، العنصر 1، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، حيث قال إن البرامج المقررة لعام 2024 تتضمن مجالات جديدة ستتناولها اللجنة وهي مجالات لم تُتناول في عامي 2022 و 2023. وفيما يتعلق بالبند 8 من الجزء باء، وهو البند المعنون "إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في بلدان مختارة من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا"، لاحظ الوفد أن اللجنة أصدرت تقريراً عن عام 2022 ولن تصدر تقارير أخرى عن عامي 2023 و 2024. وسأل الوفد عن سبب اتخاذ هذا القرار وما إذا كان من المقرر تحديث البيانات الإحصائية للجنة. وسأل وفد آخر عما إذا كان هناك سبب وراء فصل عنصر البيانات عن عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يرد أحدهما ضمن البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، ويرد الآخر ضمن البرنامج الفرعي 5، التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

529 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، وتحديد الشكل الثاني عشر من الباب 18 الذي يعرض عدد أعضاء اللجنة الذين نفذوا خريطة الطريق بشأن التحول الرقمي وحدّثوا الإحصاءات الرسمية، لوحظ وجود فرق بالغ بين الرقم المقرر لعام 2023 وهو خمس دول أعضاء والرقم المقرر لعام 2024 وهو 20 دولة عضواً. واستُفسر عما إذا كان هناك سبب لذلك الاختلاف من وجهة نظر منهجية.

530 - وأثنى أحد الوفود على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقوم به من دور في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورحب بالنتائج المعروضة في إطار البرنامج الفرعي 6، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشجع هذا الوفد اللجنة على مواصلة عملها في هذا المجال. ورحب وفد آخر بالتشديد البالغ على مراعاة المسائل الجنسانية ومسائل الإعاقة والشباب في البرنامج. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي نفسه، طلب الوفد تفاصيل عن كيفية تنسيق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وعن كيفية ارتباط متطلبات الرصد والإبلاغ المقترحة في البرنامج بنظيراتها السارية في الاتحاد الأفريقي مثل البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

531 - ولاحظ أحد الوفود أن التقرير يشير إلى أن تأثير عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجائحة كوفيد-19 كان ضئيلاً ولم تطل تنفيذ البرنامج أي آثار سلبية، واستفسر عن نوع الدعم الذي تقدمه اللجنة لأعضائها للمساعدة في تسريع التعافي فيها. وأعرب وفد آخر عن تقديره لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعميم الدروس المستفادة من الجائحة، بما في ذلك استخدام أسلوب التعلم الإلكتروني، ولاحظ أن اللجنة انتهت من إجراء تقييمها لعام 2022 للمشروع المتعلق ببناء قدرة الاقتصادات الحضرية على الصمود أثناء الجائحة وبعدها.

532 - وأشار أحد الوفود بأسف إلى التحليل الوارد في التقرير فيما يتعلق بمدى وقع الأزمة في أوكرانيا قائلا إن من الصعب القول بأن الموقف المتخذ موقفٌ موضوعي. وقال الوفد إن هناك إشارة إلى أنشطة ما يسمى بفريق الاستجابة الطارئة للأزمة فيما يتعلق بالطاقة والغذاء، وخلص إلى أن هناك محاولة للتأكيد على أن جميع المشاكل العالمية تعزى إلى الأزمة الأوكرانية، بما في ذلك الجوع والفقر. ودفع الوفد بأن هذه المحاولة ليست موضوعية فحسب، بل هي محاولة هدامة أيضا لأنها تصرف المجتمع الدولي عن معالجة الأسباب الحقيقية للآزمات العالمية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. وقال الوفد إن على الدول الأعضاء ألا تغفل عن قصر نظر السياسات المالية للبلدان الغربية والسياسات المنفذة للتعامل مع جائحة كوفيد-19، حيث أتى بتريليونات الدولارات إلى الوجود دون أن تكون مدعومة بأي شيء، وهو ما زاد من التضخم الذي أدى بدوره إلى زيادة أسعار الفائدة الرئيسية. وبسبب الترابط في الاقتصاد الدولي، نُقل العبء إلى بلدان الجنوب التي تعاني أصلا من الضغط، وأشار الوفد إلى التحول القسري في مجال الطاقة الذي بدأ في زعزعة الاقتصادات في عام 2021. وشدد الوفد على الآثار الضارة للجزاءات الانفرادية التي تفرضها البلدان الغربية على بلدان أخرى والتي تعطل سلاسل الإمداد والمعاملات، وقال إن ذلك لا يخرج عن المشهود في العديد من النزاعات الطويلة الأمد التي يشارك فيها الغرب مباشرة.

533 - وأثنى أحد الوفود على خطة عمل الاتحاد الأفريقي للإنعاش الأخضر باعتبارها مخططا للعمل على مسائل تغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19، وطلب معلومات عن الدعم المقدم لهذه الخطة.

534 - وسأل أحد الوفود عن خطط مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مشيراً إلى عدم حل هذه المشكلة بعد بالرغم من كل الجهود المبذولة حتى حينه. وقال الوفد إنه لا يبدو أن المشورة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الأعضاء وتعاونها مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من وكالات الأمم المتحدة يأتيان بأي نتائج.

535 - وأشار أحد الوفود إلى التحول الاستراتيجي وقال فيما يتعلق بالميثاق الإداري إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خصصت جميع الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج كاملاً.

536 - وأشار أحد الوفود مع التقدير إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستُوجّه نحو زيادة الاستثمار في إيجاد حلول لتغير المناخ من أجل تعزيز الصمود على الصعيد الوطني وتوطيد الاقتصاد الدائري وتسخير الاقتصاد الأخضر والأزرق في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وطلب الوفد إلى اللجنة أن تواصل تشجيع الاستثمار في برامج الحد من الفقر، حيث إن معظم الأفارقة ما زالوا فقراء. وأعرب الوفد عن امتنانه لاستمرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق الأخذ بنهج متسق في عملها مع الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين حتى تدعم التكنولوجيا المبتكرة في أفريقيا بناء على الطلب وضع خطة أفريقية. ولاحظ الوفد أيضاً مع التقدير الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به اللجنة في توفير حلول مبتكرة ومواصلة بناء قدرات الدول الأعضاء فيها.

537 - وشدد أحد الوفود على أن التعليم والمياه والأمن الغذائي والبنى التحتية والرعاية الصحية كلها أمور ضرورية للتنمية ولكنها لا تكفي بمفردها. فمن الضروري أن تتوفر فرص اقتصادية أيضاً. وطلب الوفد أن يكون ذلك هو الدرس المستفاد فيما يتعلق بجميع البلدان الأفريقية. وتساءل الوفد عن جدوى زيادة الإمدادات من المحاصيل إذا لم تكن هناك أسواق لها، وتساءل كيف للتعليم أن يغير حياة الشباب إذا لم تتوفر وظائف للخريجين الجدد. وتساءل الوفد أيضاً كيف يمكن لرواد الأعمال البارعين أن يقيموا

أعمالا تجارية إذا لم يتوفر لهم رأس مال أو ائتمان. وحث الوفد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء على الالتزام بإيجاد فرص اقتصادية حتى يتسنى لجميع الأفارقة البدء في تحسين مهاراتهم.

538 - وأشار الوفد نفسه مع التقدير في المقابل إلى خطط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة الدعم المقدم في مجال الهجرة عن طريق ترويج سرديات جديدة وإيجابية، وتدريب الموظفين العموميين وغيرهم من المعنيين وتنمية قدراتهم من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

539 - ومع أن المسائل المتعلقة بالأجزاء من البرنامج التي تتناول الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لا تدخل ضمن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، قال أحد الوفود إنه ينبغي تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجميع الموارد اللازمة لتحسين دعمها ومساعدتها للدول الأعضاء في صياغة توصيات سياساتية بشأن الأولويات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

540 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبذله من جهود من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ودعم خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأكدت أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا.

541 - وكرّرت اللجنة مجددا ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة التعاون، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

542 - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق باستمرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التركيز على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، ودعم التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما في مجال تحقيق التعافي بعد الجائحة بطريقة مستدامة ومرنة وشاملة.

543 - وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق بتأثير جائحة كوفيد-19 في تنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأثنت على جهودها المبذولة من أجل تعميم وإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات حتى تنفذ البرامج بمزيد من الفعالية، حسب الاقتضاء.

544 - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بما توليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أولويات ثابتة للتنوع الاقتصادي والتصنيع، والاستثمارات في البنى التحتية، والقطاعات الإنتاجية، وتعبئة الموارد المحلية، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والقضاء على الفقر، والتحول الرقمي، وشددت كذلك على الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية، مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية.

545 - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل تيسير تحديد واقتراح أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، ومعالجة مسألة خدمة الديون كتدبير رئيسي من تدابير التخفيف. وستنطوي أنشطتها أيضا على تقديم دعم محدد للأهداف للتخطيط الإنمائي الوطني، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية فيما يتعلق بالمنظومات الغذائية، وستعالج مسائل الأراضي

والطاقة والبنى التحتية. وسيؤدي التفعيل المستدام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دوراً حاسماً في ترسيخ سلاسل القيمة في أفريقيا ضمن مجالات إنتاجية شتى منها قطاع المستحضرات الصيدلانية.

546 - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن البلدان تعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بغية تحسين الاستفادة من عوائد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعلى أمل أن يؤدي ذلك إلى إقامة صلات بينية أكثر تماسكاً وتنسيقاً واستجابة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

547 - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية تواصل التعاون فيما بينها من أجل مواءمة الإجراءات، وهي تركز على تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

548 - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية الأفريقية ستواصل البناء على إطارها البرنامجي المتوسط الأجل (2022-2025) الرامي إلى توفير إرشادات استباقية في مجال التخطيط ومواءمة جميع مسارات عمل شعبها ومكاتبها دون الإقليمية، ومنها ما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

549 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

550 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023 في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 19)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، مبنيةً حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

551 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين، عن الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

552 - أعربت عدة وفود عن تقديرها لعرض البرنامج وكررت الإعراب عن دعمها لعمله.

553 - وتقدم أحد الوفود بالتهنئة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على ما حقته من إنجازات في السنوات القليلة الماضية وأكد أن اللجنة، بوصفها المنبر الحكومي الدولي الرئيسي للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تكتسي أهمية قصوى للمنطقة لمساعدة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في سعيهم إلى إيجاد حلول من أجل التنمية المستدامة والمساعدة في إجراء البحث والتحليل، وتيسير بناء توافق الآراء ووضع المعايير على الصعيد الحكومي الدولي، وتنمية القدرات.

554 - وقال أحد الوفود إنه أحاط علما مع الارتياح بخطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بصيغتها الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة، وهي الخطة الرامية إلى المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أساس التكامل المتوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن رأيه بأن من المهم أن يظل عمل اللجنة مجسدا لأولويات البلدان النامية بالقدر الكافي.

555 - ولاحظ أحد الوفود أن البرنامج يغطي شتى جوانب المسائل المهمة، ومنها البيئة والنقل والتجارة وإدارة مخاطر الكوارث، فضلا عن الإحصاءات والتنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقال الوفد إنه يعتقد أن اللجنة تضطلع بدور رائد في الأنشطة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن رأيه بأن اللجنة، بما في ذلك مراكزها المختلفة، تبلي بلاء حسنا في تغطية جميع جوانب التنمية في المنطقة.

556 - وأشار وفد آخر إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق تحدثت في مناقشات جرت في وقت سابق من الدورة عن الكيفية التي أدت بها التحديات المتتالية المختلفة، ومنها التحدي المتمثل في التعافي بعد زوال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى زيادة الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

557 - وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها لجنة اقتصادية إقليمية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، تضلع بدور مهم للغاية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ولاحظ الوفد مع التقدير عمل اللجنة الرامي إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين المتعددي الجوانب، بسبل منها النهوض بالحوار السياساتي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وبناء القدرات. وأشار الوفد إلى أن بلده، من باب الحرص على الاتساق مع سياسته المتعلقة بالتعاون الإقليمي لأغراض التنمية، سيواصل الحفاظ على صورته كبلد نشط في هذا الصدد وسيقدم مساهمة بناءة في عمل اللجنة.

558 - ورحب أحد الوفود بعمل اللجنة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه اللجنة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لأن هذه البلدان والدول، كما جاء في التقرير، تشكل أكثر من نصف أعضاء اللجنة وتواجه بعضا من أخطر التحديات، ومنها التحديات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتحول في قطاع الطاقة. ولاحظ الوفد أنه من المثير للاهتمام أيضا الاطلاع على عمل اللجنة في مجال تغير المناخ.

559 - ورحب وفد آخر بالجهود التي تبذلها اللجنة لتشجيع تعزيز التعاون الإقليمي بشأن العمل المناخي عن طريق تحديد حلول لتغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بسبل منها إقامة تعاون قائم على العلم وتحفزه السياسات فيما بين الدول الأعضاء لتحسين إدارة نوعية الهواء من خلال تحسين معايير نوعية الهواء، ونشر البيانات العلنية وتبادل أفضل الممارسات.

560 - ولاحظ الوفد نفسه أن الهدف الذي تسعى اللجنة إلى تحقيقه هو تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، وأعرب عن تقديره لاعتزامها النظر في أكثر الطرائق فعالية، بما فيها الطرائق المختلطة والافتراضية، لتنفيذ برنامج عملها.

561 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للعمل الذي تضطلع به اللجنة لمواصلة تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن المشاركة النشطة للمرأة في صنع القرار.

562 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن تنفيذ خطط العمل الواردة في البرنامج أمر بالغ الأهمية، وقال إن خطة العمل الإقليمية بشأن العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، والصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة التابعة للجنة، هي آليات تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ الأفكار والمشاريع المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث.

563 - وطلب الوفد نفسه مزيدا من المعلومات عن المبادرات الرامية إلى تعبئة الموارد لفائدة مختلف المشاريع والبرامج في مجال النقل والبيئة وإدارة مخاطر الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ووصفها بالمشاريع والبرامج والممتازة.

564 - ولاحظ وفد آخر أن العالم قد شهد مؤخرا، مرة أخرى، كيف تخلف الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أثرا على ملايين الأرواح وسبل العيش في أجزاء مختلفة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي تساعد بها اللجنة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل استنادا إلى بنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

565 - وأعرب الوفد نفسه عن رأيه بأنه يتعين الاستفادة على نحو أكثر فعالية من إمكانيات التعاون الإقليمي في مجالات من قبيل التجارة والاستثمار والابتكار والربط بالسكك الحديدية وبالطرق، والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن مجالات أخرى.

566 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الخطوات التي تتخذ لضمان حماية البيانات والخصوصية، بسبل منها بدء العمل بنظام رقمي عالمي لإصدار بطاقات الهوية. وأشار الوفد نفسه إلى الفقرة 19-12 واستفسر عن النماذج التي تروج لها اللجنة لتحقيق الأهداف الرقمية.

567 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، الطاقة، رحب الوفد بالبرنامج الفرعي ولاحظ أنه يمكن أن يتحول على وجه الخصوص إلى محور للخبرات والحلول على مستوى جميع الإدارات. وأشار الوفد نفسه إلى الفقرة 19-65 وأعرب عن رأيه بأن دعم التحولات في قطاع الطاقة من شأنه أن يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف المناخية وطلب مزيدا من التفاصيل عن منظور اللجنة بشأن كيفية تطور هذه الحافطة.

568 - وطلب أحد الوفود، أخذا في الاعتبار ما تتسم به منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تنوع واختلاف في مستويات التنمية، أفكارا وتعليقات إضافية بشأن الكيفية التي تساعد بها اللجنة الدول الأعضاء في تعبئة التمويل لأغراض التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

569 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما تبذله من جهود في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفقا لولايتها، وشجعت اللجنة على تسريع جهودها لدعم الدول الأعضاء فيها في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق الوثيق مع شركائها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمية والقطرية.

570 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والاستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في رفاه الناس، عن طريق تعزيز شبكات النقل الإقليمية والقدرة على الاتصال الإلكتروني، وتيسير التجارة، والرقمنة، وإيلاء الاهتمام للدول الأعضاء التي تواجه أوضاعاً خاصة، وهي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

571 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيها لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة قادرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

572 - وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق بتأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأثنت على الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعميم وإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات حتى ينفذ البرنامج بمزيد من الفعالية، حسب الاقتضاء.

573 - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق باستخدام اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ للاجتماعات الافتراضية والمختلطة الذي يسر تنفيذ البرامج عن طريق تيسير الوصول إلى الاجتماعات والمشاركة فيها، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة على مواصلة ضمان إشراك جميع الدول الأعضاء فيها مع الاعتراف بالقيود التي تواجهها عدة دول أعضاء فيها للوصول إلى المنصات الافتراضية والمشاركة فيها.

574 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

575 - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.20)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

576 - وقام ممثلو الأمين العام بعرض البرنامج وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

577 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ووصفه أحد الوفود بأنه مفيد، وشجعت اللجنة على مواصلة عمل البرنامج الجيد خلال عام 2024.

578 - وشدد أحد الوفود على أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تؤدي دوراً حيوياً في تيسير الحوار والتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، لأنها توفر منبراً للتفاعل مع العديد من البلدان وأصحاب المصلحة العالميين،

مما يسمح بتبادل المعارف والتعاون فيما يتعلق بالتحديات المشتركة التي تحول دون الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

579 - وأثنى أحد الوفود كذلك على اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتقديمها الدعم للدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومات المحلية من أجل الاجتماع والتعاون بشأن مبادرات النمو الاقتصادي. وأشاد أحد الوفود بصفة خاصة بمنتهى رؤساء البلديات الذي يسر تبادل المعارف والتعاون بين مدن المنطقة بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

580 - وذكر أحد الوفود أن قواعد اللجنة ومعاييرها واتفاقياتها تؤثر تأثيراً مباشراً وإيجابياً على حياة سكان المنطقة وتعتبر من أفضل الممارسات العالمية، مشيراً إلى أن منبر اللجنة منبر موثوق به للخبراء التقنيين للتعاون ووضع نهج مبتكرة من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية. ورحب الوفد بوضع الاستراتيجية الجديدة لتوجيه اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الشراكات مع القطاع الخاص، وشدد على أهمية أن تعمل تلك الاستراتيجية بفعالية، وشجع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على كفالة تدريب الموظفين على استخدامها استخداماً سليماً. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعليق على استراتيجية الشراكة الجديدة.

581 - وأثنى أحد الوفود أيضاً على خبرة اللجنة ومساعدتها التقنية ودعمها لبناء القدرات، وكذلك على الدعم المقدم في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والنقل، والطاقة، والبيئة، وغيرها من المجالات شديدة الأهمية.

582 - وحث وفد آخر، بالإشارة إلى الفقرة 20-4 من التقرير، اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة نهجها المتكامل، عن طريق إسداء المشورة المتعددة القطاعات في مجال السياسات وبناء القدرات من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك:

- (أ) التحولات الرقمية والخضراء؛
- (ب) الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- (ج) المدن المستدامة والذكىة المناسبة لجميع الأعمار؛
- (د) التنقل المستدام والربط الشبكي الذكي؛
- (هـ) قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

583 - وأشار أحد الوفود إلى أن إطار إعداد استعراضات الأداء البيئي كان ناجحاً تحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتوجيهها، وتعهد بتقديم الدعم لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تعزيز المدن الذكية. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم تفاصيل عن المشاريع والمبادرات المتعلقة بدعم الاستدامة الحضرية والمدن الذكية.

584 - وأعرب وفد آخر عن تأييده للمناقشات التي دارت بشأن النقل في لجنة النقل الداخلي، التي كان لها أثر إيجابي، وحث اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضمان ألا تروج اللجنة لمجموعة واحدة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حساب الاتفاقات الإقليمية الأخرى.

585 - وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مدونة الأمم المتحدة لمواقع التجارة والنقل لم تذكر في الخطة البرنامجية لعام 2024، وذكرت اللجنة بأن الترتيبات ضرورية لضمان حسن عمل المدونة. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن توضح كيف ستحسن مدونة الأمم المتحدة لمواقع التجارة والنقل في عام 2024.

586 - وعرض موضوع أوكرانيا على المناقشة، وأشار أحد الوفود إلى أن الهدف الرئيسي لبرنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا هو دعم التنمية في المنطقة، ولكن على الرغم من ذلك الجهود، يقوم بلد واحد بزراعة استقرار المنطقة وتدميرها بدلاً من تنميتها، ويشن حرب عدوانية على أوكرانيا. وأشار إلى تدمير السد في مقاطعة خيرسون كمثال على ذلك الدمار. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعليق على الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها ذلك على عملها وكيفية إدراج التعمير في البرنامج في المستقبل. وردت تلك التعليقات وفود أخرى أعربت عن تأييدها لشعب أوكرانيا ووافقت على أنه ينبغي لقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل دعم التنمية في المنطقة التي تخدمها، وفقاً لولايتها، بهدف دعم التعاون الاقتصادي من أجل السلام وتعزيز التعاون والأمن الإقليميين في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى.

587 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يرحب بالمناقشات الرامية إلى دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز الاستجابة الإقليمية للحرب في أوكرانيا؛ ومحاسبة وفد لم يتمسك بتلك القيم والمبادئ. وأضاف وفد آخر أن التعمير والتعافي من الحرب يجب أن يكونا محور تركيز اللجنة الاقتصادية لأوروبا في السنوات القادمة.

588 - وعارض أحد الوفود إدراج الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا لعام 2016 (ECE/NICOSIA.CONF/2022/Add.1) وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ECE/NICOSIA.CONF/2022/Add.2) في إطار الولايات التشريعية، بسبب منع مشاركته في المؤتمر الوزاري، وهو ما اعتبره الوفد أمراً مخالفاً للقواعد. ونتيجة لذلك، حرم الوفد من فرصة المشاركة في صياغة الإعلان الوزاري الختامي، الذي ادعى أنه يتضمن أحكاماً مسبقة اعتبرها غير مقبولة. وبناءً على ذلك، طلب الوفد حذف الوثيقتين من الخطة البرنامجية.

الاستنتاجات والتوصيات

589 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 254/77 في الخطة البرنامجية للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 18

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

590 - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 21)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

591 - وعرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

592 - أعرب عن التقدير والدعم لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2022. وتم التأكيد على أن اللجنة تؤدي دورا حيويا في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والوفاء بالالتزامات بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بغية إطلاق كامل إمكانات المنطقة الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أحد الوفود إلى مساهمة البرنامج في تعزيز النمو الاقتصادي العادل في الأجل الطويل، بدعم من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار وفد آخر إلى أن اللجنة موجودة في شيلي منذ عام 1948 واحتفلت مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وأعرب وفد آخر عن دعمه للعمل الذي اضطلعت به اللجنة على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية.

593 - ورحب عدد من الوفود بتعاون اللجنة مع الدول الأعضاء وشددوا على أهمية التعاون والشراكات مع الكيانات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الحالية التي تأتي بعد الجائحة. وأشار أحد تلك الوفود أيضا إلى تعاون اللجنة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ورحب أحد الوفود بإبرام اتفاق إطاري في عام 2019 بين اللجنة والمعهد الإيطالي - الأمريكي اللاتيني. وأشار إلى أن هذا المعهد عضو مراقب في الجمعية العامة منذ عام 2007.

594 - وأبرزت مجموعة من الوفود أهمية العمل الذي يضطلع به البرنامج من خلال قدرته على عقد الاجتماعات، وإجراء التحليل التقني، وإجراء البحوث والتحليلات المقارنة القائمة على الأدلة للعمليات الإنمائية، فضلا عن خدماته المتعلقة بتنمية القدرات والتعاون التقني وخدماته الاستشارية. وأفيد أيضا أن اللجنة كانت معقلا للتفكير النقدي وإنتاج المعارف في المنطقة وساعدت البلدان في وضع سياسات لتعزيز النمو. وأفاد أحد الوفود أنه يتوقع أن توفر المقترحات الواردة في التقرير لتحويل النموذج الإنمائي الأدوات اللازمة لإعادة إطلاق البيئة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الإنتاج والإدماج والاستدامة.

595 - وقال عدد من الوفود إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت تأثيرا سلبيا على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأدت إلى تفاقم المشاكل الهيكلية المستمرة وأحوال التنمية الاقتصادية، في ظل بطء الانتعاش الاقتصادي وزيادة الفقر وعدم المساواة في المنطقة. ولوحظ أن أثر الجائحة كما ورد في التقرير (الفقرة 21-5) يوازي خسارة عقد من التقدم.

596 - وأفيد أنه في حين تتسم المنطقة بالسلام، فإن هناك تحديات مستمرة أمام التغلب على الفقر والتخلف، يكتسي دعم البرنامج أهمية قصوى لمعالجتها. وأشار أحد الوفود إلى القيود التي تواجه تنفيذ الخطة البرنامجية لعام 2024 بسبب عوامل خارجية، منها الجائحة والأزمات المحلية الأخرى والتضخم. وشدد وفد آخر على أهمية مواصلة تعميم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديلات البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، وطلب توضيحا بشأن الأثر السلبي للجائحة على الانتعاش الإقليمي البطيء،

ومدى قدرة البرنامج على تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وبشأن ما إذا كانت هناك أي عقبات متوقعة أمام التنفيذ.

597 - وأبرزت عدة وفود أهمية العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن النساء تأثرن تأثراً غير متناسب بالمصاعب الاقتصادية التي فرضتها الجائحة وببطء الانتعاش، وأعرب عن تقديره للتدابير المتخذة لإدماج منظور جنساني في الأنشطة التنفيذية للبرنامج ومنجزاته المستهدفة ونتائجه. وأعرب وفد آخر عن تأييده لتركيز اللجنة على إدماج منظور جنساني في جميع أجزاء التقرير. وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022 في إطار البرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية، أحاط الوفد نفسه علماً بالسياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني. وأعرب وفد آخر عن دعمه لعمل البرنامج الفرعي 5، المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة.

598 - وطلب توضيح بشأن النهج الذي ستتبعه اللجنة لضمان تحقيقها نتائج مهمة في جميع البرامج الفرعية.

599 - ولأحظت مجموعة من الوفود أن البرنامج شامل ويغطي عدداً لا يحصى من القضايا التي تؤثر على المنطقة. وأعرب أحد تلك الوفود عن رأي مفاده أن البرنامج يعكس العديد من المواضيع التي نوقشت في برامج أخرى، بما في ذلك دعم إضفاء طابع دولي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما ورد في التقرير (الفقرة 21-23 أ)) والدعم المتاح للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدعم المقدم لمواجهة التحديات التي تعترض البلدان المتوسطة الدخل، كما ورد في تصدير التقرير. وسلط وفد آخر الضوء على القضايا الواسعة النطاق التي يغطيها البرنامج، بما في ذلك تمويل التنمية، والتجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية، والمساواة بين الجنسين، والشيخوخة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

600 - وأعرب عن دعم عمل اللجنة لمواصلة النهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك اتخاذ تدابير شاملة وكلية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المرافق والاستفادة من الترتيبات التيسيرية المعقولة.

601 - وأبرز أحد الوفود أهمية إيجاد البنى التحتية الإنتاجية من خلال الابتكار وتطوير التكنولوجيات الجديدة والحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في الميدان الرقمي، ورحب بعمل اللجنة في هذا المجال. وعلق على النماذج المختلطة لعقد حلقات العمل ولمشاركة وتبادل المعلومات، وطلب مواصلة اتباع الوسائل المبتكرة لتقديم المساعدة التقنية. ورحب وفد آخر بمواصلة تعزيز التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كجزء من البرنامج، كما ورد ذكره في التقرير (الفقرة 21-3).

602 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الغرض من البرنامج الفرعي هو ضمان الإنتاج من خلال الابتكار وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

603 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التنمية الاجتماعية والمساواة، رحب أحد الوفود بالأداء البرنامجي في عام 2022 والدعم المقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هايتي من أجل وضع خطة لتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالحماية والنهوض الاجتماعيين، وطلب مزيداً من التوضيحات بشأنها. وطلب الوفد توضيحاً عما إذا كانت اللجنة تنظر في اتخاذ أي تدابير أو إجراءات إضافية لتعزيز الدعم المقدم إلى هايتي في هذا المجال وفي مجالات أخرى. وفيما يتعلق بالنتيجة 1 من النتائج المقررة لعام 2024 في إطار البرنامج الفرعي نفسه، لاحظ الوفد انخفاضاً في عدد الموظفين الوطنيين الذين زادت قدرتهم على وضع سياسات اجتماعية مبتكرة قطاعية ومتعددة القطاعات من 121 موظفاً في عام 2022 (عدد فعلي) وصولاً إلى هدف مقرر حدد بـ 115 موظفاً لعام 2024. وشدد وفد آخر على التركيز على البرنامج الفرعي 4،

التنمية الاجتماعية والمساواة، وأشار إلى أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تحسين الرفاه العام لشعوب المنطقة وتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

604 - وسلطت عدة وفود الضوء على عمل البرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية. وفيما يتعلق بالفقرة 21-104 من التقرير، رُئي أن الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) ضروري للوصول إلى المعلومات العامة وإلى العدالة البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأشار إلى دوره في توليد وتعزيز الدعم للمدافعين عن البيئة. وأعربت الوفود نفسها عن التزام بلدانها باتفاق إسكاسو وتنفيذه، بما في ذلك التصديق عليه في عام 2022.

605 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 11، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي، والبرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، أُفيد أن التنفيذ الكامل لهذين البرنامجين الفرعيين سيسهم في تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام في المنطقة.

606 - وفي حين أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الاستشارية والرقابية لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، فقد علق أحد الوفود على توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية الواردة في المرفق الثاني للتقرير. وأُفيد أن البرنامج ينبغي أن يجري استعراضاً لأنشطته على الصعيد القطري، ويستحدث آلية محسنة للتخطيط لعمله القائم على المشاريع في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات، وتنسيقه ورصده، ويضع خطة استراتيجية داخلية مفصلة تحدد دوره ومسؤوليته المتوخاة.

الاستنتاجات والتوصيات

607 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأكدت على أهمية دورها في كفالة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً للولاية المسندة إليها.

608 - وأقرت اللجنة بتأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأشادت بجهودها المبذولة لتعزيز وإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل ضمان تنفيذ البرامج بمزيد من الفعالية، حسب الاقتضاء.

609 - وأشادت اللجنة بجهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعملها مع بلدان المنطقة لاستكشاف التدابير وزيادة الوعي من أجل معالجة ومكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة التي تفاقم بسبب تأثير جائحة كوفيد-19.

610 - وكررت اللجنة تأكيد الحاجة إلى تعزيز الإجراءات المنسقة الرامية إلى تعزيز التكامل، والانتعاش الاقتصادي الشامل والقادر على الصمود، والتنمية المستدامة في المنطقة، مع مراعاة المنظور الجنساني، وفقاً لولاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

611 - ورحبت اللجنة بعقد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاجتماعات عبر الإنترنت وفي شكل مختلط مما يسر تنفيذ البرامج عن طريق تسهيل سبل الوصول إلى الاجتماعات

والمشاركة فيها، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة على مواصلة ضمان إشراك جميع الدول الأعضاء مع الاعتراف بالقيود التي تواجهها عدة دول أعضاء فيما يتعلق بالوصول إلى المنصات الافتراضية والمشاركة فيها.

612 - وأشادت اللجنة بخطط اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى زيادة عملها في مجال الحماية الاجتماعية مع تعزيز السياسات الصحية والتعليمية، إضافة إلى الإدماج المهني والاجتماعي، وفقاً لولايتها.

613 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السريدي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بالتعديل التالي:

التوجه العام

الفقرة 21-8

يستعاض عن عبارة "ومع منظمات البلدان الأمريكية والبلدان الإيبيرية - الأمريكية" بعبارة "ومع منظمات البلدان الأمريكية والبلدان الإيبيرية - الأمريكية وغيرها من المنظمات ذات الصلة".

البرنامج 19

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

614 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2023 في البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 22)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

615 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) البرنامج وردت على الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق أثناء نظرها فيه.

المناقشة

616 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج وللعمل الذي اضطلعت به الإسكوا.

617 - وسلط أحد الوفود الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الإسكوا في دعم التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وأعرب الوفد عن تقديره لالتزام الإسكوا بالتنمية الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع، مع إيلاء الاعتبار بشكل خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، مثل النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

618 - وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية العمل الذي تقوم به الإسكوا وأعرب عن رأي مفاده أن هذا العمل يكتسي أهمية خاصة في سياق البلدان العربية.

619 - وأثنى أحد الوفود على العمل الذي تقوم به الإسكوا بقيادة رولا دشتي، وأعرب عن تقديره الكبير لتفاعلها الاستباقي مع المنطقة العربية ولدعمها لها. كما أشاد الوفد نفسه بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الإسكوا في المناقشات الإقليمية التي تجري بشأن الهجرة، وتمويل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معه، والحماية الاجتماعية والإدماج، ودعم الدول العربية الأعضاء في سعيها لتنفيذ خططها المتعلقة بالتنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وأيد وفد آخر هذا الرأي وأعرب عن دعمه للأهداف الرئيسية للبرامج الفرعية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الشاملة، والنمو الاقتصادي المنصف، والتنسيق المتصل بأهداف التنمية المستدامة.

620 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاقتراح انضمام جيبوتي للدول الأعضاء في الإسكوا، وأعرب عن أمله في أن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على طلب العضوية. وأشار الوفد إلى أن جيبوتي ستصبح البلد الحادي والعشرين في جامعة الدول العربية الذي يقيم علاقات مع الإسكوا، وأقر بأن ذلك يمثل تطوراً إيجابياً. وسلط الوفد نفسه الضوء على أن الولايات الأخيرة التي اعتمدت قد تركت تأثيراً مباشراً على عمل الإسكوا، ورحب بتركيز الإسكوا على أقل البلدان نمواً، تمشياً مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، باعتباره تطوراً إيجابياً أيضاً.

621 - وطُرح سؤال بشأن المخاطر والتحديات والفرص التي نظرت فيها الإسكوا عند إعداد خططها البرنامجية المقترحة لعام 2024.

622 - وأثنى أحد الوفود على استمرار الإسكوا في تعميم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

623 - وأكد أحد الوفود أن الإسكوا لا تزال تمثل مصدراً موثقاً للخبرات والبيانات الموثوقة التي يتم الحصول عليها من خلال مختلف أدوات محاكاة السياسات والمنتجات المعرفية. وأعرب الوفد نفسه عن استعداده لمواصلة التفاعل مع الإسكوا في مجالات تشمل التنويع الاقتصادي والتجارة والحماية الاجتماعية وتغير المناخ.

624 - وسلط أحد الوفود الضوء على إطلاق مرصد الإنفاق الاجتماعي في بلده وأعرب عن امتنانه لجهود الإسكوا وللعمل الممتاز الذي تقوم به دعماً لخطة التنمية في بلده وفي المنطقة العربية ككل.

625 - وطلبت إيضاحات وتفاصيل إضافية بشأن البرامج التي نفذتها الإسكوا لإقامة علاقات شراكة خارج نطاق الأمم المتحدة والأطر التقليدية الأخرى.

626 - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن ارتفاع النمو السكاني في المنطقة العربية سيؤدي إلى تكثيف الطلب على الموارد وسيطلب تعزيز القدرة على الصمود. وفي هذا السياق، رحب أحد الوفود بتركيز الإسكوا على المياه والطاقة والأمن الغذائي والأرصدة الجوية والتنبؤ بمخاطر المناخ. وأثنى الوفد نفسه على العمل الذي قامت به الإسكوا حتى الآن لتسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

627 - وسلط أحد الوفود الضوء على تعاونه الوثيق مع الإسكوا في مجال إدارة المياه ومكافحة تغير المناخ وغير ذلك من البرامج الهامة جداً، وأعرب عن تقديره للخبرة التي تتقاسمها مع البلدان العربية. وأيد وفد آخر هذا الرأي ورحب بالتقدم الذي أحرزته الإسكوا على مستوى قاعدة البيانات الرقمية المتعلقة بإدارة موارد المياه الجوفية.

628 - ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإسكوا في مجالات إدارة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري.

629 - وتساءل أحد الوفود عن سبب عدم وجود إشارة محددة للحلول المستمدة من الطبيعة في التكيف مع تغير المناخ في الخطة البرنامجية وعما إذا كانت هذه الحلول ستُدرج في الخطط المستقبلية. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كان هناك أي تفكير استشرافي بشأن الطرق التي يمكن أن يتبعها البرنامج ليشمل مبادرات رئيسية، مثل المبادرات المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة، عقب الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

630 - وسلط أحد الوفود الضوء على تعاونه مع الإسكوا، التي ساعدت بلده على اعتماد أطر سياساتية حيوية متصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة والشروع في تحليل العوامل الرئيسية المتسببة في الفقر والخيارات السياسية المتاحة.

631 - وفي سياق الإشارة إلى البرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، وإلى البرنامج الفرعي 3، الرخاء الاقتصادي المشترك، رحّب أحد الوفود بالأنشطة المتعلقة بتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتساءل عما إذا كانت هناك أي صلات أخرى بين هذين البرنامجين الفرعيين لتحقيق أفضل تأثير ممكن، على سبيل المثال، من خلال الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة أو إحراز تقدم في مجالات أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

632 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على الإسكوا لما تقوم به من عمل لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية وفقاً لولايتها.

633 - واعترفت اللجنة بأثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ برامج الإسكوا، وأشادت بجهودها الرامية إلى تعميم وإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لضمان تنفيذ البرامج بفعالية أكبر، حسب الاقتضاء.

634 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الإسكوا على أن تواصل، في حدود ولايتها، التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

635 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

البرنامج 20

حقوق الإنسان

636 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.24)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

637 - وعرضت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان البرنامج وأجابته، مع ممثل آخر للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

638 - شكرت الوفود المفوض السامي على عرض البرنامج وأعربت عن دعمها للعمل الذي يضطلع به في إطار البرنامج وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024.

639 - واعترف أحد الوفود بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) بوصفها الكيان الرائد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ووصفت الطبيعة الشاملة لعملها بأنها أساسية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. وأعربت أحد الوفود عن رأي مفاده أن الحق في العيش والحق في التنمية هما حقان رئيسيان من حقوق الإنسان. وأعربت الوفود عن دعمها لعمل مفوضية حقوق الإنسان في سياق التحديات الراهنة في العالم، بما في ذلك تزايد انعدام الأمن وأزمة المناخ وأزمة الغذاء. وشدد أحد الوفود على أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة للجميع على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن الاختلافات في النظم القانونية أو التراث الثقافي أو التقاليد أو الخلفيات الدينية.

640 - وأعربت أحد الوفود عن تقديره لمواصلة التركيز على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وحول العالم.

641 - وأعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في البرنامج المقترح، وأثنت على الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الشفافية، بما في ذلك ممارسة مناقشة الخطة البرنامجية في جنيف، التي اعتبرت مفيدة لبناء الثقة. وأعربت أحد الوفود عن قلقه من أن الخطة البرنامجية لا تتاح للاستعراض إلا قبل أيام قليلة من نظر لجنة البرنامج والتنسيق فيها، ويؤمل أن يتاح مزيد من الوقت لدراسة الخطط البرنامجية المقبلة.

642 - وأعربت أحد الوفود عن تقديره لما يتضمنه التقرير من عرض شامل واف. ولوحظ أن مفوضية حقوق الإنسان تنبّهت للتعليقات التي أبدتها أعضاء اللجنة في العام الماضي ونقحت البرنامج تتقيحا كبيرا ليعكس مناقشة بعض الولايات والمفاهيم الرئيسية، بما في ذلك الحق في التنمية والتدابير القسرية الانفرادية. وطلب أحد الوفود التقيد بالصياغة والصيغ الواردة في الصكوك الدولية المعترف بها والامتناع عن الإشارة إلى المفاهيم التي لم تحظَ باعتراف عالمي.

643 - وشدد أحد الوفود على أن ولاية مجلس حقوق الإنسان لن تُنفذ بفعالية إلا بموافقة البلد المعني وهو نهج مكثس في قرار الجمعية العامة 251/60.

644 - وشددت الوفود على أهمية إدراج الإشارات إلى التدابير القسرية الانفرادية في التقرير. وأعربت أحد الوفود عن قلقه لأن الإشارات إلى التدابير القسرية الانفرادية لم تحظَ بقدر أكبر من الأهمية في التقرير على الرغم من التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة، وطلب مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة. وشدد وفد آخر على أن الإشارات إلى التدابير القسرية الانفرادية تقتصر على قائمة من القرارات ذات الصلة وأن موضوع الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان لم يُدرس بما فيه الكفاية ويتطلب مزيدا من الاهتمام من جانب مفوضية حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالقرارات المدرجة، طرح أحد الوفود سؤالاً عن سبب عدم تضمين التقرير قراري الجمعية العامة 161/76 و 15/43، فضلا عن قراري مجلس حقوق الإنسان 21/37 و 5/45 بشأن التدابير القسرية الانفرادية. وطرحت الوفود أسئلة بشأن حالة الدراسة المزمع

إجراؤها بشأن آثار التدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان وما إذا كان لدى مفوضية حقوق الإنسان أي خطط في عام 2023 أو عام 2024 لاتخاذ أي مبادرات بشأن هذا الموضوع.

645 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل مفوضية حقوق الإنسان في السعي إلى ضمان المساواة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال عمل بعثات رصد حقوق الإنسان ولجان التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وأعرب عن رأي مفاده أن المساواة القوية أمر حاسم لتوفير العدالة للضحايا وردع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.

646 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن حقوق الإنسان، بوصفها الركيزة الثالثة للأمم المتحدة، هي حجر الزاوية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وشدد وفد آخر على المساهمات التي قدمها عمل مفوضية حقوق الإنسان دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

647 - وشدد أحد الوفود على أهمية أن يسترشد عمل مفوضية حقوق الإنسان بمبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم التجزئة من أجل الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، وأعرب عن تأييده لاستقلالية مفوضية حقوق الإنسان وهو ما رددته وفد آخر رحّب بحياد البرنامج وموضوعيته. وأعرب أحد الوفود عن رأي مخالف مفاده أن الزيادة في عدد آليات التحقيق والمقررين الخاصين لا تتسق مع اتباع مفوضية حقوق الإنسان نهجاً غير متحيز وغير انتقائي (الفقرة 24-2). وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تضطلع مفوضية حقوق الإنسان بولايتها بما يتفق بدقة مع قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وأن تعمل مفوضية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التمييز. وأوضح الوفد كذلك ضرورة أن تظل مفوضية حقوق الإنسان ملتزمة بتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء على قدم المساواة وبتضييق هوة الخلافات، وأعرب عن معارضته الشديدة للمعايير المزدوجة وتسييس قضايا حقوق الإنسان.

648 - وأشارت الوفود إلى أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجرى التأكيد أيضاً على أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، ووجهت دعوة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعادة الالتزام بمراعاة جميع حقوق الإنسان.

649 - وفيما يتعلق بمعالجة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، طرح أحد الوفود سؤالاً عما إذا كانت مفوضية حقوق الإنسان قد أجرت استعراضاً للأثر الاجتماعي والثقافي على البرنامج. وأعرب وفد آخر عن تقديره للتركيز على معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز باعتبارها من بين المجالات ذات الأولوية لعمل مفوضية حقوق الإنسان في بيئة ما بعد الجائحة، وشدد على أهمية البناء على تلك الجهود مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية.

650 - وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تقديره لمشاركة مفوضية حقوق الإنسان مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في تنفيذ مهمتها، بما في ذلك المجتمع المدني إلى جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والآليات الوطنية لحقوق الإنسان، في حين أعرب وفد آخر عن مخاوف إزاء عمل مفوضية حقوق الإنسان مع بعض المنظمات غير الحكومية التي لها انتماءات سياسية.

651 - وأعرب أحد الوفود عن الدعم للعمل الذي تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من أجل: مكافحة الفقر والتصدي للتمييز على جميع الأسس، بما فيها العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛ والنهوض بحقوق الطفل والمرأة؛ والتوعية بحقوق الإنسان؛ وتلبية حاجات الضعفاء إلى الحماية؛ ومعالجة الحالات التي تثير القلق دولياً، على نحو ما يحددها مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب وفد

آخر عن تقديره للعمل المضطلع به لمتابعة التوصيات المتعلقة بهيئات المعاهدات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

652 - والثُمست معلومات عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وعن التقدم الذي أحرز.

653 - وفيما يتعلق بالحق في التنمية، شدد أحد الوفود على أنه لا يعترف بهذا الحق، وعلى أن الالتزامات بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من بين أمور أخرى، ينبغي ألا تتوقف على مستوى التنمية أو تتطلب إلغاء الديون أو تحويل الموارد. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تعزز جميع أنواع حقوق الإنسان بطريقة متوازنة، وأن تعطي الأولوية لتطلعات البلدان النامية، وأن تركز أكثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وأن تساعد البلدان النامية على تعزيز بناء قدراتها في مجال حقوق الإنسان، على أساس موافقة البلدان المعنية. وأعرب وفد آخر عن تأييده لإدراج إشارات إلى الحق في التنمية في التقرير وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك يشكل أساسا ضروريا لتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي من العهدين الدوليين الآخرين.

654 - وطلب أحد الوفود معلومات عن الكيفية التي تعكس بها الخطة البرنامجية أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين أضعف الفئات، بما في ذلك السكان الأصليين، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملو صفات الجنسين، والتدابير المتخذة لحماية البيئة. ورحب وفد آخر بالإشارة إلى إدراج القضايا الجنسانية في الخطط التشغيلية لمفوضية حقوق الإنسان ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

655 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن نتائج التقييمات التي لم تنتظر فيها الدول الأعضاء ولم تؤيدها ينبغي ألا تدرج في البرنامج أو تحدّد اتجاهه.

656 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأشكال الافتراضية والمختلطة قد سمحت للأمم المتحدة بالعمل بفعالية خلال جائحة كوفيد-19، ولكن نظرا للعودة إلى العمل حضوريا، ينبغي أن تكون الأشكال الافتراضية والمختلطة مجرد طرق عمل مساعدة. ومواصلة العمل بهذه الطريقة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان، يجب أن توافق عليها مجالس إدارة الأمم المتحدة ذات الصلة. وشدد وفد آخر على أن البلدان لا تتمتع جميعها بالمساواة في الوصول إلى المنصات المختلطة أو الإلكترونية، وأعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي اعتبار تلك الأشكال شاملة للجميع تماما.

657 - وفي سياق التوجه العام، رحبت الوفود بإدراج عناصر مختلفة، بما في ذلك الإشارات إلى خطة عام 2030 (الفقرة 24-6)، والدعم التنظيمي للاستعراض الدوري الشامل (الفقرة 24-7)، والإشارة إلى المنظور الجنساني (الفقرة 24-12). ورحب أحد الوفود بإدراج إشارات إلى المنظور الجنساني (الفقرة 24-12) وإدماج منظور الإعاقة (الفقرة 24-13).

658 - غير أنه أعرب عن القلق إزاء إدراج عبارة "توفر إرادة سياسية لدى الدول للعمل مع البرنامج" كعامل خارجي (الفقرة 24-11 (أ))، وأعرب عن رأي مفاده أن الدول ذات السيادة ليست عاملا خارجيا بالنسبة لمفوضية حقوق الإنسان.

659 - وفيما يتعلق بالفقرة 24-15، طرح أحد الوفود سؤالاً طلب توضيحاً بشأن الأثر الإيجابي المستمر لاستخدام التكنولوجيات الجديدة وزيادة المشاركة الافتراضية، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة الوفود في الاستعراضات الدورية الشاملة وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في دورات مجلس حقوق الإنسان.

660 - وفيما يتعلق بالولايات التشريعية الواردة في الفقرة 24-16، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن إدراج قرارات لا تتعلق مباشرة بحقوق الإنسان، وهي قرارات الجمعية العامة 1/67 و 262/70 و 70/76 وقراري مجلس الأمن 2282 (2016) و 2558 (2020).

661 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (أ)، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أعرب أحد الوفود عن تقديره لمساهمته في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ورُحِّبَ وفد آخر بالنتائج المقررة للبرنامج الفرعي لكفالة إدماج فهم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء ولاية إدراج وضع إطار لرصد اتجاهات الحيز المدني المقدم كمقياس أداء لعام 2024 للنتيجة 1، وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف النتيجة 1. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن رأي مفاده أن بناء القدرات ينبغي ألا يوفر إلا بناء على طلب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين دون التعدي على السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، بالإشارة إلى النتيجة 2. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن مقياس الأداء للنتيجة 2، "زيادة قدرة البرلمانيين والسلطات الوطنية".

662 - وطرح أحد الوفود أسئلة بشأن الإحالة إلى ورقة عناصر (الفقرة 24-30) ومحتواها وعملية إعداد هذه الورقة، وتساءلت على وجه الخصوص عن طبيعة أي مشاورات أجريت. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن إدراج الإشارة إلى شبكة عالمية من الجهات الفاعلة في إطار النتيجة المقررة 3 (الجدول 24-5). وفيما يتعلق بالجدول 24-6، طلب وفد آخر توضيحاً بشأن إدراج تعزيز نظم الحماية الوطنية، ومجالات حقوق الإنسان وبناء المؤسسات في إطار فرع المواد التقنية، وإدماج جوانب حقوق الإنسان في مجالات التنمية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والحوكمة، وسيادة القانون، في الفرع المتعلق بالمنجزات المستهدفة الفنية من قائمة المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024 للبرنامج الفرعي.

663 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، أشار أحد الوفود إلى أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومتراصة، واقترح في هذا الصدد الاستعاضة عن كلمة "تشجيع" بكلمة "تعزيز" في الفقرة 24-35 (د). واستوضح وفد آخر عن سبب كون مقياس الأداء للنتيجة 2 (الشكل الثاني من الباب 24) لعام 2024 أدنى من النتيجة الفعلية لعام 2022.

664 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، التمسست الوفود مزيداً من المعلومات عن برنامج الزمالات المشار إليه في النتيجة 1 (الشكل الرابع من الباب 24). وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن معنى مقياس الأداء لعام 2024 للنتيجة 2 (الجدول 24-10). وتساءل وفد آخر عما إذا كان من المقرر القيام بنشاط أو تدبير محدد بالنسبة للنتيجة 2.

665 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، رُحِّبَ أحد الوفود بالدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وبالعمل النشط مع جميع الجهات الفاعلة (الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها). وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن عدداً كبيراً من دورات هيئات المعاهدات وموظفيها قد خُصِّص لتجهيز البلاغات الفردية، مما أثر تأثيراً خطيراً على عمل هيئات

المعاهدات عند النظر في تقارير امتثال الدول الأطراف وعلى الحالة الراهنة للبلاغات المتراكمة التي تعالج من خلال إدخال تغييرات على الإجراءات والمعايير وأساليب العمل، ولذلك اقترح حذف النتيجة. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الأداء المستهدف لعام 2024 للنتيجة 2 (الشكل السابع من الباب 24)، وما إذا كان يمكن إدراج هدف أكثر طموحاً. وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 3 للبرنامج الفرعي، شدد أحد الوفود على أنه ينبغي لهيئات المعاهدات أن تستخدم جميع اللغات الرسمية الست، وليس فقط لغات العمل على أساس الصعوبات المالية والتقنية. وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة الفنية للبرنامج الفرعي (الجدول 24-13)، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا ينبغي توفير التشاور والمشورة والدعوة إلا بناء على طلب الدول الأعضاء، وينبغي ألا يتجاوز جمع البيانات ذات الصلة ولاية هيئات المعاهدات.

666 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتوفير التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال الخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني الثنائية المتفق عليها في الفقرة 24-76 وتعزيز القدرات الوطنية على ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى قوانين وأنظمة وسياسات فعلية ومواجهة التحديات التي تعترض سبيل الأعمال الكامل لحقوق الإنسان الواردة في الفقرة 24-77. وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1 لعام 2024، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن تقديم البيانات ينبغي أن يكون على أساس طوعي فقط وأنه ينبغي بالتالي حذف النتيجة. وأعرب الوفد نفسه أيضاً عن رأي مفاده أن المنجزات المستهدفة المتمثلة في تقديم الدعم التقني والخدمات الفنية وخدمات الأمانة إلى البعثات القطرية المدرجة تحت بند التشاور والمشورة والدعوة، والمنجزات المستهدفة المدرجة تحت بند قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية لم يصدر بها تكليف وينبغي حذفها من الجدول 24-15.

667 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، شدد أحد الوفود على أهمية مجلس حقوق الإنسان بوصفه المحفل الرئيسي للتعاون والحوار وتوافق الآراء بشأن حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييده للتدابير الرامية إلى تعزيز عمله، في حين أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن آلية الاستعراضات الدورية الشاملة هي الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الإحاطات التي يقدّمها أمين المجلس إلى المنظمات غير الحكومية، المدرجة في الجدول 24-17 تحت بند التشاور والمشورة والدعوة، لم يصدر بها تكليف وينبغي حذفها.

668 - وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أعربت الوفود عن آرائها وطرحَت أسئلة تتعلق بموارد مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك الموارد الخارجة عن الميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

669 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 21

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

670 - في الجلسة الثانية عشرة المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 ((A/78/6 (Sect.25)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2023/9).

671 - وعرضت ممثلة الأمين العام البرنامج وأجاب، مع ممثلات أخريات للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

672 - أعربت الوفود عن تأييدها للعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، بما في ذلك جهودها الرامية إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص ذوي الإعاقة وعديمي الجنسية، وهو عمل يشكل إحدى أولويات الأمم المتحدة في إطار الركيزة الإنسانية. وأقر عدد من الوفود بالدور الحيوي الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية التي تُعنى بحماية تلك الفئات من الأشخاص، ولا سيما في سياق استمرار أزمة الهجرة واللاجئين التي تؤثر على الكوكب بأسره تقريباً. وجرى الإشارة إلى أن المفوضية تواصل أداء مهامها الهامة بنجاح في ظل الظروف الصعبة الراهنة، وإلى أن النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم تجبر مئات الآلاف من الأشخاص على مغادرة أماكن إقامتهم الدائمة بحثاً عن الحماية. وأعربت الوفود عن دعمها للمفوضية وعن عزمها التعاون معها لمساعدتها على تحقيق خططها البرنامجية لعام 2024.

673 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعرض الوثيقة ومحتواها مشيرة إلى أنها شاملة وموجزة ومنطقية. وطلب توضيح بشأن الكيفية التي تعكس بها النتائج المقررة لعام 2024 تأثير الحرب في أوكرانيا، التي رفعت مستوى التشريد القسري مما أثر على عمل المفوضية.

674 - ورأت بعض الوفود أن عمل المفوضية يكتسي أهمية بالغة لأنه يدعم الدول في سعيها لحماية ومساعدة ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين أجبروا على الفرار نتيجة للنزاع المسلح والاضطهاد والتمييز وحالة الطوارئ المناخية. وتم تشجيع المفوضية على دعوة الدول إلى الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، ودعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى تقديم دعم مالي أكبر للبلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين، والاستجابة السريعة للآزمات الإنسانية الجديدة، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاع.

675 - وشدد أحد الوفود على أهمية أن تؤدي المفوضية مهامها مع الامتثال الصارم للولايات الموكلة لها، ومبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة، والقانون الدولي. وشدد الوفد أيضاً على الأهمية البالغة لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل منصف وعلى نحو يمكن توقعه بين الدول الأعضاء والأطراف المعنية، وأشار الوفد إلى أن معالجة الأسباب الجذرية للتشرد ضرورة لإيجاد حلول دائمة.

676 - وشدد وفد آخر على أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء التشرد، بما في ذلك تغير المناخ والتدابير القسرية الأحادية الجانب، وعلى أهمية تعزيز الشراكة من أجل التنمية المستدامة. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي

للمفوضية أن تركز على مهامها الأساسية، وأنه ينبغي الحفاظ على الطابع الإنساني لعملها تقادياً للتسييس. وأعرب الوفد عن قلقه البالغ من إساءة معاملة اللاجئين أثناء العبور، وأشار إلى أن منع العنف الجنسي والجنساني، والعنف ضد الأطفال، بما فيه العنف الجنسي، والتخفيف من حدتهما والتصدي لهما، أمر في غاية الأهمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تدعو المفوضية إلى التوقف عن ممارسة نقل اللاجئين إلى قارات أخرى.

677 - ولاحظ أحد الوفود بأسف أن قائمة من البلدان تخضع لتدابير قسرية أحادية الجانب مفروضة بصورة غير قانونية، مما يؤثر على سرعة تقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى أكثر الضحايا ضعفاً. وفي هذا الصدد، استفسر الوفد عما تعترض المفوضية القيام به لرفع الجزاءات المفروضة، ولتنفيذ الإعفاءات لأسباب إنسانية بشكل كامل.

678 - وأشار أحد الوفود إلى أن ولاية المفوضية تتضمن تقديم المساعدة لإدماج اللاجئين في المجتمعات المحلية وإعادتهم إلى أوطانهم وعودتهم وإعادة توطينهم. وقال الوفد إن عرض الحلول الدائمة للاجئين في الخطة البرنامجية وتغطيتها غير كافيين، وأعرب عن أمله في أن تعكس البرامج المقبلة مجالات عمل المفوضية الأخرى. وتم التشديد على العبء الثقيل الذي تتحمله الدول المضيفة للاجئين من حيث التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والبنى التحتية والمياه، وتم الإعراب عن رأي مفاده أن برامج المفوضية تحتاج إلى حشد الموارد اللازمة لتلبية طلبات البلدان المضيفة، ولا سيما في مجال تطوير البنى التحتية، مثل بناء المدارس ومرافق الرعاية الصحية، لفائدة اللاجئين والمجتمعات المحلية على حد سواء. ورغم الاعتراف بالجهود التي تبذلها المفوضية لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية، رأى أحد الوفود أن تلك الموارد غير كافية لتلبية الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين. وسلط الوفد الضوء على البعد الإقليمي للمسألة، ولاحظ أن اللاجئين كثيراً ما يكون لهم تأثير على أكثر من بلد واحد، وشدد في هذا الصدد على أهمية المشاريع الإقليمية.

679 - وأشار أحد الوفود إلى خطورة حالة اللاجئين في العالم. فقد ارتفع مجموع عدد المشردين قسراً ليصل إلى 103 ملايين شخص، مما يثير العديد من المخاطر. وجرت الإشارة كذلك إلى أن البلدان النامية تستضيف أكثر من 80 في المائة من اللاجئين. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج اللاجئين في الخطط المتصلة بالجائحة والخطط الاقتصادية للدول المضيفة، وأنه ينبغي للمفوضية أن تشجع البلدان المتقدمة النمو على تقديم المزيد من الدعم للاجئين وللبلدان المضيفة.

680 - وفيما يتعلق بإعلان ياوندي بشأن الحلول في سياق التشريد القسري المتصل بأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى، أشار أحد الوفود إلى الصعوبات التي تتم مواجهتها في مخيمات اللاجئين من حيث الحصول على الخدمات الطبية، وتوفير الغذاء والمأوى، واحتمال حدوث توترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين بسبب نقص التمويل واستقرار اللاجئين خارج مواقع الإيواء.

681 - وقال أحد الوفود إن ملاك موظفي المفوضية ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وتنوعاً، وأعرب عن أمله في أن تزداد نسبة الموظفين من البلدان النامية والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة.

682 - وأكدت الرئيسة على أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، ودعت اللجنة إلى التركيز في المناقشة على الجزء ألف من البرنامج.

683 - أما فيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، فقد رحب أحد الوفود بإشارة البرنامج إلى الدور الذي يضطلع به الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لإيجاد حلول مستدامة للاجئين. وأشار أحد الوفود إلى أنه

يتطلع إلى المنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023 وإلى الفرصة التي سيتيحها لعمل المفوضية والدول الأعضاء ومختلف فئات المجتمع لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق.

684 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لولاية المفوضية ولتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وأقر بأهمية الحماية في المساعدة الإنسانية وفي ولاية المفوضية، وأشار إلى البيئة المعقدة التي تعمل فيها المفوضية. وسلط الوفد الضوء على التحديات المتصلة بالأمن التي تواجهها المفوضية، ولا سيما في سياق النزاعات المسلحة، فضلا عن مخاطر العنف التي يتعرض لها موظفو المفوضية. وأشار الوفد أيضا إلى التحديات المالية التي تواجهها المفوضية، وذكر بأهمية تزويدها بدعم مرن ويمكن التنبؤ به، مسلطاً الضوء على التزامه بتقديم تمويل متعدد السنوات يبلغ 30 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.

685 - وأشار أحد الوفود إلى أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 يشكلان الأساس القانوني الرئيسي للنظام الدولي لحماية اللاجئين. وقال الوفد إن عمل المفوضية ينبغي أن يسترشد بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إلى جانب تعزيز التعاون مع الدول وغيرها من الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، ذكر الوفد بأن أحكام الاتفاق ليست ملزمة قانوناً، وأشار إلى أنه من المهم مواصلة أنشطة المفوضية مع القوانين والسياسات الوطنية للدول المتضررة.

686 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-25 (د) من الخطة البرنامجية المقترحة، شدد أحد الوفود على ضرورة التقيد بالشروط المتفق عليها بين الحكومات عند إعداد الخطط البرنامجية.

687 - وفي سياق الإشارة إلى الفقرة 3-25 (و)، لاحظ أحد الوفود بارتياح أن تعزيز حماية المشردين داخليا قد ذكر في الخطة البرنامجية، وتساءل عن الطريقة التي تتيح للبرنامج جني أكبر فائدة من الاستعراض المستقل للاستجابات الإنسانية للتشرد الداخلي الذي أجرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومن الدروس المحتمل استخلاصها من ذلك.

688 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية العمل الذي تضطلع به المفوضية لضمان توفير الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، وشدد على أهمية التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن، وفي هذا الصدد، سأل عن الإجراءات المتوخاة لتعزيز نظم اللجوء الوطنية على الصعيدين العالمي والإقليمي. ورحب وفد آخر بالتزام المفوضية بتخصيص أكثر من نسبة 25 في المائة من نفقاتها للمستجيبين المحليين والوطنيين، وشدد على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمعات المدنية المحلية.

689 - وفي سياق الإشارة إلى افتراض التخطيط بأن توفر التمويل الطوعي من الجهات المانحة سيمكّن المفوضية من تلبية كامل الاحتياجات المدرجة في الميزانية للاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، كما ورد في الفقرة 25-6 (هـ)، طلب أحد الوفود من المفوضية أن تقدم تفاصيل عن الجهود التي تبذلها لتشجيع التبرعات.

690 - وفي سياق الإشارة إلى الفقرة 25-7، لاحظ أحد الوفود بارتياح أن الخطة البرنامجية قد تضمنت إشارة إلى "مبدأ المشاركة"، وطلب توضيحاً بشأن علاقة المفوضية بمحوري اللاجئين وآليات التفاعل معهم. وفيما يتعلق بالشركاء في تنفيذ البرامج، طُلب إلى المفوضية أن تقدم مزيداً من المعلومات عن مساهمتها أمام السكان المتضررين وعن جهودها الرامية لإضفاء طابع محلي على عملياتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات التي يقودها لاجئون. وفي سياق الإشارة إلى الفقرة نفسها، أشار وفد آخر إلى تزايد ضرورة والحاجة الملحة

إلى العمل بنشاط لاجتذاب موارد من الجهات المانحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية، وطلب الوفد توضيحاً بشأن العمل المقترح القيام به في هذا المجال.

691 - وفيما يتعلق بالفقرتين 9-25 و 10-25، أعرب عن دعم التزام المفوضية بمراعاة المنظور الجنساني وإطار إدماج منظور الإعاقة للتخفيف من احتياجات أشد الفئات ضعفاً. وفيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني، أشار أحد الوفود إلى ضرورة توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والمأوى الآمن والمعونة القضائية، من جملة خدمات أخرى، وطلب توضيحاً بشأن ما إذا كانت المفوضية تعتزم التنسيق مع الشركاء المحليين والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتوفير هذه الخدمات الأساسية. وطُرح سؤال عن توفير الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين للمستفيدين. وشدد أحد الوفود على أهمية أن تتناول الخطة البرنامجية هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بالتجاوزات المحتمل أن ترتكبها جهات فاعلة في المجال الإنساني. وفيما يتعلق بالفقرة 9-25، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تغيير صياغة مصطلح "العنف الجنسي والجنساني" ليصبح "العنف الجنسي ضد النساء والفتيات".

692 - وفي سياق الإشارة إلى الدعم القوي لولاية مفوضية شؤون اللاجئين، التي تتحمل المسؤولية الفريدة والحيوية المتمثلة في حماية العدد المتزايد باستمرار من الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين أُجبروا على ترك ديارهم، رَحَّب أحد الوفود بجهود الابتكار التي بذلتها المفوضية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، ولا سيما باستخدام الأدوات الرقمية لتقديم الخدمات في مجالات الخدمات الصحية عن بُعد والتعليم وإقرار صفة اللاجئ والدعم المقدم على شكل مساعدات نقدية. وجرى الترحيب بالجهود التي بذلتها المفوضية للابتكار ولرقمنة بعض أنشطتها في أعقاب الجائحة. وفي الوقت نفسه، تم التشديد على أهمية حماية بيانات المستفيدين. ورَحَّب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية لتقليص أثرها البيئي، سواء من حيث إدارتها أو الأنشطة التي تنفذها، وأشار كذلك إلى تأييده لزيادة استخدام المساعدة المالية المباشرة (النقدية) باعتبارها وسيلة أكثر استدامة لدعم المتلقين وأكثر حفاظاً على كرامتهم.

693 - وفيما يتعلق بأنشطة التقييم، رَحَّب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية لمراعاة نتائج التقييمات والدروس المستفادة منها أثناء إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، وطلب توضيحاً بشأن الاستراتيجيات القطرية التي سيتم تقييمها في عام 2024. وفي سياق الإشارة إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن كيفية نظر المفوضية إلى تقاسم العمل والمسؤوليات مع تلك الجهات الفاعلة، مع الحفاظ على ولايتها المتعلقة بحماية اللاجئين في السياقات التي لا تكون فيها الأزمات حادة ولكنها تظل تتطلب تلبية احتياجات متعلقة بالحماية. ولوحظ أن المفوضية تضطلع بأنشطة عملياتية عالمية هامة، حيث تمثل الموارد من الموظفين نسبة تصل إلى 30 في المائة من الموارد، وجرى الإشارة في هذا الصدد إلى أن أنشطة التقييم ينبغي أن تتناول أيضاً كيفية جعل العمليات أكثر فعالية وكفاءة.

694 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2022، أثنى وفد على الجهود التي تبذلها المفوضية لمساعدة 13,3 مليون شخص مشمولين باختصاصها و 5 ملايين طفل في حالات الطوارئ.

695 - وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2024، النتيجة 1: تعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وتوفير حلول دائمة لهم عن طريق التسجيل الفردي، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 19-25 وأعرب عن دعمه القوي لجهود المفوضية، التي تجاوز أدائها هدفها المقرر بما عدده 2,5 مليون بالنسبة لعدد اللاجئين وطالبي

اللجوء الذين تلقوا خدمات التسجيل والتوثيق في عام 2022، وطلب الوفد توضيحاً بشأن الصعوبات المحددة التي تواجهها تلك العملية.

696 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 المخطط لها: توفير الحلول من خلال إتاحة إعادة التوطين للاجئين المعرضين للخطر، أشار أحد الوفود بقلق إلى انخفاض معدل الأداء الفعلي المتصل بعدد اللاجئين المعاد توطينهم في عام 2022 مقارنة بالهدف المقرر. وأشار الوفد إلى الهدف المقرر المتمثل في إعادة توطين 100 000 شخص، واستفسر عن الخطط الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. وأشار وفد آخر إلى أسباب العجز عن تحقيق الهدف المقرر في عام 2022 وتساءل عما إذا كانت أسباب أخرى، مثل التحديات المؤسسية أو التمويلية، قد أثرت أيضاً على تنفيذ ولاية المفوضية. وفيما يتعلق بالشكل الثالث من الباب 25، لوحظ أن الرسم البياني يبين عدد اللاجئين المعاد توطينهم الذين غادروا ليعاد توطينهم في بلدان ثالثة، وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن التدابير التي تتخذها المفوضية لتشجيع عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم.

697 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-27 والمنجزات المستهدفة المدرجة في الجدول 25-1، استفسر أحد الوفود عن التدابير التي تتخذها المفوضية لتشجيع التعايش السلمي بين اللاجئين والسكان المحليين، وتوسيع نطاق الشراكات مع صندوق بناء السلام أو برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، دعماً للاجئين.

الاستنتاجات والتوصيات

698 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 22

اللاجئون الفلسطينيون

699 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والمعلومات عن أداء البرنامج لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 26)).

700 - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

701 - شكرت عدة وفود ممثلي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على حضورهم الشخصي وعرضهم الافتراضي للخطة البرنامجية الشاملة لعام 2024. وشدد المندوبون على دعمهم لولاية الوكالة وأنشطتها، مع التسليم بدورها الحاسم كقوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو دور لا يمكن للوكالة أن تستمر في الاضطلاع به دون دعم مالي دولي كاف. وبذلك أعاد أحد الوفود تأكيد التزامه بتقديم الدعم المالي، بما في ذلك التمويل المرن والمتعدد السنوات للأونروا، وذلك بمبلغ 14 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات، حيث من المهم الحفاظ على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للأونروا حتى تتمكن من القيام بعملها بفعالية. وجرى دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة من أجل

زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، قرر وفد آخر تخصيص تبرعات للأونروا بمبلغ إجمالي قدره 10 ملايين دولار للفترة حتى عام 2026. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة المساهمة بما يعادل 33 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة لعام 2023.

702 - وفيما يتعلق بإدماج منظور جنساني، أثنت الوفود على الوكالة لما تقوم به من عمل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها الفرعية الستة وتركيزها بوجه خاص على إدماج اللاجئين ذوي الإعاقة. وأُشيد أيضا بالجهود المتواصلة الرامية إلى تقليل التأثير السلبي للقيود المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولا سيما على تعليم الأطفال والشباب. وفي هذا السياق، رحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تطوير الأدوات الرقمية ومن أجل الاستثمار في إمكانية الوصول إليها، فضلا عن جهودها الجارية في مجال الرقمنة. وفي الوقت الذي تم فيه دعم تطوير منصة التعلم الرقمي الجديدة، وُجّه انتباه الوكالة إلى أهمية مواصلة التحلي باليقظة فيما يتعلق بحماية البيانات وسلامة الشباب على الإنترنت. والتُمست معلومات عن هذا الجانب من جوانب حماية البيانات وعن التدابير التي ستتخذ في المستقبل في هذا الصدد.

703 - وقّيم أحد الوفود تقييما إيجابيا أنشطة الوكالة الرامية إلى تقديم الدعم للملايين من أشد الناس ضعفا. ورأى الوفد أن الوكالة، منذ إنشائها في منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، ظلت مصدرا متخصصا رئيسيا لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، التي تشمل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية الأولية والتعليم. ولوحظ أن جهود الأونروا تسهم في تحقيق الإمكانات البشرية للمشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف صعبة. وأشار أيضا إلى التركيز الابتكاري لأنشطة الوكالة، الذي يمكن من تحسين نوعية الخدمات المقدمة وطابعها غير المنقطع، فضلا عن كفاءة الاستجابة المرنة للظروف المتغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل معيارا استراتيجيا لعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، يستحق اهتماما خاصا. وعلاوة على ذلك، أقر الوفد بأهمية برامج الوكالة لتنمية قدرات الموظفين، التي أسهمت، من ناحية، في تعميم عمل الأخصائيين، وأدت من ناحية أخرى إلى زيادة المؤشرات النوعية والكمية لعملهم، فضلا عن اتباع نهج متكامل لحل المهام ذات الأولوية. وفي الوقت نفسه، حث الوفد الأونروا على الانتباه إلى الزيادات في النفقات المالية، التي تؤدي إلى زيادة العبء على ميزانية الوكالة. وأشار إلى أن الكفاءة ينبغي أن تكون المعيار الرئيسي لهذه السياسة العامة، لا سيما في سياق الديون القائمة والنقص العام في الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج.

704 - وأعرب وفد آخر عن تأييده للخطة البرنامجية، حيث اعتُبر أن من المصلحة الجماعية أن تكون وكالة الأونروا قوية وفعالة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الأونروا لا غنى عنها بالنسبة للأشخاص المعوزين - وأنها مرتكز للاستقرار العام في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن خدمات الوكالة، ولا سيما مدارسها ومرافقها الصحية، تشكل شريان حياة لواحد من أشد مجتمعات اللاجئين ضعفا، وأن الوكالة تحافظ أيضا على الشعور بالأمل لدى غالبية الشباب في المنطقة. وأكد الوفد من جديد، بوصفه داعما قويا للوكالة، مساهمته المستمرة في تحقيق التمويل الكافي، أخذا في الاعتبار أن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به أمر حاسم لعمل الوكالة، على النحو الذي تم التأكيد عليه خلال مؤتمر التبرعات الذي عقد مؤخرا. ورأى الوفد نفسه أنه ما دامت أزمة اللاجئين الفلسطينيين لم تحل، فإن الأونروا تظل أساسية لتوفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن الجهود ستتواصل لإنهاء النزاع والدعوة إلى حل الدولتين، مما يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

705 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، تحسين فرص كسب العيش للاجئين الفلسطينيين، أشار الوفد نفسه إلى أن أداء البرنامج المتعلق بخدمات التمويل البالغ الصغر في عام 2022 ليس جزءاً من المنجزات المستهدفة لعام 2024، كما هو الحال في عام 2021. وطلب توضيح عما إذا كان مؤشر الأداء لا يستخدم إلا بصورة غير منتظمة، وإذا كان الأمر كذلك، طلب توضيح عن أسباب ذلك. وفي إطار البرنامج الفرعي 6، تمكين اللاجئين الفلسطينيين الأكثر ضعفاً من الحصول على المساعدة الاجتماعية الفعالة، لوحظ أيضاً أن الشكل الحادي والعشرين من الباب 26 يبين مؤشرات أداء متناقضة لعامي 2023 و 2024 من حيث عدد اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء الذين تلقوا تحويلات اجتماعية. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحاً بشأن ما إذا كان ذلك مرتبطاً بالحالة المالية للوكالة أو بإضافة فئة "عدد اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء الذين تلقوا مساعدات نقدية تكميلية في لبنان".

706 - وأيدت الوفود الدور الإنساني المهم الذي تضطلع به الوكالة وأعربت عن تقديرها لمساهماتها في توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف صعبة وخطرة في كثير من الأحيان في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن والجمهورية العربية السورية. وأعرب أحد الوفود عن اقتناعه بأن الوكالة تعمل كعنصر رئيسي، لا بدائل له، في مساعدة الفلسطينيين في كل من الأرض المحتلة والبلدان العربية المجاورة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة لوضعهم في إطار حل القضية الفلسطينية. وأشار إلى أنه في سياق اندلاع أعمال العنف بشكل دوري في الضفة الغربية وقطاع غزة والزراعة الشديدة لاستقرار الحالة في البلدان العربية المجاورة، زادت احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير، ولا تزال المساعدة الإنسانية محدودة وصعبة. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن الأونروا هي الهيكل الدولي الوحيد داخل الأمم المتحدة الذي ما فتئ يقدم المساعدة إلى نحو 5 ملايين لاجئ فلسطيني في الشرق الأوسط منذ أكثر من 70 عاماً. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره لحقيقة أن الوكالة، خلافاً للعديد من الوكالات الدولية العاملة في الميدان الإنساني، تمكنت من الحفاظ على خط متوازن وغير متحيز للغاية لعدة عقود، وعلى الرغم من الضغط الخارجي، تجنبت تسييس أنشطتها، واضطلعت عموماً بولايتها الواسعة النطاق بفعالية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

707 - وأشارت عدة وفود إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة، وأنه يتم إبراز الحاجة إلى الموارد الكافية لدعم أنشطتها عندما تناقش هذه المسألة في الهيئات الإدارية والمتعلقة بالميزانية التابعة للجمعية العامة. وعلى الرغم من النقص المزمن في تمويل المانحين، من المهم أن تواصل الأونروا عملها بالكامل ووفقاً لولايتها، دون تقويض مهامها إلى جهات فاعلة إنسانية أخرى. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي سارعت إلى الإنقاذ وقدمت التزامات مالية إضافية، ودعت البلدان الأخرى إلى دعم الأونروا بطريقة غير مسبقة من أجل ضمان عملها بشكل مستدام ودون انقطاع. وأشار أحد الوفود، بوصفه عضواً دائماً في مجلس الأمن ومشاركاً نشطاً في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، إلى أنه دعا باستمرار إلى الاستئناف المبكر للحوار الفلسطيني - الإسرائيلي المباشر على أساس أنه لا يمكن التوصل إلى حل نهائي إلا على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً في إطار مفهوم بناء دولتين تعيشان في سلام ووثاق.

708 - وأعرب وفد آخر عن تأييده للبرنامج، بما في ذلك تمديد ولاية الوكالة في كانون الأول/ديسمبر 2022 حتى 30 حزيران/يونيه 2026. وجرى التأكيد على أن البرنامج حيوي لإحراز تقدم بشأن مؤشرات التنمية البشرية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في ميادين عمل الوكالة الخمسة، والإسهام في خطة

التمتية المستدامة لعام 2030 مع التركيز بشكل خاص على الهدف 17. وظل الوفد ملتزماً أيضاً بدعم الأونروا إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي دائم للاجئين الفلسطينيين. وبالنظر إلى التقييمات المقررة لعام 2024، على النحو المبين في الفقرة 26-16 من وثيقة الميزانية، لوحظ أنه تم إدراج خدمات التعليم التقني والمهني، التي يرى الوفد أنه ينبغي أن تدرج في إطار البرنامج الفرعي 4، تحسين فرص كسب العيش للاجئين الفلسطينيين. ونظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 على نظام التعليم في الوكالة ونتائج التعلم المبينة في الجدول 26-4، فقد تم التماس معلومات إضافية عن آراء الوكالة بشأن كيفية تقييم برنامج التعليم الأساسي في البرنامج الفرعي 3، إكمال اللاجئين الفلسطينيين تعليمًا أساسيًا ذا نوعية جيدة وشاملاً للجميع ومنصفاً.

709 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه الراسخ بالأعمال الإنسانية وأعمال التمتية البشرية البالغة الأهمية التي تضطلع بها الوكالة، فضلاً عن دعمه الكامل لمهمة الأونروا المتمثلة في توفير الحماية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإغاثة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وغزة. وأعرب أيضاً عن التقدير للعديد من الدول التي ساعدت الأونروا على معالجة النقص الحاد في الميزانية، ووجهت نداءات إلى الدول التي لم تقدم التمويل بعد كي تقدم مساهمات قوية.

710 - وأشار أحد الوفود إلى أن الأونروا، بالإضافة إلى توفيرها الخدمات الحيوية، تساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة؛ غير أن النقص السنوي في التمويل الذي تعاني منه الوكالة يقوض دورها كشريك إنساني وقوة لتحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد، شدد الوفد نفسه على ضرورة العمل معاً ووضع حلول لهذا النقص المالي المزمن وتوفير الاستقرار للوكالة ولللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها. وجرى الاعتراف بالجهود التي تبذلها الأونروا لتوسيع قاعدة مانحيها، بما في ذلك القطاع الخاص والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الإنمائية. وطلب الوفد أن تقدم الأونروا مزيداً من المعلومات بشأن الفوائد التي يمكن أن تعود على الوكالة والتي يمكن أن تتجم عن الفرص المختلفة والخطوات التالية الملموسة. وفيما يتعلق بالأنشطة الشاملة، أعرب عن التقدير للتدابير الشاملة المستمرة التي اتخذت بالفعل، وشجعت الأونروا على مواصلة السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة مع الحفاظ على خدمات عالية الجودة. وأشار إلى أن الجهود المبذولة لزيادة التبرعات والتحكم في التكاليف، مع القيام أيضاً بتحسين فعالية البرمجة، ستكون أساسية لضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للأونروا.

الاستنتاجات والتوصيات

711 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الأساسي الذي تضطلع به الأونروا، التي تحافظ على تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن خدمات الحماية، لصالح 5,9 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها، وبالأخص النساء والأطفال.

712 - وأكدت اللجنة من جديد أن الأونروا، بتخفيفها من محنة اللاجئين الفلسطينيين، تؤدي دوراً حيوياً في استقرار المنطقة وتعزيز مقومات حل الدولتين. وأشادت اللجنة بموظفي الوكالة لتنفيذهم أعمالها القيمة في خضم ظروف أمنية وسياسية ومالية صعبة بصورة استثنائية، وكذلك طوال فترة جائحة كوفيد-19.

713 - وأيدت اللجنة الجهود التي تبذلها الأونروا للمضي قدماً في إدماج منظور الإعاقة تمثلياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

714 - ورحبت اللجنة بالنتائج الاستراتيجية المقترحة لعام 2024.

715 - وأيدت اللجنة الجهود التي تبذلها الأونروا لتعزيز شراكاتها وتوسيع قاعدة مانحيها، بما في ذلك المحادثات الجارية مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

716 - وشددت اللجنة على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في الأونروا، وفقا لنهج "خطوط الدفاع الثلاثة". وشددت اللجنة على أهمية أن تنظر الأونروا في تقييمها للمخاطر، الذي يجري في إطار سياسة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة، عند إعداد خططها البرنامجية، وشجعت الأونروا على إدراج تلك المخاطر المحددة في العوامل الخارجية لخططها البرنامجية، عند الاقتضاء⁽²⁾.

717 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون، من الميزانية البرنامجية لعام 2024.

البرنامج 23

المساعدة الإنسانية

718 - في الجلسة الخامسة عشرة المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 27)).

719 - وقامت ممثلات الأمين العام بعرض البرنامج وأجبن على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

720 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وشددت على الدور القيادي الحاسم الذي يؤديه كلا المكتبين في توفير الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية، ورحبت الوفود في هذا الصدد بعرض الخطتين البرنامجيتين لعام 2024 المتعلقةتين بكل منهما. وأعربت أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي تعزيز قدرات كلتا المؤسستين خلال جميع مراحل عملهما، بما في ذلك التأهب والتخفيف والاستجابة العملية وإعادة التأهيل.

721 - واعترفت بعض الوفود بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يضطلع بدور نشيط ولا غنى عنه في تنسيق العمل الإنساني القائم على المبادئ الذي يكفل وضع استراتيجيات استجابة على نطاق المنظومة تتسم بالانسجام والاتساق والفعالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين الذين يعيشون في أوضاع هشة. وأعربت الوفود عن تأييدها التام للدور الذي يضطلع به المكتب بوصفه المنظمة الرئيسية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لتيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة.

722 - ورحب أحد الوفود بالمبادرات التي قرر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إطلاقها بغية تحسين جمع البيانات وتقاسمها وتحليلها لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة منهجيا وقائمة على الأدلة ومستتيرة بشأن جهود الاستجابات الإنسانية وتحديد أولويات الموارد الإنسانية المحدودة. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح

(2) A/66/692، المرفق.

بشأن كيف يعتزم المكتب، من خلال مبادراته الإصلاحية، أن يضمن أن يظل اتباع نهج جيد وشامل وقائم على الأدلة في صميم نهج عمله الإنساني.

723 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للاستراتيجية العامة والنتائج المبينة في الخطة البرنامجية لعام 2024، بما في ذلك التركيز على تحسين السياسة العامة والتحليل، وتنسيق العمل الإنساني، والدعوة من أجل العمل الإنساني، وإدارة الكوارث، والحد من المخاطر، وتعبئة الموارد، التي رأى الوفد أنها ستمكن من العمل المبكر. وأعرب الوفد عن رأي مفاده بأنه ستتاح فرصة لتنفيذ البرنامج بنجاح إذا أعطى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأولوية للمهام الأساسية الموكلة إليه من دورة البرامج الإنسانية بهدف التمكن من إدارة المعلومات، من خلال أمور من بينها وجود ميداني قوي والدعم المقدم من المقر.

724 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للأمم المتحدة، وتحديدًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على التعبئة السريعة للموارد والدعم الذي قدمته في عام 2022 عندما تعرض بلده لإعصار. وأعرب وفد آخر عن امتنانه لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لما قدمه من دعم عقب الفيضان المدمر الذي ألحق أضرارًا بملايين الأشخاص وموارد العيش في بلده في عام 2022. وأشار الوفد إلى أن التنسيق الوثيق بين المكتبين ووكالات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى يكتسب أهمية حيوية لتقديم المساعدات الإنسانية بفعالية وكفاءة، وأعرب الوفد كذلك عن تقديره لالتزام المكتبين في هذا الصدد. ورأى الوفد أن العمل في مجال تقديم المساعدة الإنسانية سيستفيد من وجود هيكل مالي عالمي منصف يعالج مشاكل السيولة في البلدان المتقلبة بالديون التي تواجه مشاكل إنسانية، ويمكن لذلك أن يساعد الأمم المتحدة أيضًا في الجهود التي تبذلها. وطلب الوفد نفسه توضيحات إضافية بشأن كيف يعتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تحسين استعدادهما لتقديم المساعدة الإنسانية في أوانها وتيسير الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل.

725 - وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية مهمة التنسيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، وهي مهمة أساسية لتقديم مساعدة تتسم بالفعالية والكفاءة أثناء الأزمات. وسلط الوفد الضوء كذلك على أنه ينبغي إعطاء الأولوية للنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للعلاقة القائمة بين المكتب وحكومته من خلال برنامج "الخوذ البيضاء"، الذي يهدف إلى تحسين التعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية ضمن الأطر والقوانين الإنسانية الحالية.

726 - ورحبت مجموعة من الوفود بتشديد البرنامج على الأهمية المستمرة للتعاون والشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المالية الدولية، لتعزيز الاستجابة الجماعية للآزمات الإنسانية. وأشارت الوفود كذلك إلى ضرورة الاستمرار في مواءمة الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان وصول المعونة الأجنبية إلى عدد أكبر من الأشخاص الذين يمرون بأزمات. كما أشادت الوفود بالدعم المقدم وأعربت عن تقديرها له، واعترفت بالدور الحيوي الذي اضطلعت به الجهات الفاعلة المحلية في المجال الإنساني، بما في ذلك بالمخاطرة بحياتها على الخطوط الأمامية للآزمات لتقديم مساعدات أنقذت أرواح الملايين من الأشخاص.

727 - واعترف أحد الوفود بأن عددا من المشاريع الرامية لمواجهة الأزمات الإنسانية لم تتمكن دائما من مواكبة آثار تغير المناخ والتقدم التكنولوجي، وأعرب عن رأي مفاده أن النهج المتبعة ينبغي أن تكون شاملة قدر الإمكان وأن تمتثل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

728 - وذكر وفد بأن حكومته رصدت نسبة 60 في المائة من ميزانيتها المخصصة للعمل الإنساني على نحو مرن ويمكن التنبؤ به، ولا سيما من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وغيره من صناديق التمويل الجماعي. وأعرب الوفد نفسه عن اقتناعه الراسخ بأن هذا النهج يمكن من الاستجابة بفعالية وبشكل ملائم للاحتياجات الإنسانية العاجلة.

729 - وأشار وفد آخر إلى أن التعليقات التي أبداهها وفده خلال الدورة السابقة للجنة قد أخذت في الاعتبار. وذكر الوفد كذلك أنه سيقدم تعديلات خطية إضافية على النص المقدم.

730 - وفيما يتعلق بالفرع الأول المعنون "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية"، وتحت العنوان الفرعي "الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024"، والفقرة 27-7، رغب أحد الوفود بإدراج منظور جنساني، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن مشاركة المرأة وقيادتها في صنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية أمران حاسمان ولا غنى عنهما. وتم الإعراب أيضا عن تأييد زيادة مشاركة ممثلات النساء المحليات من السكان المتضررين الذين يحتاجون إلى التقييم والتخطيط للاستجابة، ولمشاركتهم في الإحاطات التي يقدمها المكتب إلى مجلس الأمن بشأن الجمهورية العربية السورية واليمن وبشأن الأزمات الإنسانية الأخرى. وأشاد وفد آخر بإدراج إشارة إلى أشد الفئات ضعفا في الخطة البرنامجية، ورأى أن تلك الفئات تستحق اهتماما خاصا في فترة ما بعد الجائحة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه يجب تنفيذ نهج جنساني إزاء الأزمات الإنسانية في جميع الإجراءات الهادفة لتفادي وقوع أزمات إنسانية وللاستجابة لتلك الأزمات، لأن النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وشدد الوفد نفسه على أهمية التركيز على النهج الجنساني وعلى المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في صنع القرار. وفيما يتعلق باستخدام مصطلح "العمل المبكر"، ذكر أحد الوفود بأن هذا المصطلح كان موضوع مناقشة في العام السابق وأشار إلى أن الصيغة المعتمدة كانت "نظم الإنذار المبكر - العمل المبكر". وذكر الوفد أيضا أنه يفضل استخدام نفس الصيغة المتفق عليها في العام السابق.

731 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، السياسة العامة والتحليل، سلط أحد الوفود الضوء على أهمية مواصلة تقييم الاحتياجات الإنسانية بالاعتماد على الأدلة. وأعرب الوفد عن قلقه من أنه في العصر الرقمي الحالي، حيث تنتشر المعلومات المغلوطة على نطاق واسع، يمكن التقليل من حجم بعض الأزمات الإنسانية من خلال الترويج باستمرار لدعايات تهدف إلى التستر على حجم الاحتياجات الإنسانية أو حتى على وجودها.

732 - وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الولاية التي تشكل أساس استخدام مصطلح "الدبلوماسية الإنسانية" الوارد في النتيجة 1: تحليل موحد لإجراء مناقشات وتحليلات سياساتية أكثر تركيزا وقائمة على الأدلة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه يبدو أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يخطط فقط للمبادرة الرائدة التي أطلقها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وهو يرى أنها لا تمثل هدفا طموحا لعام 2024، نظرا إلى السياقات الأخرى القائمة. وأعرب الوفد عن قلقه من عدم إدراج أهداف ملموسة للمبادرة ككل أو مؤشرات أداء أساسية أو نموذج تقييم، وطلب توضيح بشأن آراء المكتب بشأن هذه المسائل.

733 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2: تعزيز المساعدة الإنسانية لمعالجة الآثار المتزايدة لأزمة تغير المناخ، رحب أحد الوفود بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين نشاطه المتعلق بتحليل السياسات في مواجهة التحديات المتزايدة، ولا سيما أثر تغير المناخ. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المكتب يركز فيما يبدو على أربعة بلدان فقط، معروضة في الجدول 27-4، واستفسر عما إذا كانت البلدان الأربعة هي البلدان التي يجري فيها اختبار المبادرة الرائدة لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وهي جنوب السودان، والفلبين، وكولومبيا، والنيجر. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2023 المعنون "قيام الجهات المعنية المختلفة بوضع خريطة طريق لتكثيف المساعدة الإنسانية مع تغير المناخ"، استفسرت الوفود عن حالة خريطة الطريق وعمّا إذا كانت ستصبح متاحة للجمهور.

734 - وأشار أحد الوفود إلى النتيجة 3: حلول جماعية لحماية الحيز الإنساني من المخاطر الناشئة، وأوضح أن هذا النهج قد انبثق عن المنتدى العالمي للسياسات الإنسانية. وبينما اعترف الوفد بالحاجة إلى هذا النهج، قد شدد على أن المنتدى لا يقدم سوى تقرير موجز لا ينبغي أن يشكل مصدراً للولايات البرنامجية. وطلب الوفد توضيحاً عن سبب عرض المنتدى في الخطة البرنامجية، وشدد على أن الإشارات والمصطلحات الواردة في الخطة البرنامجية ينبغي أن تنشأ عن الولايات الحكومية الدولية.

735 - وأعرب عن تأييد استخدام التكنولوجيات الجديدة استناداً إلى الأسس التي عُرضت في إطار النتيجة 3: حلول جماعية لحماية الحيز الإنساني من المخاطر الناشئة، والفقرة 27-28. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان بوسع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنظيم إحاطات مواضيعية منتظمة بشأن النجاحات التي تُحقق والتحديات الماثلة في هذا المجال. وشدد وفد آخر على أهمية إيجاد توازن بين استخدام التكنولوجيا الجديدة وأهمية الوجود المادي في الميدان مع ضمان حماية البيانات، وطلبت توضيحات إضافية بشأن هذا الجانب من جوانب حماية البيانات. وطلبت توضيح بشأن الطريقة التي يتبعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتخطيط لبحوثه وتحليلاته بشأن الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن كيفية استخدام المكتب للنتائج والآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن كيفية استفادته من تلك النتائج والآليات. واستفسر الوفد كذلك عن كيفية تقيّد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالاتجاه السائد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعامل مع هذا الاتجاه بطريقة فعالة في الأجل الطويل.

736 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ، شدد أحد الوفود على أنه يرى أنه يجب تفعيل كل من الولايات الجديدة والولايات القائمة لإقامة صلة أكثر متانة بين التنمية والسلام والمساعدة الإنسانية. وأشار الوفد كذلك إلى أن الولايات الإنسانية المتعلقة بالتنمية والسلام تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن والخطة الجديدة للسلام، وأكد مجدداً أن هذه الصلة ستجعل السياسات أكثر ابتكاراً وفعالية. وسلط وفد آخر الضوء على أهمية البرنامج الفرعي وأعرب عن رأي مفاده أن زيادة استخدام النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر يمكن أن تساعد على تقادي تكبد خسائر كبيرة في الأرواح إلى جانب السماح بتخصيص المزيد من الأموال للمناطق الساخنة الأخرى التي تحتاج إلى مساعدات إنسانية.

737 - وفيما يتعلق بالشكل الأول من الباب 27 والشكل الثاني من الباب 27، رحب أحد الوفود بالنتائج الإيجابية المعروضة، وأشاد بدور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ.

738 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1: تعزيز تخطيط الاستجابة الإنسانية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه من الصعب، استناداً إلى خبرته، تطبيق النسخة 1,0 من إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات في السياق الإنساني بسبب شدة تعقيده وكثافة الاحتياجات من الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن عدة دول أعضاء قد أعربت عن قلقها من عدم وجود قدرات كافية لتطبيق النسخة 2,0 من إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات. وأعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أن المعدل المستهدف البالغ 100 في المائة للتنفيذ المقرر في عامي 2023 و 2024 يبدو غير واقعي، وطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إبداء رأيه بشأن ذلك.

739 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2: زيادة استخدام النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر - العمل المبكر، ومقياس الأداء لعام 2023 الوارد في الجدول 27-8، أوضح أحد الوفود أنه فهم أن المرحلة التجريبية ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2022، وأنها ستُعْمَم في سياق برنامج الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ اعتباراً من عام 2023. وطلب الوفد توضيحاً بشأن المعلومات المحدثة المتعلقة برؤية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للإجراءات الاستباقية بعد المرحلة التجريبية. وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2024، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن ما إذا كانت النسبة المستهدفة البالغة 10 في المائة من رصيد الصندوق ستُستخدم للإجراءات الاستباقية، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان ينبغي ذكرها أيضاً في تلك النتيجة باعتبارها من المنجزات المستهدفة. وجرى التشديد أيضاً على دور المكتب في تعزيز نظم الإنذار المبكر للتخفيف من حدة الكوارث.

740 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3: تحويل البرامج الإنسانية من أجل تحسين إيصال المعونة إلى المحتاجين، ومقياس الأداء لعام 2024 الوارد في الجدول 27-9، تساءل أحد الوفود عن مدى واقعية مقياس الأداء المتمثل في إبلاغ نسبة 75 في المائة من العمليات القطرية الإنسانية عن اتباع عمليات أقصر ومبسطة لدورات البرامج الإنسانية وقدرة محسنة على التركيز على إيصال المساعدة الإنسانية، عند أخذ إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات في الاعتبار.

741 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم في حالات الطوارئ، سلط أحد الوفود الضوء على أهمية وصول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دون عوائق إلى أي منطقة تحتاج إلى استجابة إنسانية. وأعرب الوفد كذلك عن أسفه لأن بعض الاعتبارات السياسية قد تعيق إيصال الدعم الحيوي للنساء والأطفال وكبار السن المحتاجين للمعونة الإنسانية.

742 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية، أعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود الدعوة المتواصلة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بغية التوعية بالمبادئ الإنسانية والحاجة إلى توفير استجابة ملائمة لأي حالة إنسانية، نظراً إلى أن النزاعات المسلحة، والتهديدات المحدقة بالأمن الغذائي، والعديد من العوامل الأخرى الموجبة للأزمات الإنسانية، لا تزال قائمة.

743 - وأشاد وفد آخر بالأداء البرنامجي المبلغ عنه في عام 2022 وبالإنجازات التي حققتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك قيامه بتطوير واستخدام مستكشف بيانات الجفاف في القرن الأفريقي، سمح بتجميع معلومات حيوية بشأن العديد من المسائل المترابطة، مثل انعدام الأمن الغذائي، ومستويات هطول الأمطار، والنزاعات، ويسر تتبع العاملين في المجال الإنساني للتطورات من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

وأشار الوفد إلى أن مستكشف البيانات قد ساعد على زيادة التوعية باحتياجات السكان المتضررين من الجفاف، وكذلك انعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة، والمجالات العملية ذات الأولوية، والتمويل اللازم.

744 - أما بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فقد رحبت الوفود بالاستراتيجية والنتائج التي قدمها هذا المكتب، التي شددت على أهمية إطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وعلى أهمية تحسين فهم الكوارث وتفايدي وقوعها.

745 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1: زيادة القدرة على الصمود على الصعيد المحلي من خلال شراكة عالمية، والفقرة 27-122، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030" وبشأن النموذج المبكر للتوعية اللذين تم اعتمادهما، واللذين يبدو أنهما قد نجحا من وجهة نظر الوفد. وطلب الوفد توضيحات إضافية بشأن ما إذا كان النموذج سيؤخذ في الاعتبار في النتائج المقررة لعام 2024.

746 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تكوين ملاك موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وتنوعاً. وأعرب الوفد نفسه عن أمله في أن يتخذ المكتبان تدابير لتحسين التمثيل الجغرافي بتعيين المزيد من الموظفين من البلدان النامية الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

747 - ومع أن المسائل المتصلة بالأجزاء من البرنامج التي تتناول الموارد لا تندرج ضمن ولاية اللجنة، فقد شدد أحد الوفود على أن الميزانية العادية ممولة من الدول الأعضاء، ولذلك ينبغي ألا تُستخدم مواردها إلا لتنفيذ القرارات التي توافق عليها الدول الأعضاء على النحو المبين في وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الاستنتاجات والتوصيات

748 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والتحديات العالمية المتشابهة.

749 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعمل على زيادة تعزيز آليات منظومة الأمم المتحدة وقدراتها من أجل ضمان تيسير وصول وكالات الأمم المتحدة بالمساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق من أجل الاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين في حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية، مع الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

750 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات على الصعيد العالمي مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الإنسانية غير الحكومية ذات الصلة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية لضمان فعالية الاستجابة الإنسانية.

751 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على مواصلة كفالة تصدي المجتمع الدولي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في الوقت المناسب وبشكل متنسق ومنسق وقائم على المبادئ، وعلى مواصلة تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة.

752- وشددت اللجنة على أهمية تحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة الإنسانية، وشددت أيضا على الدور الحاسم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في مواصلة تعزيز تنسيقه داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في إدماج الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في التحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

753- وشددت اللجنة أيضا على أهمية النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، وضرورة تحسينها في منظومة العمل الإنساني، وأهمية زيادة القدرة على الصمود بالتعاون والتآزر مع الحكومات الوطنية والسلطات المعنية، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء.

754- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهناً بالتعديلات التالية:

أولا - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

التوجه العام

الفقرة 3-27

يستعاض عن عبارة "الإجراءات المبكرة والنهج الاستباقية" بعبارة "النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر".

يستعاض عن عبارة "بما يتيح اتخاذ إجراءات مبكرة وتحقيق [استجابة] سريعة" بعبارة "[استجابة] مناسبة التوقيت وفعالة".

الفقرة 6-27 (أ)

يستعاض عن عبارة "كوارث أخرى" بعبارة "عوامل أخرى".

الفقرة 6-27 (ج)

حذف كلمة "الأخرى" بعد كلمة "الكوارث"

يستعاض عن عبارة، "بما فيها النزاعات المسلحة" بعبارة "والنزاعات المسلحة".

تضاف عبارة "والأزمات الإنسانية" بعد عبارة "النزاعات المسلحة".

الفقرة 7-27

تحذف جملة "فعلى سبيل المثال، يعمل المكتب على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال خطط عمله، وسياساته وأدواته المشتركة بين الوكالات، وقد نُشر كبار مستشاريه لدعم منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية الإنسانية".

الفقرة 9-27

يستعاض عن عبارة "انسجاماً" بعبارة "في معرض الإشارة إلى".
 تحذف عبارة، "تمشيا مع ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني".
 تحذف عبارة "وحقوقهم".

الفقرة 11-27

تحذف جملة "وعلى سبيل المثال، عُقد المنتدى العالمي للسياسات الإنسانية لعام 2022 افتراضياً، ما أتاح مشاركة نحو 6 000 شخص من كل المناطق".

البرنامج الفرعي 1
 السياسة العامة والتحليل

الفقرة 23-27

تدرج عبارة "المساعدات الإنسانية" بعد كلمة "وصول".
 تحذف عبارة "والدبلوماسية الإنسانية".
 تحذف جملة "الذي حقق الهدف المقرر بحضور أكثر من 6 000 مشارك من 145 بلدا (75 في المائة من بلدان الجنوب) في المنتدى في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 200 في المائة عن المشاركة المسجلة في عام 2021".

الجدول 4-27

العمود "2022 (الأداء الفعلي)"

تحذف عبارة "على سبيل المثال، الدعوة التي أطلقتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل"

العمود "2024 (الأداء المقرر)"

قبل عبارة "الأحداث المناخية المعاكسة" تضاف كلمة "آثار".
 يستعاض عن عبارة "الأحداث المناخية" بعبارة "تغير المناخ".
 في عنوان النتيجة 3، يستعاض عن عبارة "حلول جماعية لحماية الحيز الإنساني من المخاطر الناشئة" بعبارة "التصدي للمخاطر الناشئة على الحيز الإنساني".

الفقرة 28-27

تدرج كلمة "الإنسانية" بعد كلمة "مبادئ".

البرنامج الفرعي 2

تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ

الفقرة 27-34

يستعاض عن عبارة "بمزيج من النزاعات" بعبارة "بمزيج من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية".

يُستعاض عن عبارة "الصدمات المناخية" بعبارة "الآثار الضارة لتغير المناخ".
تحذف كلمة "الصحية".

يستعاض عن عبارة "أحوج ما كانوا إليهما" بعبارة "في أوانه".

الجدول 8-27

العمود "2023 (الأداء المقرر)"

يستعاض عن عبارة "بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ" بعبارة "بالكوارث المتصلة بتغير المناخ".

الفقرة 27-40

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

"تتألف دورة البرامج الإنسانية من مجموعة من الأدوات المترابطة لمساعدة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني على تحسين إيصال المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية". ويواجه تنفيذ الدورة تحدياً متزايداً يتمثل في الاحتياجات الإنسانية المتنامية، والبيئات الميدانية المعقدة، والتوقعات العالمية المتطورة باستمرار، والتباين بين القدرات والموارد. لذا، من الضروري إيجاد توازن بين الاحتياجات الملحة وتحليل الاستجابة، من جهة، والمرونة السياقية، من جهة أخرى. وما برح البرنامج الفرعي يدرس السبل التي يمكن بها مواصلة تحسين آليات التنسيق".

الفقرة 27-41

تحذف عبارة "تحسين تحديد الأولويات في".

تضاف عبارة "على أساس الاحتياجات" بعد عبارة "استهداف المستفيدين".

الجدول 9-27

العمود "2022 (الأداء الفعلي)"

تحذف عبارة "حزمة لتيسير دورة البرامج الإنسانية لعام 2023".

البرنامج الفرعي 3
خدمات الدعم في حالات الطوارئ

الفقرة 27-53

يستعاض عن عبارة "الوصول في الوقت المناسب" بعبارة "وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق".

الفقرة 27-54

تدرج عبارة "النزاع المسلح" بعد عبارة "المشاركة في".
يستعاض عن عبارة "عن طريق تعزيز استخدام المفاوضات الإنسانية والدبلوماسية الإنسانية" بعبارة "لتحقيق القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والحفاظ عليها، ولدى القيام بذلك، تلبية الاحتياجات الإنسانية".

قبل عبارة "دون عوائق"، تدرج عبارة "وصول المساعدات الإنسانية"
بعد عبارة "المسنون والأقليات العرقية والدينية" تدرج عبارة "ضمن ولاية المفوضية".

الجدول 11-27

في البند 3، يستعاض عن عبارة "والاستجابة لحالات الطوارئ البيئية" بعبارة "الاستجابة الطارئة للكوارث والأخطار الطبيعية والآثار الضارة لتغير المناخ".

الفقرة 27-59 (أ)

تُحذف عبارة "دون عوائق و".

الجدول 12-27

العمود "2022 (الأداء الفعلي)"

يستعاض عن عبارة "على الخطوط الأمامية للاستجابة" بعبارة "على أقرب مسافة من المحتاجين".

ثانيا - مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

برنامج العمل

الفقرة 27-112

بعد عبارة "مع مراعاة المعلومات المتعلقة بـ" تحذف كلمة "مخاطر".

الفقرة 27-114

يستعاض عن عبارة "وتمشيا مع" بعبارة "وفي معرض الإشارة إلى".

الفقرة 27-116

يستعاض عن عبارة "خطة بالي من أجل بناء القدرة على الصمود، وهي موجز وقائع الدورة السابعة"، بحرف العطف "و".

الفقرة 27-126

يستعاض عن عبارة "تحليلات مخاطر المناخ والكوارث" بعبارة "تحليلات مخاطر تغير المناخ والكوارث".

البرنامج 24

التواصل العالمي

755 - في الجلسة التاسعة، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 24، التواصل العالمي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي الأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 28)).

756 - وعرضت وكالة الأمين العام للتواصل العالمي البرنامج وردّت، بمعية ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

757 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الأساسي الذي تقوم به إدارة التواصل العالمي في بناء الدعم العالمي لعمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مكافحتها للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، ولجهودها في الترويج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعربت بعض الوفود أيضاً عن تقديرها لالتزام الإدارة بتقديم أخبار ومعلومات دقيقة ومحيدة ومتوازنة وموضوعية في الوقت المناسب.

758 - ونوهت عدة وفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لنشر معلومات وقائعية ومثيرة للاهتمام ويمكن الوصول إليها من خلال مختلف وسائطها، بما في ذلك موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للدعم الذي قدمته الإدارة إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والترويج لحملة التحقق في مكافحة المعلومات المغلوطة ذات الصلة بالجائحة. وطلب توضيح الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التحديات المتعلقة بمكافحة المعلومات المغلوطة من خلال توفير معلومات وقائعية ومتحقق منها. وطلبت بعض الوفود أيضاً مزيداً من المعلومات عن التواصل في حالات الأزمات وعن الطرائق التي تعالج بها الإدارة متطلبات التواصل هذه وتستوفيها.

759 - ودعا بعض الوفود الإدارة إلى مواصلة عملها على التصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة عن طريق تعزيز التسامح والحوار والتعايش السلمي وإقامة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. وشجع أحد الوفود الإدارة على مضاعفة جهودها لمكافحة العنصرية وخطاب الكراهية والخطاب التمييزي، ولا سيما ضد الآسيويين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة. وسلم الوفد بالأهمية المتزايدة لنشر صوت الأمم المتحدة والمعلومات عن عملها في عالم مضطرب. وشدد الوفد نفسه

على أن عمل الإدارة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصور الناس للأمم المتحدة، ودعا الإدارة في هذا الصدد إلى كفالة أن تكون الأخبار التي تنشرها الأمم المتحدة موضوعية ومحيدة ودقيقة وعادلة وشاملة ومتوازنة ومتسقة وحسنة التوقيت. وأعرب الوفد نفسه كذلك عن رغبته في سماع المزيد من الأصوات من البلدان النامية والبلدان المتأثرة بخطاب الكراهية والعنصرية والخطاب التمييزي، وهو ما رأى أنه سيساعد الأمم المتحدة في الاضطلاع بعملها مع هذه الدول الأعضاء.

760 - وفيما يتعلق بتعدد اللغات، شددت الوفود على أهميته ونوهت بالعمل الذي تضطلع به الإدارة للوصول إلى جماهير عالمية بلغات عديدة وعبر منصات متعددة كي تحكي قصة الأمم المتحدة، وتقع هذه الجماهير بدعم جدول أعمال الأمم المتحدة. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى اتباع نهج مرن ودعت إلى اعتماد تعدد اللغات في إطلاع الجمهور على المعلومات بطريقة استراتيجية وخلاقة. وأشار أحد الوفود إلى أهمية تعدد اللغات واحترام التكافؤ بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في نشر المعلومات لضمان صحة المعلومات الموثوق بها ونشر وثائق المنظمة وأخبارها.

761 - وأبرزت مجموعة من الوفود الكيفية التي ييسر بها المحتوى المتعدد اللغات إيصال معلومات مستكملة عن طائفة واسعة من المسائل إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، ويساعد جنسيات ومجموعات عرقية مختلفة على فهم أنشطة الأمم المتحدة فهماً أفضل، مما يحسن صورة الأمم المتحدة ومكانة النظام المتعدد الأطراف. وأعربت بعض الوفود عن آرائها القوية بأنه ينبغي للإدارة أن تستخدم جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بشكل متساو، وأن تقلص الفجوة بين استخدام اللغة الإنكليزية واللغات الخمس الأخرى، وأن تكفل المعاملة الكاملة والعادلة لجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية في جميع أنشطتها. ولاحظ أحد الوفود أن اللغة الصينية يتكلمها أكبر عدد من سكان العالم، إذ يستخدمها 1,5 بليون شخص، أو خمس سكان العالم، وطلب في هذا الصدد توضيحاً بشأن المبادرات التي ستأخذها الإدارة لإيصال صوت الأمم المتحدة إلى هؤلاء 1,5 بليون شخص.

762 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل الإدارة الرامي إلى تعزيز تعدد اللغات الذي لا يقتصر على اللغات الرسمية الست، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يلاحظ أن محتوى وسائط الإعلام الرقمية ينتج يوميا باللغات البرتغالية والسواحيلية والهندية.

763 - ورأى أحد الوفود أن تعدد اللغات يعزز الشمول والتسامح وحذر من أن التكافؤ بين اللغات المتعددة ينبغي أن يكون حقيقة واقعة وليس مجرد مطمح من المطامح. ودعا الوفد نفسه إلى نشر جميع وثائق الأمين العام وقراراته وتقاريره وبياناته بجميع اللغات الرسمية لتمكين المنظمة من الاضطلاع بولايتها.

764 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه القوي بأن تعدد اللغات مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة وينبغي أن يكون أولوية من أولويات الإدارة. ورأى الوفد أن الوصول المنصف إلى المعلومات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ينبغي أن يكون أولوية لجميع دوائر الأمم المتحدة للإعلام. وأشار الوفد إلى الفقرات 28-45 إلى 28-47 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6) (Sect. 28))، التي تشير إلى الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج، وسلط الضوء على عبارة "أن تفعيل البث الشبكي الحي وعند الطلب على منصات متعددة وبلغات متعددة يتيح إمكانية وصول هذا البث إلى جماهير أكبر وأوسع نطاقاً في جميع أنحاء العالم". ولاحظ الوفد نفسه أن الإدارة خلصت أخيراً إلى أن توزيع المواد على مختلف المنصات بجميع اللغات يجعل من الممكن الوصول إلى جمهور عالمي أوسع. وكرر

الوفد رأيه بأنه أثار بشكل منهجي مسألة إدخال البيانات الفوقية بجميع اللغات لسنوات على جميع المستويات الممكنة، ورأى أن اعتراف الإدارة بأن تعدد اللغات يجعل من الممكن الوصول إلى جمهور عالمي أوسع يشبه مثالا يقوم فيه شخص باختراع العجلة ويتوصل لاحقا إلى استنتاج بأن العجلة تسرع النقل؛ ولذلك قررت الإدارة إدراج هذا الاستنتاج المتعلق بتعدد اللغات كجزء من دروسها المستفادة وتغييراتها المقررة.

765 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي للبرامج الفرعية الثلاثة للإدارة والخطط المقابلة لها، ولجهودها الرامية إلى مكافحة الانتشار المتزايد للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. ورأى الوفد كذلك أنه على الرغم من أن البرامج الفرعية الثلاثة تسهم في تحقيق الهدف العام نفسه، فهو يشجع الإدارة على تحديد أهداف فرادى البرامج الفرعية والتميز بينها بحيث يمكن الربط على نحو أفضل بين الأهداف ومقاييس الأداء.

766 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024، وتحديدا الفقرة 28-10، أعربت بعض الوفود عن تأييدها لإدماج نهج مراعي للمنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للإدارة ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها. وأعرب عن رأي مفاده أن تمثيل المرأة في منتجات الاتصال والإعلام بالغ الأهمية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، ولتحقيق أهداف المنظمة.

767 - وشدد أحد الوفود على رأيه بشأن أهمية تضيق الفجوة الرقمية بين الجنسين لتمكين النساء والفتيات، وطلب توضيحا بشأن أنشطة الإدارة في هذا المجال. وأثار وفد آخر الحاجة إلى معالجة نفس مسألة الفجوة الرقمية، ولكنه أشار إلى تزايد أوجه عدم المساواة التي تخلف أثرا سلبيا على المشهد الإعلامي وتؤدي إلى عدم المساواة في الحصول على معلومات حسنة التوقيت وموثوق بها ويمكن الاعتماد عليها وبلغات متعددة، بما في ذلك انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والأخبار الزائفة وخطاب الكراهية.

768 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الحملات والعمليات القطرية، أكدت بعض الوفود من جديد فعالية الحملات الإعلامية المتخصصة في التوعية العالمية بأهم القضايا في العالم وفي تعبئة الدعم والعمل العالميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتعامل مع تغير المناخ. وأعرب عن الترحيب بالنهج الخلاقة والابتكارية التي تتبعها الإدارة في تنفيذ السياسات الإعلامية، بما في ذلك التوجيهات بشأن الاستراتيجيات والاتصالات في حالات الأزمات الموجهة إلى المنسقين المقيمين والموظفين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

769 - وفيما يتعلق بالفقرة 28-21 (د)، رحب أحد الوفود باعتراف الإدارة المعلن السعي إلى أن تكون مصدرا للمعلومات الموثوق بها والقائمة على الحقائق التي تعزز عمل الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها. وأعرب الوفد كذلك عن تقديره لتركيز الإدارة على تقديم التوجيه فيما يتعلق بمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وتطوير وتعزيز المحتوى لمواجهة الروايات الكاذبة وبناء الثقة لدى الجماهير العالمية.

770 - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للطريقة التي تواصل بها الإدارة توسيع نطاق تواصلها مع الجمهور من خلال استخدام نهج استراتيجي قائم على البيانات للوصول إلى مجموعة متنوعة من الجماهير، بما في ذلك الشباب. وطلب الوفد مزيدا من التوضيح بشأن كيفية استخدام الإدارة للبيانات لتحديد أولويات برنامج عملها.

771 - وشدد أحد الوفود على الدور الحاسم والهام الذي تضطلع به الإدارة في كفالة الحياد في نشر المعلومات. ورأى الوفد نفسه أن مجرد التشديد على المسائل سيؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للإدارة، وأعرب عن رأيه بأنه من المهم بنفس القدر أن تنقيد الإدارة بمدونة قواعد السلوك الخاصة بها في تنفيذ ولاياتها. وأعرب الوفد نفسه عن اعتقاده بأنه كان من الممكن في بعض الحالات نشر المعلومات بمزيد

من الدقة، وكرر الإعراب عن رأيه بأن الإدارة مسؤولة عن كفالة النشر الدقيق والمحاييد لقرارات الدول الأعضاء المضمنة في القرارات التي يتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى.

772 - وفيما يتعلق بالفقرة 28-28 والشكل الثالث من الباب 28، الذي تضمن مقياساً للأداء فيما يتعلق بعدد متابعي وسائل التواصل الاجتماعي في جميع المنصات، استفسر أحد الوفود عن أسباب انخفاض النتائج المقررة لعام 2023 بمقدار 1,5 مليون مشترك بعد تجاوز رقم 64,5 مليون مشترك الذي أبلغ عنه في عام 2022.

773 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1، بشأن زيادة مشاركة الجمهور في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن العالميين، أشادت بعض الوفود بنشاط الإدارة فيما يتعلق بخطة السلام والأمن، ورحبت بالتعاون بين إدارة التواصل العالمي، وإدارة عمليات السلامة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وأشاد عدد من الوفود بالمساعدة المقدمة إلى بعثات حفظ السلام في التصدي للمعلومات المضللة. وأشادت بعض الوفود أيضاً بالجهود التي تبذلها إدارة التواصل العالمي لمكافحة المعلومات المغلوطة التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

774 - ورحب أحد الوفود بحملة الخدمة والتضحية التي تهدف إلى حماية حفظة السلام الذين يعملون في البعثات والاعتراف بدورهم. ولاحظ الوفد نفسه أن حضور الإدارة أثناء وضع العمل الفني التفاعلي في تايمز سكوير في نيويورك، الذي تم احتفاءً بحفظة السلام وجميع أولئك الذين يعملون مع لبناء السلام وصونه في جميع أنحاء العالم، فيه إشادة بخدمة حفظة السلام وبشكل تجلباً لالتزام الإدارة بحماية حفظة السلام. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن ما إذا كان البيان الرئاسي لمجلس الأمن بمناسبة اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد أصبح وبشأن نوع علاقة مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام بعمل الإدارة. وأعرب وفد آخر عن رأيه بأن مسألة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة واسعة النطاق وأعرب عن اعتزامه تقديم صيغة لإدخال التلاعب بالمعلومات في البرنامج حيثما ينطبق ذلك.

775 - وأشار أحد الوفود إلى أن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (<https://www.un.org/ar>) قد وصل إلى حوالي 250 مليون مشاهدة في السنة بناء على أرقام مستمدة في أيار/مايو 2023، وأن موقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الإنترنت (peacekeeping.un.org/ar) قد وصل إلى 565 000 مشاهدة في الشهر نفسه. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحاً بشأن الأساس المستخدم لهدف 80 000 مشاهدة لعام 2024 الوارد في الفقرة 28-32 والشكل الرابع من الباب 28، بالنظر إلى النتائج الجيدة المبلغ عنها في الموقعين المذكورين أعلاه.

776 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، رحب أحد الوفود بخطة الإدارة لاستخدام منصة التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة باللغات الرسمية الست، على النحو المبين في النتيجة 3. ورحب الوفد نفسه أيضاً بالجهود التي تبذلها الإدارة لتوفير الدعم في مجال الاتصالات وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مضامين هذه الاتصالات، واستفسر في هذا الصدد عما إذا كانت الترجمات المصاحبة ستستخدم على المنصة.

777 - وفيما يتعلق بالفقرة 28-35 (ج) والتشديد على تعدد اللغات، أعرب أحد الوفود عن تأييده لذلك، وأكد من جديد أن لجنة الإعلام تشدد على تعدد اللغات، واستفسر عن المعايير التي ستستخدم في تنفيذ العناصر المرتبطة بتعدد اللغات.

778 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات التوعية والخدمات المعرفية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 28-50 (ج). ولاحظ الوفد اعتزام الإدارة تنظيم برامج للتوعية والتثقيف بشأن محرقة اليهود، ورحب بهذه الخطوة الإيجابية. بيد أن الوفد رأى أن قرار الجمعية العامة 250/76 يذهب إلى أبعد من ذلك بقليل فيما تضمن من توجيهات، حيث تطلب الجمعية إلى برنامج الأمم المتحدة للتوعية بشأن محرقة اليهود، وكذلك إلى جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، مواصلة وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى مكافحة إنكار محرقة اليهود وتشويه حقائقها. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن الكيفية التي تعتم بها الإدارة مواصلة إدماج القرار 250/76 في عملها في المستقبل.

779 - وشدد وفد آخر على أهمية قرار الجمعية العامة 250/76، ورأى أنه بمثابة إشارة لإدانة ومواجهة الاتجاهات المقلقة المتمثلة في التقليل من أهمية محرقة اليهود أو تشويه حقائقها أو إنكارها. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره ودعمه القوي لأنشطة الإدارة الهادفة إلى تنفيذ الولاية الواردة في القرار، والتي أشار إلى أنها جزء من برنامج العمل لعام 2024.

780 - وفيما يتعلق بالفقرة 28-54 والزيادة في عمليات التنزيل الفريدة الفعلية لمحتوى الأمم المتحدة على منصاتها، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الأرقام المتزايدة على مدى السنوات القليلة الماضية دليل واضح على أهمية عمل كل من البرنامج الفرعي والإدارة. وفي ذلك الصدد، نوه الوفد نفسه بعمل الإدارة وأعرب عن دعمه الكامل له.

781 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، بشأن زيادة المشاركة في أهداف التنمية المستدامة والعمل من أجل تحقيقها من خلال أوساط كرة القدم العالمية، أعرب أحد الوفود عن دعمه لمبادرة "كرة القدم في خدمة أهداف التنمية المستدامة" وأشار إلى نجاحها في إشراك أوساط كرة القدم في الترويج للأهداف لدى جمهور واسع. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن الكيفية التي تم بها تحديد هدف مقياس الأداء لعام 2024 المبين في الشكل العاشر من الباب 28 وما إذا كان هدفا واقعيًا.

782 - ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، دعا أحد الوفود الإدارة إلى إيلاء اهتمام كبير لإجراء إصلاحات متعلقة بملاك الموظفين، حيث لاحظ أنها تميل إلى زيادة عدد الموظفين، ومن ثم تفرض عبئا ماليا أكبر على الميزانية. ورأى الوفد أن المعيار الرئيسي لهذه الزيادات ينبغي أن يكون الفعالية، لا سيما في سياق يتميز بالموارد المالية المحدودة. وأشار وفد آخر إلى أن الإدارة تعتمز إنشاء وظيفة واحدة لكل لغة، وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك لن يكون كافيا فيما يتعلق بتوفير إمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات المتعلقة بالمناسبات المنشورة على الموقع الإعلامي للأمم المتحدة على الإنترنت (media.un.org/ar/). وكرر الوفد نفسه رأيه بأن هذا ينطبق على جميع اللغات الرسمية غير الإنكليزية وطلب إلى ممثلي الدول الأعضاء الأخرى إثارة المسألة في سياقات أخرى. ولاحظ الوفد نفسه أن الإدارة كبيرة ولديها هيكل واسع النطاق مصمم للتصدي لأكثر التحديات تعقيدا التي يمكن أن تواجهها الأمم المتحدة، وأن موارد الإدارة ستسمح لها بتطبيق ممارسات وأساليب جديدة على نطاق لا يتاح إلا للأمم المتحدة. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء التكوين غير المتوازن لملاك موظفي الإدارة، وطلب إلى الإدارة أن تتخذ تدابير لتحسين تمثيلها الجغرافي عن طريق استقدام المزيد من الموظفين من البلدان النامية الممثلة تمثيلا ناقصا.

الاستنتاجات والتوصيات

783 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام الذي اضطلعت به إدارة التواصل العالمي، وكذلك مواصلة تنفيذ استراتيجية التواصل العالمي للأمم المتحدة، بطرق منها ضمان أن تكون اتصالاتها استراتيجية ومنسقة وقائمة على الجمهور وتركز على إحداث أثر وأن تتضمن تشديدا على تعدد اللغات منذ مرحلة التخطيط، فضلا عن تقديم أخبار ومعلومات دقيقة ومحايدة وشاملة ووافية ومتوازنة ومتسقة وموضوعية في الوقت المناسب.

784 - وأكدت اللجنة من جديد على تعدد اللغات بوصفه قيمة أساسية وجوهرية للمنظمة، وشددت على الأهمية القصوى للمساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وشددت اللجنة أيضا على أهمية استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بما يكفل معاملتها بشكل كامل ومتساو في جميع أنشطة إدارة التواصل العالمي، بغية إزالة التفاوت بين استخدام اللغة الإنكليزية واستخدام اللغات الرسمية الخمس الأخرى.

785 - وأوصت اللجنة بأن تحت الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق التكافؤ التام بين اللغات الرسمية الست في جميع مواقع الأمم المتحدة الشبكية ومنصاتها للتواصل الاجتماعي، وأن تحثه على تعزيز جهوده الرامية إلى تطوير مواقع الأمم المتحدة الشبكية المتعددة اللغات، بما في ذلك قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت ومحتوى الفيديو الخاص بها وبياناتها الوصفية، وصفحة الأمين العام الشبكية، وتعهدا وتحديثها بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على أساس التكافؤ.

786 - وأبرزت اللجنة الدور الحاسم الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في التصدي لانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتلاعب بالمعلومات.

787 - وأقرت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة أيضا لنشر معلومات دقيقة ومفيدة بلغات الأمم المتحدة غير الرسمية، وفقا للولايات ذات الصلة.

788 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، وبخاصة إلى إدارة التواصل العالمي، مواصلة الإسهام في الاحتفال بالأيام والاحتفالات الدولية التي أنشأتها الجمعية والاضطلاع بدور في التوعية بتلك المناسبات والترويج لها وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة المسؤولة عن تنفيذها، حيثما يكون ذلك مناسباً.

789 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 24، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 28-5

بعد عبارة "ففي وقت تنتشر فيه المعلومات الخاطئة"، تدرج عبارة "والمضللة والتلاعب بالمعلومات".

البرنامج الفرعي 1 خدمات الحملات والعمليات القطرية

الفقرة 21-28 (د)

تضاف بعد كلمة "المضلة" عبارة "والتلاعب بالمعلومات".

البرنامج الفرعي 3 خدمات التوعية والخدمات المعرفية

النتيجة 3

العنوان

يستعاض عن عبارة "إشراك كبار المؤثرين" بعبارة "الاتصال والدعوة".

الفقرة 58-28

تضاف بعد كلمة "المضلة" عبارة "والتلاعب بالمعلومات".

الفقرة 59-28

يستعاض عن كلمة "المنظمة" بعبارة "إدارة التواصل العالمي، في إطار الأنشطة الموكلة إليها"،

البرنامج 25

خدمات الإدارة والدعم

790 - في الجلستين 4 و 13 المعقودتين في 31 أيار/مايو و 6 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect.29) و A/78/6 (Sect.29A) و A/78/6 (Sect.29B) و A/78/6 (Sect.29C) و A/78/6 (Sect.29D) و A/78/6 (Sect.29E) و A/78/6 (Sect.29F).

791 - وقام كل من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ووكيل الأمين العام للدعم العملي، والأمين العام المساعد ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وممثلين وممثلات آخرين للأمين العام، بعرض البرنامج وأجابوا مع ممثلين وممثلات آخرين للأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

792 - رحبت الوفود بالدور الأساسي الذي تضطلع به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية والامتثال، وأعربت عن تقديرها للإدارة ودعمها لها من أجل إنجاز ولايتها بكفاءة وفعالية ومن أجل تعزيز أُمم متحدة ذات نظام إداري يتسم بالشفافية والمساءلة ويُنفَّذ بفعالية وفقاً للولايات المكلف بها. وأُشيدَ بالتزام الإدارة

بالتحسين المستمر وتوجيه سياسات وممارسات الإدارة القائمة على النتائج في الأداء اليومي للمنظمة وفي ثقافتها. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للإدارة، التي رأى أنها وضعت ونفذت العديد من مبادرات الأمين العام الإصلاحية وأنها إحدى الوحدات الرئيسية في الأمانة العامة، من المنظرين الموضوعي والتقني على السواء. وأعرب وفد آخر عن تأييده للعمل الهام الذي تضطلع به الإدارة في تحقيق النموذج الإداري للأمين العام وفي إثراء الإصلاحات الجارية من خلال التحسين المستمر وإيجاد طرق جديدة للعمل داخليا. وأثنى الوفد على استراتيجية الإدارة لعام 2024 التي تهدف إلى النهوض بالنموذج الإداري الجديد باتباع نهج متكامل ذي ركائز أربع مترابطة، هي: أداة التخطيط المركزي للموارد؛ وتخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية؛ والموارد البشرية؛ والتحول في تسيير الأعمال والمساءلة. ورحب أحد الوفود بالقيادة السياسية التي تضطلع بها الإدارة في جميع المجالات الإدارية من خلال توفير إطار واضح ومتكامل للاستراتيجيات والسياسات الإدارية على النطاق العالمي، ومن خلال تعزيز آليات الرصد والتقييم والمساءلة، ولا سيما إجراءات الرقابة الداخلية.

793 - وأشار أحد الوفود إلى مدى الاجتهاد الذي تعمل به الإدارة لدعم لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة، وبالتالي المنظمة بأسرها، واستشهد برئيس سابق للجمعية العامة كان قد ذكر ذات مرة أن اللجنة الخامسة هي العمود الفقري للجمعية العامة (وأضاف الوفد أن لجنة البرنامج والتنسيق جزء من عملية الميزنة الشاملة)، وخلص إلى أنه باستخدام المنطق نفسه، يمكن القول إن الإدارة هي العمود الفقري للأمانة العامة للأمم المتحدة، مع ملاحظة أن اللجنتين لا تستطيعان العمل بدون دعم من الإدارة وأن المنظمة لن تتمكن من الوفاء بولاياتها دون تمويل وسيولة كافيين، ومساءلة شاملة، وإدارة مقتدرة، وموارد بشرية متنوعة ومؤهلة.

794 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدور الحيوي الذي تواصل الإدارة الاضطلاع به من أجل تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح، على نطاق المنظمة بأسرها، لكفالة قيام الأمم المتحدة بعملها على نحو يتسم بالكفاءة والإنتاجية طوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها. وانضم إلى الوفد آخرون أعربوا عن دعمهم للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على الصمود، بما في ذلك تأهبها للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ، من خلال توجيه ورصد وتعديل أساليب العمل بعد جائحة كوفيد-19 في مقر الأمم المتحدة من أجل التكيف باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على البيئة ومع المخاطر والفرص المتاحة.

795 - وشكر أحد الوفود الإدارة على مساعدة الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق بشأن قرارات هامين جدا في السنوات الأخيرة، وهما إدارة الموارد البشرية (قرار الجمعية العامة 278/77) وإصلاح دورة الميزانية (قرار الجمعية العامة 267/77). وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن الجزء الأخير من خطة الأمين العام للإصلاح قد اكتملت العام الماضي، وأن رؤيته للإصلاح الإداري قد تحققت بالقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بإنهاء الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية من أجل توطيد الفوائد التي تحققت من تطبيق دورة أقصر والتركيز على إنجاز الولاية وأدائها. وذكر الوفد أن المنظمة بأسرها وجميع الدول الأعضاء تستفيد من ثقافة أكثر توجها نحو النتائج وتخطيط برنامجي أكثر مرونة، ولكن ذلك يتطلب بالنسبة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال مزيدا من العمل وقدرا كبيرا من الالتزام. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بالسبل التي تستعد من خلالها الإدارة لتنفيذ قرار دورة الميزانية وبالعناصر التي تعتبرها هامة وما ينبغي أن يضعه الجميع في الاعتبار من أجل تنفيذ القرار تنفيذا سلسا. واستقر وفد آخر عما إذا كانت هناك أي اعتبارات لبدء المناقشات في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل أن تبدأ في لجنة البرنامج والتنسيق التي ستبدأ اجتماعاتها في وقت أبكر العام المقبل، ابتداء من منتصف أيار/مايو.

796 - وبالإشارة إلى الفقرة 40 من القرار 278/77، التي أشارت فيها الجمعية إلى نشرة الأمين العام بشأن ترتيبات العمل المرنة، سأل أحد الوفود عن ارتباط ممارسات العمل الداخلية، على النحو المذكور في استراتيجية عام 2024 في إطار التوجه العام، وفي إطار البرنامج الفرعي 1، أداة التخطيط المركزي للموارد، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والخدمات الاستشارية الإدارية، العنصر 3، الخدمات الاستشارية الإدارية، النتيجة 1، ممارسات العمل الداخلية الجديدة في مرحلة ما بعد كوفيد-19، بالتدبير الإداري الداخلي الذي يقضي بحضور الموظفين إلى المقر ثلاثة أيام في الأسبوع.

797 - وأعرب عن التقدير للعمل الهام الذي قامت به الإدارة لضمان عملية توظيف فعالة تجتذب أكثر المرشحين تأهيلاً مع النهوض بالتمثيل الجغرافي العادل والتكافؤ بين الجنسين. وأعرب أحد الوفود عن تقديره البالغ لقيام الإدارة بالعمل من أجل تحقيق التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أشار وفد آخر إلى الفقرة 29 ألف-9، وطلب مزيداً من المعلومات عن خطة الأمانة العامة لإدخال هذه التحسينات. وفيما يتعلق بالتغيير في نظام النطاقات المستصوبة، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السابعة والسبعين المستأنفة في قرارها 278/77، المتوقع أن يدخل حيز النفاذ اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي تعد بها الإدارة نفسها لهذا التغيير ومتى تتوقع أن تبدأ الدول الأعضاء في رؤية تغييرات في تكوين الأمانة العامة.

798 - ورحبت الوفود بمزيد من العمل لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بمناهضة العنصرية المذكورة في الفقرة 29 ألف-2 (ح) وتعزيز كرامة جميع الموظفين على نطاق الأمانة العامة، وأعربت عن رأيها بأن من المهم ضمان أن تكون الأمم المتحدة مكان عمل شامل للجميع وقائم على الاحترام للموظفين، وطلبت معلومات عن تنفيذ استراتيجية مناهضة العنصرية.

799 - وجرى الترحيب أيضاً بالجهود الرامية إلى تعزيز ممارسة تفويض السلطة، وطلب أحد الوفود بعض الأمثلة الحديثة التي كان لها أثر إيجابي على الطريقة التي تتجز بها الأمم المتحدة ولاياتها وعلى النتائج على أرض الواقع. وأشيد بالجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز إطار المساءلة، وتبسيط السياسات، وتعزيز الشفافية، وتيسير رصد إدارة المخاطر والإبلاغ عنها.

800 - ورحب أحد الوفود بعمل الإدارة لمنع التحرش الجنسي من خلال نهج على نطاق المنظومة يركز على الضحايا (المذكور في الفقرة 29 ألف-9) واستفسر عن الكيفية التي ستشجع بها الإدارة الشهود على التصرف، ومكافحة التقاعس عن اتخاذ إجراءات إزاء حالات التحرش الجنسي. وبالإشارة إلى الجدول 29 ألف-35، والنتيجة المقررة لعام 2024، أي الإبلاغ عن السلوك الذي يشكل تحرشاً جنسياً، أعرب وفد آخر، مع موافقته على أهمية منع التحرش الجنسي، عن قلقه من أن وضع مقاييس للأداء مثل زيادة الإبلاغ عن السلوك الذي يشكل تحرشاً جنسياً قد يؤدي إلى اتهامات كاذبة. واستفسرت الوفود عن السبل التي ستعالج بها الإدارة هذه المسألة، واقتُرحت صياغة في هذا الصدد للنظر فيها، مشيرة إلى أن الادعاءات الكاذبة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تقدم مع العلم بزيفها تشكل سوء سلوك ينبغي فرض تدابير تأديبية بشأنه.

801 - وفي إطار النتيجة 3، التحول الرقمي والابتكارات من خلال أوموجا لاتخاذ القرارات بفعالية أكبر، من البرنامج الفرعي 1، العنصر 1، أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للتحول الرقمي، وبوابة القوة العاملة مثال على ذلك، وتساءلت عن السبب في أن يكون أساس المبادرة المذكورة هو الإطار المحدد في الوثيقة المعنونة "خطتنا المشتركة" وصيغة "الأمم المتحدة 20"، على النحو المبين في الفقرة 29 ألف-27، في حين لم تناقش الدول الأعضاء أيًا منهما بعد.

802 - وبالإشارة إلى الفقرة 29 ألف-28، التي تنص على أن العنصر سيعزز تجربة المستخدم في نظام أوموجا، لم يكن أحد الوفود واضحاً بشأن تقسيم العمل بين إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن نظام أوموجا يعمل كأداة للتحول المؤسسي بينما كانت تكنولوجيا المعلومات ضمن مسؤوليات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وطلب توضيحاً في هذا الصدد.

803 - وأشار أحد الوفود إلى أن الإدارة قدمت بنجاح الدعم التقني إلى الأمانة العامة من خلال النظام المركزي لتخطيط الموارد وإلى الدول الأعضاء. ولاحظ الوفد أيضاً أن جودة المعلومات المتاحة للدول الأعضاء بشأن الانتخابات وإمكانية الحصول عليها قد تحسنت سنة بعد سنة.

804 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1، تحسين المعلومات المتاحة للمندوبين المذكورة في إطار البرنامج الفرعي 1، العنصر 2، الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، أشار أحد الوفود إلى أنه قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للاطلاع على المفيد من التدابير لإتاحة الوثائق التي تحتاج الدول الأعضاء إلى قراءتها في أقرب وقت ممكن.

805 - وأعرب أحد الوفود عن بالغ تقديره للدعم الرفيع المستوى والعمل الشاق الذي تضطلع به أمانة اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق، وعن تقديره لشعبة تخطيط البرامج والميزانية لما تبذله من جهود لتحسين جودة تقارير الميزانية، بما في ذلك رصد المصطلحات المستخدمة والتفاعل المبكر مع الدول الأعضاء واعتماد المزيد من الجداول والرسوم البيانية لتيسير الرجوع إليها.

806 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تخطيط البرامج والمالية والميزانية، أشار أحد الوفود إلى أهمية اتباع نهج متسق وشامل في تحليل البيانات المالية، وتعزيز المساواة في جميع عمليات الأمم المتحدة، وتحسين نوعية تحليل البيانات لتيسير إدارة الموارد في البعثات السياسية الخاصة، والإدارة المستقلة والمسؤولة للمخاطر بالنسبة لمشاريع التشييد في المنظمة. وأشار الوفد إلى أنه تعرّف، من خلال الوثيقة، على بوابة المعارف المالية، وهي منصة رقمية متكاملة ومجتمع عالمي للأمم المتحدة لمستخدمي العمليات المالية في نظام أوموجا، وطلب معلومات إضافية عنها فضلاً عن الولاية ذات الصلة.

807 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-58 بشأن الاستراتيجية المتصلة بالعنصر 1، التمويل، اقترح أحد الوفود إضافة نص بشأن تعزيز إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية.

808 - وفيما يتعلق بالشكل الرابع من الباب 29 ألف الذي يبين مستويات الثقة في تنفيذ مشاريع التشييد الجارية في الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، في إطار النتيجة 2، خدمات مستقلة لإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريع التشييد الكبرى للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، وفي إطار العنصر 2، تمويل العمليات الميدانية، اقترح أحد الوفود إدراج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

809 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3، تحسين دقة مقترحات الميزانية، في إطار العنصر 3، تخطيط البرامج والميزنة، ذكرت الفقرة 29 ألف-95 أن العنصر سيقترح تسويات مصممة خصيصا لإعادة تقدير التكاليف لأصناف محددة عندما تختلف التغيرات المتوقعة في أسعار الصنف اختلافا كبيرا عن مؤشر أسعار الاستهلاك، واستفسر أحد الوفود عن كيفية إجراء عملية إعادة تقدير التكاليف المصممة خصيصا، ولأي نوع من الأصناف المحددة، وما هي الظروف التي سينظر فيها بخلاف التضخم.

810 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الموارد البشرية، والبرنامج الفرعي 4، التحول في تسيير الأعمال والمساءلة، دعا أحد الوفود إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال إلى الاسترشاد برأي الجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، التي اعتمدت قرار بهذا الشأن في نيسان/أبريل 2023 لأول مرة منذ ست سنوات. وطلب الوفد معلومات عن الكيفية التي اتخذت بها الأمانة العامة القرار.

811 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-98 (و) في إطار استراتيجية البرنامج الفرعي 3، العنصر 1، الاستراتيجيات والسياسات العالمية، حيث أشير إلى اعتماد قيم وسلوكيات جديدة في إدارة المواهب، أعرب أحد الوفود عن اهتمامه بالاستماع إلى مزيد من المعلومات بهذا الشأن وتساءل عن القيم والسلوكيات الجديدة المشار إليها.

812 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-107، التي ذكر فيها أن العنصر سيشعر في تنفيذ برنامج "اختيار الموظفين 2,0"، المتعدد السنوات، الذي يُتوقع أن تقضي نتيجته النهائية إلى تنفيذ عملية استقدام جديدة تتسم بالفعالية والعدل والكفاءة والمرونة، أشار أحد الوفود إلى أنه يقدر المبادرة تقديرا عاليا ويرحب بها لأن التمثيل الجغرافي العادل لا يزال شاغلا أساسيا وأنه يتطلع إلى تنفيذها وتحقيق نتائج مثمرة.

813 - وفيما يتعلق بإدارة الدعم العملي، أثنت الوفود على الدعم الذي تقدمه إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات الدعم الاستشاري والعملي وخدمات دعم المعاملات، بما في ذلك تبسيط العمليات، وتحليل البيانات، ودعم الشراكات، وتنمية القدرات. وأعرب وفد عن تقديره للجهود المبذولة للابتكار ولوضع العملاء في صميم تصميم العمليات، بغية تمكين كيانات الأمانة العامة من تنفيذ الولايات التي كلفت بها وتحقيق النتائج. وأشار وفد آخر إلى أنه يعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة بوصفها الذراع التنفيذي للأمانة العامة والواجهة التي تتعامل مع العملاء فيما يتعلق بمسائل الدعم العملي، وأعرب عن تقديره للدور الحيوي الذي اضطلعت به الإدارة في تحسين أساليب العمل، واستمرارية تصريف الأعمال، وجعل الأمم المتحدة عاملة وفعالة ومنتجة طوال فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وأثنى وفد آخر على الإدارة لما أبدته من روح تعاونية.

814 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاهتمام الإدارة بأهداف التنمية المستدامة وثنى مساهمتها في توجيه التغييرات الإجرائية اللازمة في جميع أنحاء الأمم المتحدة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب الوفد الحصول على تعليقات بشأن الكيفية التي تستطيع من خلالها الإدارة المضي قدما في التماس فرص التعاون وأوجه التآزر، بسبل منها الاستخدام الفعال للاعتراف المتبادل، بما في ذلك في مجالي الموارد البشرية وإدارة سلاسل الإمداد.

815 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لخطط الإدارة الرامية إلى مواصلة دعم الجهود التي تستهدف تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مباني الأمم المتحدة والاستفادة من زيادة استخدام الأدوات والمنصات الرقمية لتحسين البنى التحتية الرقمية في المقر من أجل تحسين إمكانية الوصول.

816 - وأعرب الوفد أيضا عن دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز أنشطة التوعية والدورات التدريبية للبايعين، بما في ذلك من أجل الشركات المملوكة للنساء.

817 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في تقديم مشورة عالية الجودة ومخصصة للبعثات الميدانية في الحد من بصمتها البيئية.

818 - وأشار أحد الوفود إلى أن التمثيل الجغرافي العادل لا يزال يشكل شاغلا وطلب معلومات عن التدابير التي ستتخذها الإدارة في هذا الصدد.

819 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 29 باء-7 (ب)، التي ذكرت، فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، أن الخطة الشاملة لعام 2024 تستند، في جملة أمور، إلى افتراض التخطيط بأن الشركاء المعنيين من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة يواصلون التعاون، مما يساعد على تضخيم تأثير الإدارة في دعم احتياجات الكيانات المستفيدة من الخدمات والاضطلاع بولاياتها لضمان تقديم الدعم العملي في الوقت المناسب وبشكل مستمر، وطلب توضيحا عن هوية هؤلاء الشركاء من غير الأمم المتحدة.

820 - وبالإشارة إلى الفقرة 29 باء-11، حيث كان هناك، في سياق دعم الدول الأعضاء والكيانات المستفيدة من الخدمات في المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ذكرت آلية الإجراء الطبي، وأشار أحد الوفود إلى أنه يفهم أن الآلية ستغلق في نهاية عام 2022 وسأل عن وضعها وخطة الأمانة فيما يتصل بالآلية.

821 - وأعرب عن التأييد للنهج الذي يتبعه وكيل الأمين العام للدعم العملي في تنظيم عمل الإدارة وفقا للولايات القائمة. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى قرار الجمعية العامة 274/67 بشأن المسائل الجامعة، الذي يتضمن ولايات جامعة للأمانة العامة لوجستية وأخرى متعلقة بالشراء، فضلا عن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرت للنظر فيها في أعمال الإدارة، وأشار إلى أنه غير مدرج في الولايات التشريعية وطلب توضيحا عن سبب عدم إدراجها.

822 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة التمكينية للبرنامج الفرعي 1، عمليات الدعم، والعنصر 1، دعم الموارد البشرية، في مجال الإدارة، أشار أحد الوفود إلى أنه فوجئ بالعثور على معلومات عن خطط الإدارة لتنفيذ واستعراض تكنولوجيات سلاسل الإمداد المستدامة الجديدة. ولاحظ الوفد أن الجمعية العامة لم تكن قد وافقت بعد في الفقرة 20 من أحدث قرار اتخذته بشأن المشتريات (القرار 273/69) على مفهوم الشراء المستدام. وذكر الوفد بالتوصية الواردة في الفقرة 39 من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/69/809) وأعرب عن تأييده لها، وبموجبها يعد الأمين العام تقريرا شاملا عن مفهوم الشراء المستدام وعلاقته بمبادئ الشراء الأربعة المبينة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وكذلك عن أثر تنفيذه إذا ما وافقت عليه الجمعية العامة. وأضاف الوفد أن هذا التقرير لم يقدم بعد إلى الجمعية العامة للنظر فيه. وفي هذا الصدد، طلب توضيحا لمعنى تكنولوجيات سلاسل الإمداد المستدامة وما تعنيه الصياغة المذكورة سابقا وما إذا كان لها أي علاقة بمفهوم الشراء المستدام.

823 - وفيما يتعلق بالجدول 29 باء-4، في إطار النتيجة 2، تحسين برنامج الموظفين الفنيين الشباب، في إطار العنصر نفسه، أشار الوفد إلى مقياس الأداء المقرر لعام 2024، أي أن تكون نسبة 55 في المائة على الأقل من المرشحين لبرنامج الفنيين الشباب المعيّنين من بلدان غير ممثلة/ناقصة التمثيل، وطلب تفسيراً بشأنه. ووفقا لفهم الوفد فإن البرنامج من حيث المبدأ لا يمكن أن يقبل إلا مرشحين من بلدان غير ممثلة/ناقصة التمثيل، ولذلك طلب تعليقات على المؤشر المقرر لعام 2024، مشيرا إلى المعلومات

المقدمة بأن من بين المرشحين المعيّنين من خلال البرنامج مرشحين من البلدان الممثلة تمثيلاً زائداً، وكذلك البلدان الممثلة في حدود النطاق المستصوب.

824 - ورحب أحد الوفود بالاستراتيجية المبينة في العنصر 2، تنمية القدرات والتدريب العملياتي، وفي العنصر 3، إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنيّتان، ولا سيما التدريب على نقل الدم في حالات الطوارئ المقدم إلى الموظفين الطبيين الميدانيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

825 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-54، التي تشير إلى الخدمات الطبية المراعية للفوارق بين الجنسين في إطار العنصر 3، سأل أحد الوفود عن عدد الحالات المبلغ عنها في السنوات القليلة الماضية التي استلزمت تقديم مثل هذه الخدمات.

826 - ورحب أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 2، إدارة سلسلة الإمداد، العنصر 1، الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد، وشدد على أهمية النتيجة 3 فيما يتعلق بالاستراتيجية البيئية للإدارة للحد من الأثر البيئي في الميدان. وأشار إلى أن الاستراتيجية ستنتهي قريباً ومن ثم سيكون من الأهمية بمكان أن تقترح الأمانة العامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، سبيلاً للمضي قدماً. وذكر الوفد بأن عملية التشاور جارية، وأشار، بصفته الرئيس المشارك لمجموعة الأصدقاء التي تقوم بدور رائد في مجال الإدارة البيئية في الميدان، إلى أنه فخور بالمساهمة في تلك العملية ويتطلع إلى الطريق النهائي للمضي قدماً الذي سيقتح.

827 - ولوحظ أنه، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأنشطة الخاصة، والنتيجة 3 المتعلقة بإقامة تعاون مفيد للجميع في عمليات الدعم من خلال إطار لشرائط الدعم، أشار المؤشر المقرر لعام 2024، الوارد في الجدول 29 باء-22، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سيتمكن من تقديم الدعم العملياتي إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة في الصومال. واقترح أحد الوفود تغيير المؤشر ليعكس تمكين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال من تقديم الدعم العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وفقاً لولايتها التي أقرها مجلس الأمن.

828 - وفيما يتعلق بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعربت الوفود عن دعمها لعمل المكتب وأثنت عليه، لا سيما في الجهود التي بذلها في أعقاب جائحة كوفيد-19، وتمكين عمل قوة عاملة متنقلة ذات مهارات في المجال الرقمي، وملتصاً طريقه عبر التحول الرقمي في مشهد رقمي سريع التغير، مقدماً الدعم للجمعية العامة لعقد الاجتماعات بنسق شاملة للجميع، ومقدماً الدعم في مجال الحوسبة السحابية، ووضع مخطط لهيكل البيانات لتلبية استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان.

829 - وشكر أحد الوفود المكتب على تقديمه استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حددت رؤية خمسية لتسخير قوة التكنولوجيا والبيانات من أجل تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية، وشجع المكتب على تقديم عناصر منقحة من الاستراتيجية في سياق خريطة طريق مفصلة ومحددة زمنياً للتنفيذ، ينبغي أن تشمل ما يلي: (أ) دقة في أهداف الاستراتيجية المتوخاة تحدد لكل هدف إجراءات ملموسة رامية إلى تحقيقه؛ (ب) مؤشرات أداء رئيسية ومنجزات مستهدفة وإطار واضح وفعال للحوكمة والمساءلة يوضح التوازن بين التحكم المركزي وحرية التشغيل؛ (ج) تقديرات للموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعت بهدف ترشيد تخصيص النفقات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجنب الازدواجية والتداخل؛ (د) معلومات عن الجهود التي سيبذلها الأمين العام للاستفادة من قوة الابتكار

التكنولوجي في السعي إلى تحقيق أهداف المنظمة، ولا سيما تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (هـ) عنصر التوعية لتعزيز الوعي.

830 - وأوصى الوفد نفسه بإجراء عملية لتحليل المخاطر فيما يتعلق بأمن المعلومات والاتصالات، واستفسر عن الحالة الراهنة لخريطة طريق تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحليل الشامل للمخاطر. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى الفقرة 29 جيم-25 من الوثيقة واستفسر عن الطريقة التي أدرجت بها النتيجة المقررة بتعزيز اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات لعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في مبادرة خماسية التغيير التي وضعها الأمين العام نحو صيغة "أمم متحدة 2.0". وأخيراً، طلب الوفد نفسه توضيحاً بشأن مقياس الأداء المبين في الشكل الثاني من الباب 29 جيم، وتحديدًا بشأن زيادة عدد المستخدمين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الهاتفية المكتبية باستخدام تطبيق Microsoft Teams من 43 إلى 6500 مستخدم، وطلب تفاصيل عن العدد الحالي لعام 2023 وعن فرص إحراز تقدم في عام 2024.

831 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاستمرار التحول من التطبيقات القديمة إلى المنصات المركزية، مما يؤدي إلى بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر تماسكاً واتساقاً ومرونة، واستفسر عن خطط تحديث البنية التحتية الأساسية لخدمة الاتصال اللاسلكي Wi-Fi في مبنى الأمانة العامة لتلبية متطلبات المندوبين والمستعملين عموماً والأمانة العامة.

832 - وجرى الاعتراف بالمساهمة التي قدمتها البيانات في التنفيذ الفعال للولاية. وفي هذا السياق، جرى الإعراب عن التأييد لاستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات في إطار مبادرة خماسية التغيير، والتشجيع على بذل الجهود من أجل تعزيز قابلية التشغيل البيئي وأوجه التآزر على نطاق المنظومة، لإتاحة تنفيذ الولاية على نحو أفضل. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 29 جيم-7 التي ناقشت النهج الذي يتبعه المكتب إزاء الابتكار، وطلب معلومات عن تقييم المكتب للطلب على الابتكار على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة وعن قدرته على استخدام أي نهج ابتكارية ونشرها والاستفادة منها.

833 - وذكر أحد الوفود بالإشارة الواردة في الوثيقة إلى الاجتماعات المختلطة والافتراضية ووجه الانتباه إلى أن الأشكال المختلطة والافتراضية لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية قد وضعت حصراً لضمان استمرارية تصريف الأعمال أثناء جائحة كوفيد-19، واتباعاً لتوصيات الهيئات المحلية مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية التي أشارت إلى أنه لا ينبغي عقد اجتماعات حضورية. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن الجمعية العامة لم تمنح تفويضاً لعقد اجتماعات بهذه الأشكال وأشار إلى أن لجنة المؤتمرات ستناقش المسألة في أيلول/سبتمبر 2023. وطلب توضيحاً بشأن الطرق التي يتعاون بها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وهي الإدارة الوحيدة في الأمانة العامة التي تقدم خدمات المؤتمرات إلى الدول الأعضاء، وعلى وجه التحديد الكيفية التي يختار بها المكتب مختلف المنابر وأي المكاتب له سلطة البت في استخدام تلك المنابر من وجهة نظر ولاياته.

834 - وفيما يتعلق بمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف وفيينا، أثنى أحد الوفود على الجهود المبذولة للاستفادة من الدروس المستفادة من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وكذلك في سياق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، والاستفادة من الدروس المستفادة لضمان استمرارية تصريف الأعمال في المكاتب الثلاثة دعماً لجهود التخطيط للوضع الطبيعي المقبل، وطلب من المكاتب الثلاثة مشاركة خططها للاستعداد

للأزمات والتخطيط لها، في أعقاب التعطل الذي نجم عن جائحة كوفيد-19. وشكر وفد آخر المكاتب على خططها البرنامجية لعام 2024 وأقر بعملها الممتاز في عام 2022.

835 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه وتقديره للعمل الذي أنجزته المكاتب في الاضطلاع بولاياتها المتعلقة بخدمات الدعم الإداري، وشدد على المساءلة أمام الدول الأعضاء عن تنفيذ الولايات الموكلة إليها بكفاءة وفعالية في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية ومشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية. وأعرب الوفد عن تأييده لمختلف عمليات الشراء، بما في ذلك من البلدان النامية، وعن تأييده للاتصال بالبلدان النامية من خلال الحلقات الدراسية الدولية المتعلقة بالمشتريات.

836 - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، طلب أحد الوفود معلومات إضافية عن العمل الجاري لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر، وأشار أحد الوفود إلى أنه يؤيد التمثيل الجغرافي العادل في الوظائف، بما في ذلك في الرتب العليا.

837 - وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالزيارات المباشرة التي يقوم بها موظفو المجمع إلى مبني مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وطرح سؤال بشأن نسبة الموظفين الذين يحضرون إلى مكان العمل شخصياً خمسة أيام في الأسبوع والموظفين الذين يعملون عن بعد.

838 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للطابع الشامل للخطة البرنامجية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، التي تعكس اتساع نطاق الطموح ومدى التنفيذ والنتائج، مما يتيح استمرارية تصريف الأعمال من خلال تقديم الخدمات مباشرة إلى أكثر من 60 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وزيادة الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين عبر العالم والدعم العام لخطينا المشتركة. وأشار الوفد إلى أن برنامج السنة السابقة قد أشار إلى استراتيجية تسيير الأعمال 2,0، التي تتضمن طرائق جديدة لتسيير الأعمال والتنفيذ في إطار النمو المستقبلي للمكتب، واستفسر عن أسباب عدم الإبلاغ عن الاستراتيجية في الخطة البرنامجية الحالية.

839 - وأشار أحد الوفود إلى أن إحدى المهام الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي تتمثل في توفير خدمات إدارة الموارد البشرية، وكشوف المرتبات، والخدمات المالية إلى الموظفين الدوليين في 131 مكتبا من مكاتب المنسقين المقيمين في جميع أنحاء العالم وكذلك إلى المكاتب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة المنتشرة في العالم. وأثنى الوفد نفسه على برنامج مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الشامل لصحة ورفاه الموظفين، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة النفسية بعد الجائحة، واستفسر عن الكيفية التي يستفيد بها المكتب من الموارد المعرفية المتاحة في مراكز العمل الأخرى، أي في المقر وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، أثنى الوفد على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لاستمراره في استخدام الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، والحفاظ على التزامه بإدارة استمرارية الأعمال لعام 2024. وأخيراً، أشار الوفد إلى الدعم القوي الذي تقدمه حكومة كينيا ومدينة نيروبي، وطلب معلومات محدثة عن الشراكات المقبلة مع كليهما لرفع مستوى البنية التحتية وتحسينها، لا سيما فيما يتعلق بمشروع شارع الأمم المتحدة.

840 - وذكر أحد الوفود الإشارة الواردة في الفقرة 29 دال-14 إلى تقييم وحدة التفتيش المشتركة بشأن استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذي أنجز في عام 2022، والذي وجه خطة استعراض أدائها في مجال استمرارية تصريف الأعمال أثناء الجائحة وحدد الثغرات لاتخاذ تدابير

تصحيحية في عام 2024. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحا بشأن الثغرات التي حددت بالفعل والتدابير الاستباقية التي يمكن اتخاذها لتقليص الثغرات.

841 - وأشار أحد الوفود إلى أن مؤسسات غير تابعة للأمم المتحدة تشارك في عملية الاستقدام التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وطلب مزيدا من المعلومات عن الطرائق المستخدمة في تلك العملية، وطلب توضيحا بشأن التحسينات المحددة في عملية الاستقدام، مشيرا إلى أن التوصيات السابقة المتعلقة بالموارد البشرية لم تنفذ تنفيذا كاملا، وأقر بأن بعض التوصيات تبدو صعبة التنفيذ. وطلب الوفد معلومات مستكملة عن سبل التحسين التي يمكن تنفيذها للمضي قدما في المكتب. وفيما يتعلق بموضوع آخر، أشار الوفد إلى أن التدابير التي نفذت لمكافحة كوفيد-19 في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي كانت أكثر صرامة مما كانت عليه في نيويورك، وذكر بالاختبارات اليومية المشار إليها في التقرير. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لم تجر اختبارات كوفيد-19 اليومية خلال اجتماعات المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة التي عقدت في عام 2022، وطلب معلومات مستكملة بشأن التدابير المعمول بها حاليا. وأخيرا، أشار الوفد نفسه إلى أن إحدى المهام الرئيسية للمكتب تتمثل في توفير خدمات السفر وطلب مزيدا من المعلومات عن سبل استخدام نظام أوموجا للسفر، وعما إذا كان مفيدا في تنظيم السفر وشراء التذاكر.

842 - واستفسر أحد الوفود عن مستوى استخدام مجمع نيروبي ومرافقه وطلب توضيحا بشأن مساحة المجمع التي أشير إلى أنها تبلغ 142 فدانا في الفقرة 29 دال-5 و 140 فدانا في الجدول 29 دال-7.

843 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، رحب أحد الوفود بالتركيز المستمر على بناء بنية تحتية مستدامة لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وفقا لنموذج استمرارية تصريف الأعمال، وشدد على أهمية الصيانة المستمرة والاستباقية لحماية استثمارات الدول الأعضاء في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وسأل الوفد عن أفضل نموذج لتشغيل المبنى الذي جدد حديثا وعن أفضل استخدام للمساحة.

844 - وأثنى أحد الوفود على مكتب الأمم المتحدة في جنيف لاستمراره في مواجهة التحديات الناجمة في أعقاب الجائحة وفي سياق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ولا سيما تقديم الدعم في غضون مهلة قصيرة للمفاوضات الخاصة رفيعة المستوى التي تجريها البعثات السياسية الخاصة. واستفسر الوفد عن مبادرة المفوضية لتقييم مستوى إدماج منظور الإعاقة في حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة للكيانات المستفيدة في جنيف، على النحو المشار إليه في الفقرة 29 هاء-12. وأشار الوفد إلى أن النظام الجديد لتقييم الموظفين لرؤسائهم المذكور في الفقرة 29 هاء-38، الذي نفذ على الصعيد العالمي لجميع المديرين والذي يقيم الموظفين على أساسه في ضوء خطط العمل الرامية إلى تحسين تفاعل الفريق وقدرته على التكيف، لقي قبولا حسنا من الموظفين، واستفسر عن الخطوات التالية لتحسين إدارة الأداء. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، سأل الوفد عن مستوى الاستخدام الحالي للحيز المكتبي المفتوح مقارنة بالحيز المكتبي التقليدي.

845 - ورحب أحد الوفود بالعمل الاستثنائي المنجز في مراكز العمل الثلاثة وأعرب عن امتنانه لما تحقق، وأشار إلى العمل المنجز في غرف الاجتماعات في جنيف، وإلى المبنى الجديد الذي يحتوي على نظام تهوية متطور يفوق المعايير. وأشار الوفد إلى وجود فئة ثالثة من دورات المياه المحايدة جنسانيا لمن يستخدمون المرافق واستفسر عن الولاية التي شرع في إنشاء دورات المياه تلك على أساسها. واستفسر الوفد أيضا عن التقدم المحرز في أعمال البناء والمدة التي سيكون فيها استخدام المنصات الرقمية ضروريا للاجتماعات.

846 - وأشار أحد الوفود إلى العمل الشاق الذي بذل في إعداد الخطط البرنامجية، وأعرب عن رأي مفاده أن هذا النوع من الإبلاغ، أي زيادة الشفافية، لا يمكن إلا أن يساعد الدول الأعضاء في دعم عمل المكاتب الثلاثة. وأعرب الوفد عن تأييده للاستراتيجية الواردة في الفقرة 29 هاء-50 لتجهيز القاعات بمعدات لعقد المؤتمرات بالطريقتين الحضورية والافتراضية. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى تمديد ترتيبات استمرارية تصريف الأعمال للسماح باستمرار تقديم خدمات المؤتمرات بالطريقتين الحضورية والافتراضية من أجل الاستخدام الفعال لتلك المرافق. ولاحظ الوفد أن مجلس حقوق الإنسان قد حصل على تمديد حتى نهاية السنة التقويمية، ولكنه افترض أنه قد يلزم إيجاد حل أوسع في الأجل المتوسط لجميع الكيانات التي يقدم لها مكتب الأمم المتحدة في جنيف خدمات عقد المؤتمرات بالطريقتين الحضورية والافتراضية.

847 - وأشار وفد آخر إلى أن إحدى المهام الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف هي توفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية. ورحب الوفد بالتدابير التي اتخذها المكتب في عام 2022 لضمان استمرارية العملية الحكومية الدولية أثناء الجائحة، أي تنظيم اجتماعات افتراضية/مختلطة كتدبير مؤقت في الحالات التي لم يكن فيها عقد الاجتماعات حضوريا ممكنا بسبب مخاطر انتشار كوفيد-19. وبالنظر إلى أن هذه المشاكل قد ولت الآن، ذكر الوفد أن الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ليس لديها ولاية من الجمعية العامة لعقد اجتماعات حكومية دولية في شكل افتراضي/مختلط. وأشار الوفد إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وهي الإدارة الرئيسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقديم خدمات المؤتمرات، تعمل وفقا لهذا النموذج، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن يتصرف بها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

848 - وأشار أحد الوفود إلى أن خطة استمرارية تصريف الأعمال لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لم تف بهدف زيادة الجاهزية لمواجهة الأزمات في المستقبل، حيث أكدت مراجعة أجزائها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن هناك حاجة إلى مزيد من التعديلات في عام 2023. وفي هذا الصدد، طلب الوفد معلومات توضح التعديلات اللازمة لتحقيق أهداف استمرارية تصريف الأعمال على أساس التقييم.

849 - وأثنى أحد الوفود على تركيز مكتب الأمم المتحدة في فيينا المستمر على المسائل المتصلة بالموارد البشرية، ولا سيما الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة عمل أكثر شمولاً واحتراماً ودعمًا، على النحو المبين في الفقرة 29 و-31. ومع التسليم بالدور المركزي لتدريب الموظفين، أشار الوفد نفسه إلى أنه سيكون من المفيد رؤية بعض المقاييس الأخرى في تقييم أثر البرنامج من أجل فهم ما إذا كانت أهداف البرنامج قد تحققت. وطرح سؤال عما إذا كانت هناك خطط لقياس النجاح.

الاستنتاجات والتوصيات

850 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 254/77 في الخطة البرنامجية للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 26

الرقابة الداخلية

- 851 - نظرت اللجنة في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 (A/78/6 (Sect. 30)).
- 852 - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية البرنامج وردّت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

853 - أعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للعمل القيم الذي يضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولولايته الفريدة داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك إعطاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى كفالة السلامة البدنية والعقلية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ورأت الوفود أن مسؤوليات المكتب في مجالات المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق عناصر رئيسية لزيادة المساءلة والشفافية، ولتحسين الأداء العام داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن التقدير للدور الحيوي الذي يؤديه المكتب في دفع عجلة التحسين على نطاق المنظمة بأسرها ودعم إصلاحات الأمين العام، بما في ذلك ما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والعمل الهام المنجز في سبيل منع سوء السلوك الجنسي والتحرش والتمييز العنصري والغش والفساد والتصدي لكل ذلك.

854 - وشكر أحد الوفود قيادة المكتب على عرض الخطة البرنامجية وأشار إلى أن الأهداف التي حددتها وكالة الأمين العام، على النحو الوارد في مقدمة وثيقة الميزانية، يجري تبادلها والاتفاق عليها بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، اعترّف بالحاجة إلى مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية في تحقيق النتائج والأهداف المقررة للأمم المتحدة في عام 2024. وأيد أحد الوفود الاستراتيجية الواردة في الفقرة 30-2 من وثيقة الميزانية بشأن تغطية الرقابة الداخلية لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات الإدارة من قبيل: (أ) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن والتنمية؛ (ب) تعزيز ثقافة المنظمة؛ (ج) إدارة المشتريات والإمدادات، بما في ذلك التصدي لمخاطر الغش والفساد؛ (د) الإشراف على عمليات حفظ السلام الخاضعة للإغلاق التدريجي أو إعادة التشكيل؛ (هـ) تعزيز نظام حماية المبلغين عن المخالفات. وعلى الرغم من أن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد صممت على أساس الولايات المسندة إليه، أشير إلى عدم وجود قرارات للجمعية العامة في الفقرة 30-12 من وثيقة الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن القلق لعدم اتخاذ الجمعية العامة في السنوات الأخيرة قرارات يتعين إضافتها إلى قائمة الولايات التشريعية للبرنامج، وأشار إلى أنه يتعين على مكتب خدمات الرقابة الداخلية قبول التعليمات ذات الصلة نتيجة لذلك.

855 - وأعرب عن التقدير لمساهمة البرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، في تعزيز عمليات تخطيط العمل وتحقيق النتائج بكفاءة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، رحب أحد الوفود بأهداف البرنامج الفرعي واعتبر أن التقييم الفعال مهم للغاية لتحسين عملية صنع القرار والتعلم ولدعم ثقافة التحسين المستمر. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن التقدير لمساهمة المكتب في توفير التوجيه المنهجي وضمان الجودة. وأشير في الفقرة 30-41 من الوثيقة إلى أن الدرس المستفاد هو أن زيادة التركيز على تقييم النتائج والنواتج - وإن كانت أكثر تعقيداً - ستكفل أن تسهم تقارير التقييم، في نهاية المطاف، بشكل أفضل في تحسين عملية صنع القرار والمساءلة والتعلم. وعلى الرغم من أن هذا التحول إلى التركيز على تقييم النتائج كان موضع ترحيب كبير، طلب الوفد معلومات محدثة عن كيفية تحسن مكتب خدمات الرقابة

الداخلية في هذا المجال والسبل المتبعة لتقييم أثر تقارير التقييم. والنُمت أيضاً معلومات إضافية لبيان ما ستبدو عليه العملية التشاورية المذكورة في الفقرة نفسها عند تطبيقها.

856 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، أعرب الوفد نفسه عن دعمه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة حالات سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي، واعتبر أن التركيز على الوقاية أمر حيوي أيضاً. وبالنظر إلى أن التحقيقات الفعالة والسريعة تعزز الثقة في الأمم المتحدة، أعرب عن رأي مفاده أن التحقيقات ينبغي أن تتبع نهجاً يركز على الضحايا، بما في ذلك تقديم الدعم والمعلومات للضحايا، لأن ذلك يعتبر أمراً مهماً.

857 - وعلاوة على ذلك، رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقليل مدة الجداول الزمنية للتحقيق في سوء السلوك، وهي خطوة بالغة الأهمية لتعزيز الثقة في عملية التحقيق، ولاحظت أن الشكل السادس من الباب 30 من الوثيقة يبين زيادة في عدد التقارير الواردة والتحقيقات التي بدأت. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات إضافية لتوضيح سبب هذه الفجوة. وفي الوقت نفسه، طلب توضيح بشأن التدابير التي اتخذت لمواصلة تعزيز الثقة في عملية التحقيق وبشأن الخطوات الإضافية التي اتخذت لتقليل الجدول الزمني أثناء عملية التحقيق.

الاستنتاجات والتوصيات

858 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمسحياً مع قرار الجمعية العامة 254/77، في الخطة البرنامجية للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 27

الأنشطة المشتركة التمويل

859 - نظرت اللجنة، خلال جلستها السابعة عشرة، المعقودة في 12 حزيران/يونيه 2023، في البرنامج 27، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 31)).

860 - وعرض رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيسة وحدة التفتيش المشتركة، وأمينه مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق البرنامج وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

861 - أعربت عدة وفود عن تقديرها وشكرها لجميع ممثلي لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على العرض الشامل للخطة البرنامجية. كما أعرب عن التأييد للنهوض بعمل الكيانات الثلاثة.

862 - ففي ما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، شكر أحد الوفود اللجنة على عملها الهام لحماية وتحسين شروط خدمة موظفي النظام الموحد للأمم المتحدة وهو يواجه تحديات على نطاق المنظومة ناجمة عن سوق العمل العالمي المتغير باستمرار. وهذا الوفد اللجنة على الإنجاز الذي حققته مؤخراً في ما يتعلق بإطار الإجازة الوالدية الجديد، الذي ينص على إجازة مدفوعة الأجر لمدة طويلة للوالدين، بغض النظر عن نوع الجنس، ويتيح للمرأة التمتع بالمزيد من المساواة مع الرجل في ما يتعلق بالفرص الوظيفية، ويتيح كذلك مزيداً من المرونة في بيئة عمل سريعة التغير. وأعرب أيضاً عن الترحيب بالجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز نظام متماسك وفعال لإدارة الموارد البشرية يتماشى بشكل وثيق مع تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها، بما في ذلك تعزيز التنوع الجغرافي وتجديد شباب القوة العاملة، وإدماج منظور جنساني قوي في أنشطتها التشغيلية وإنجازاتها ونتائجها، حسب الاقتضاء. وأعرب وفد آخر عن امتنانه لجهود اللجنة في سبيل تعزيز التنوع الجغرافي وتجديد شباب القوة العاملة. ولئن أُشير إلى حدوث انخفاض في ميزانية اللجنة نتيجة لاستنتاجات شبكة المالية والميزانية، فقد أعرب عن القلق بشأن القيود المالية التي ستواجهها اللجنة عام 2024. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن عدم إدراج اقتراح اللجنة الرامي إلى إنشاء وظيفة موظف قانوني برتبة ف-4 لعام 2024، والتي كانت قد اقترحت أيضاً في العام السابق. وذكر الرئيس اللجنة بأساليب عملها وبأن المسائل المتعلقة بالموارد هي من اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

863 - وبالإشارة إلى مقياس أداء اللجنة المقرر لعام 2024 تحت النتيجة المقررة 1 كما هي مبينة في الجدول 31-2، أي وجود مؤشرات إيجابية في ما يتعلق باجتماع الموظفين واستبقائهم، ولا سيما النساء، في مراكز العمل الشاقة المصنفة من الفئة دال وهاء، أثير سؤال عن المقصود بعبارة "مؤشرات إيجابية".

864 - وفي ما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، أعرب أحد الوفود عن تأييده الشديد لوجود وحدة قوية تتحكم في كفاءة الخدمات والاستخدام السليم لأموال الأمم المتحدة وتقدم وجهة نظر مستقلة بغية تحسين الإدارة والأساليب، مع تحقيق قدر أكبر من التنسيق في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأشير إلى أن توفير معلومات أفضل لصنع قرارات الهيئات التداولية وتحسين الكفاءة والفعالية والتنسيق والتعاون أمور حاسمة بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن الوحدة تؤدي دوراً أساسياً في ضمان تحقق كل تلك الأهداف. ويكتسي الدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة الخارجية المستقلة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق على صعيد المنظومة ككل أهمية قصوى لهذا السبب، ومن المتوقع أن يعكس مستوى الموارد التي تحتاجها الوحدة تلك الأهمية على نحو ما أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها الأخير. ورحب الوفد بخطة الوحدة لعام 2024، ولا سيما تركيزها على قدرتها على الرصد الفعال لما يُقبل ويُنفذ من توصياتها. وأشار وفد آخر إلى تخفيض ميزانية الوحدة لعام 2024 من قبل شبكة المالية والميزانية، واعترف أيضاً بأن ولاية الوحدة تؤخذ بجدية كبيرة. وأشار الوفد نفسه إلى أنه سيتوخى الحذر عند دعم الميزانية الكاملة للوحدة حيث يتطلب هذا الأمر إرادة الجمعية العامة للتدخل.

865 - وبالإشارة إلى الفقرة 31-42 تحت النتيجة 2، زيادة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ورد أن عمل البرنامج في عام 2022 أسهم في قبول المنظمات المشاركة نسبة 74 في المائة من التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر. وبالنظر إلى هدف 76 في المائة المقرر لعام 2024، طلب أحد الوفود توضيح الكيفية التي تسنى بها تخطيط هدف محدد من هذا القبيل وتحقيقه بالفعل. وفي الوقت نفسه، ذكر أيضاً أن الشكل الخامس من الباب 31 في الصفحة 20 أظهر أن توافر الاستعراضات المرحلة من السنة السابقة (في السنة) كان بنسبة 50 بالمائة فقط

في عام 2022، بينما بلغ الأداء البرنامجي المقرر نسبة 100 في المائة في عامي 2023 و 2024. وطلبت معلومات لتوضيح التباين في هذا الصدد. كما طُلب التوضيح في ما يتعلق باستراتيجية عام 2024 كما هي مبينة في الفقرة 31-30 (د)، تصميم وتنفيذ منصات فعالة لتبادل المعلومات عن الممارسات السليمة والمعارف في مختلف المجالات المواضيعية لعمل الوحدة، بما في ذلك الممارسات المبتكرة والمعارف المؤسسية الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

866 - وفي ما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين، أعرب أحد الوفود عن دعمه لما يقوم به من عمل بالغ الأهمية في سبيل تعزيز وتوسيع قدرة النظام المتعدد الأطراف على الوفاء بجميع جوانب إجراءاته من أجل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام في شتى أنحاء العالم، وتسخير القدرة الجماعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال للولايات. وأعرب بوجه خاص عن الترحيب بالجوانب التالية: تعزيز الجهود للنهوض بالتغيير البنوي من خلال التركيز على توفير بيانات أفضل، بما في ذلك التحليل والاتصالات؛ والابتكار والتحول الرقمي؛ والرؤية الاستراتيجية؛ وزيادة التركيز على النتائج؛ وثقافة عمل تبسط التعاون وتشجعه. وفي هذا الصدد، أثير سؤال عن كيفية ارتباط عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين بعملية الأمم المتحدة 20، بوجه عام.

867 - وبالإشارة إلى مقياس الأداء المقرر لعام 2024، كما هو مبين في الجدول 31-20 تحت النتيجة 1، النتيجة المقررة لعام 2024، أي تحسين إمكانية اطلاع مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مجموعة أكبر من البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع تحسين الخصائص الوظيفية للتحليل التفاعلي للبيانات واتخاذ قرارات فعالة قائمة على الأدلة، طُلب توضيح المقصود بعبارة "تحسين إمكانية اطلاع".

868 - ورحب وفد آخر بالجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعم التنفيذ الفعال لأولويات الأمم المتحدة وأثنى على جهوده الواسعة النطاق التي من شأنها: (أ) حفز الابتكار في أساليب العمل؛ (ب) وتحسين الشفافية والمساءلة؛ (ج) وإعطاء الأولوية لإدارة المخاطر؛ (د) وقيادة التحول الرقمي من أجل زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشدد الوفد على أهمية دعم المجلس لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ووصفت الصفحة الشبكية لبيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين على شبكة الإنترنت بأنها ديناميكية وتفاعلية، لا سيما في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وكان استخدام الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعرض البيانات موضع تقدير خاص. وعلاوة على ذلك، أثنى الوفد على المجلس لتوفير هذه الأداة التي أصبح الوصول إليها أسهل والتي تجعل من الأسهل تصنيف البيانات وتصنيفها لإنشاء تحليلات حسب الحاجة. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات إضافية لشرح قيمة إنشاء منصة ديناميكية على الإنترنت للمستخدمين. وبينما أعرب عن التقدير لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، تساءل أحد الوفود عما إذا تم تناول القضايا التي تغطي مجالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2023 وسأل عن سبب عدم إدراج أي إشارة إلى ذلك العمل في استعراض الميزانية لعام 2024.

869 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه للبرنامج وشدد على أنه ما من شك في أن العمل الهام الذي قامت به لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين قد أنجز داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بلجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة. وسلط الوفد الضوء على الدعوة التي جرت العادة أن توجه إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لكي يواصل عمله على أساس الولايات المقررة والمشار إليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق كانت

قد أكدت من جديد ضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يحرص على أن تتماشى الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية. أما في ما يتعلق بعام 2024، فقد ذكر أن برنامج العمل لم يتضمن إشارة واحدة إلى التعددية اللغوية، على الرغم من أن لجنة البرنامج والتنسيق كانت قد كررت دعوتها إلى التعددية اللغوية، التي هي إحدى القيم الجوهرية والأساسية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أثرت بعض الأسئلة عن الإجراءات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز التعددية اللغوية وعن سبب عدم إدراج تلك المعلومات في برنامج العمل لعام 2024.

870 - وأعرب وفد آخر عن تقديره البالغ للعمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في سبيل تعزيز التعاون والمواءمة والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وبينما تم تأكيد الأهمية الحيوية للتعددية اللغوية في عمل الأمم المتحدة، وُجه نداء لتقليص الفجوة بين اللغة الإنكليزية واللغات الرسمية الخمس الأخرى للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن قلقه البالغ بشأن مسألة التمثيل الجغرافي ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة تمثيل البلدان الناقصة التمثيل من أجل قوة عاملة متنوعة وشاملة للجميع.

الاستنتاجات والتوصيات

871 - أثنت اللجنة على العمل الذي تقوم به لجنة الخدمة المدنية الدولية، مشيرة إلى دورها الرئيسي في تمكين المنظمات الأعضاء من تنفيذ ولاياتها عن طريق تهيئة ظروف الخدمة اللازمة لاجتذاب الموظفين، الذين هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، والاحتفاظ بهم، وشددت على الحاجة إلى الخبرة القانونية داخل أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية.

872 - ورحبت اللجنة بمجالي التركيز المقترحين للجنة الخدمة المدنية الدولية في عام 2024، وهما إدراج عنصر تنوع القوة العاملة في إطار إدارة الموارد البشرية، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها [273/73](#) بشأن منظمات النظام الموحد، ومعايير السلوك.

873 - وأشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

874 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة جهودهم المبذولة في مجال تعزيز تنفيذ الولايات على نطاق المنظومة بهدف ضمان الكفاءة، ولا سيما في تنفيذ خطة عام 2030.

875 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية والجوهرية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

876 - وأعادت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكفل اتساق الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية.

877 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة جهودهم الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وجميع الأشكال الأخرى لسوء السلوك والتحرش.

878 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على كفالة الشفافية والمساءلة في إجراءات الميزانية المعمول بها فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف بين الكيانات الممثلة في شبكة المالية والميزانية.

879 - وكذلك أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

البرنامج 28 السلامة والأمن

880 - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة في البرنامج 28، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022 (A/78/6 (Sect. 34)).

881 - وعرض وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن البرنامج وردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

882 - أعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لإدارة شؤون السلامة والأمن، واعترف بأن الإدارة شريك حاسم الأهمية في تنفيذ مهام المساعدة الإنسانية، ولا سيما في البيئات غير الآمنة. وجرّت الإشارة إلى أن تزايد النزاعات وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم يتسبب في زيادة الاحتياجات الإنسانية وإلى أن العديد من أكثر الفئات ضعفا في العالم تواجه عددا كبيرا من العوامل المزعجة للاستقرار، التي تشمل مستويات غير مسبقة من الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وعدم الاكتراث بالقانون الدولي الإنساني. وأشاد الوفد بالجهود التي تبذلها الإدارة من أجل زيادة مشاركتها في عمليات التخطيط الأوسع نطاقا التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات التي تقودها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والكيانات الإنمائية، وعمليات السلام. وأشاد الوفد أيضا بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين نظمها لإدارة المعلومات والمعارف، وشجّع على استخدام نظم عامة وشفافة لتسجيل حوادث المخاطر بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية وغير الحكومية، فضلا عن اعتماد إجراءات تشغيل موحدة بشأن سجل ضحايا العنف الذي تقيد فيه حالات الوفاة أثناء الخدمة، والذي يمثل الهدف منه في القيام، مع الحكومات المضيفة المعنية، بمتابعة حالات الجرائم الخطيرة وأعمال العنف التي تؤدي إلى وفيات أو إصابات خطيرة في صفوف أفراد الأمم المتحدة، بالتعاون مع الإدارات والمكاتب الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتم الترحيب بإدماج الإدارة للمنظورات الجنسانية في نظام لإدارة الأمن يراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن تنفيذ استراتيجية متعلقة بالإعاقة لتعزيز وتحسين التنوع والإنصاف والشمول.

883 - وفيما يتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أعرب الوفد نفسه عن قلقه من زيادة حوادث السلامة والأمن التي تؤثر على جميع العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك زيادة عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن أعمال العنف، وكذلك من زيادة حوادث التخويف والمضايقات، وكلها حوادث تم تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/77/362) الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى حزيران/يونيه 2022. وأعرب الوفد عن الاهتمام بشكل خاص بتحسين حماية العاملين في المجال الإنساني المعيّنين محليا،

الذين شكلوا أغلبية حالات الوفيات والإصابات والاختطاف المسجلة في صفوف جميع العاملين في مجال المعونة، وحثّ الوفد الأمم المتحدة على تحسين تدابير الحماية والمساءلة الداخلية المتعلقة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد الأمم المتحدة أو العاملون في مجال المعونة ضد غيرهم من العاملين في هذا المجال. ولهذا الغرض، تم التشديد على الدعم المتعلق باستخدام جميع الأدوات المتاحة لتعزيز محاسبة المسؤولين عن الأفعال غير القانونية التي تستهدف العاملين في المجالين الطبي والإنساني، بما يتسق مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الحفاظ على سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى من يحتاجون إليها أمر بالغ الأهمية لإبقاء الناس على قيد الحياة. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه يجب مواصلة العمل المضطلع به منذ فترة طويلة لكي تظل الأزمات الإنسانية في إثيوبيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، واليمن مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وطُرحت أسئلة لمعرفة التحسينات التي أدخلتها الإدارة خلال العام الماضي على تبادل المعلومات وإمكانية الوصول إليها لتيسير اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات، إن أدخلت الإدارة تحسينات من هذا القبيل، ولمعرفة مدى انخراط الإدارة في التخطيط للطوارئ المتعلقة بالمسائل الأمنية غير التقليدية، مثل الأمن المعلوماتي واستخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح وأمن البيانات.

884 - وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي تقوم به الإدارة لضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. ورحّب الوفد نفسه بالبرنامج التدريبي المتعلق بتوفير إمكانية الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي وبالقُدرة على الصمود لأفراد نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن بهدف معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة والمشاكل المتصلة بالصحة العقلية في إطار البرنامج الفرعي 3. وكان ذلك الوفد يرى أنه نظراً إلى استمرار تعقيد البيئة الأمنية وتعذر إمكانية التنبؤ بها، توجد عدة مخاطر ثابتة لا يمكن إهمال أي منها. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح للسبب الذي جعل الإدارة ترى أنه ينبغي ذكر مخاطر محددة دون أخرى، ولمعرفة سبب الإشارة في البيان الافتتاحي وتصدير التقرير (A/78/6 (Sect.34)) إلى تغير المناخ، في حين أنه عامل واحد من جملة العديد من العوامل التي تؤثر على البيئة الأمنية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ليس من الملائم تسليط الضوء على تغير المناخ لأنه ليس مفيداً للمناقشة.

885 - وشكرت الوفود الإدارة على عرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، ورحبت بجهود الإدارة الرامية إلى إدخال تحسينات وتغييرات باستمرار، وكذلك بنظرها في سبل تحسين تقديم الخدمات والدروس المستفادة والعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج مشترك أفضل. وتم الإعراب عن التقدير للدور الهام الذي تضطلع به الإدارة لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ البرامج والأنشطة في المقر وفي الميدان، وكذلك للحفاظ على سلامة أفراد الأمم المتحدة في بيئات التشغيل التي كثيراً ما تكون معقدة وصعبة. وجرت الإشارة إلى الدور القيادي الذي تؤديه الإدارة لوضع وتحديث وتنفيذ سياسات وتدابير على نطاق المنظومة، وفي الوقت نفسه تم التأكيد على أنه من الأهمية بمكان زيادة الاتساق بين الخدمات والنهج المتبعة على نطاق المنظومة إزاء السلامة والأمن. وفي سياق الإشارة إلى التقييمين المقرر إجراؤهما في عام 2024، كما هو مبين في الفقرة 34-19 من التقرير، طُرح سؤال بشأن كيفية تحديد محور تركيز هذين التقييمين وكيفية ضمان مساهمتهما في إدخال تحسينات مستمرة على تنفيذ ولاية الإدارة. وفيما يتعلق بالفقرة 34-5 من التقرير نفسه، طُلبت معلومات إضافية بشأن الفوائد المتوقعة جنيها من سعي الإدارة إلى توحيد مهام إقامة الشراكات ووضع السياسات في شعبة الشراكات والدعم المتخصص المقترح إنشاؤها. وطلب وفد آخر معلومات أساسية عن فوائد الشراكات في الشعبة المقترح إنشاؤها.

886 - ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لإدماج المنظور الجنساني دعمًا لاتباع لنهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في إدارة الأمن والعمليات الأمنية، فضلاً عن إدماج منظور الإعاقة عند وضع الخطط والاستراتيجيات. وفيما يتعلق بالاستراتيجية الواردة في الفقرة 34-34 (ج) في إطار البرنامج الفرعي 2، العمليات الميدانية، سأل نفس الوفد عما يعتزم وكيل الأمين العام القيام به فيما يتعلق بحالات الانتشار السريع. وطلبت معلومات أيضاً عن قدرة الأمانة العامة على استقدام موظفين وعمّاً إذا كانت ستعتمد في تعيين موظفين محليين.

الاستنتاجات والتوصيات

887 - أشادت اللجنة بالعمل الهام الذي تضطلع به إدارة شؤون السلامة والأمن في توفير القيادة والدعم العملي والرقابة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بغية كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، ودعم تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها في البيئة الأمنية العالمية التي تزداد تعقيداً.

888 - وأحاطت اللجنة علماً باستمرار الجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين نشر المعلومات، وفعالية عملية إدارة المخاطر الأمنية، وتوفير قدرة احتياطية فعالة وكافية.

889 - ورحبت اللجنة بسرعة إيفاد الخبراء في إدارة الأزمات وتقديم الدعم الاحتياطي لمواجهة العديد من الأزمات، عندما تكون القدرات غير متاحة أو غير كافية.

890 - وأثنت اللجنة على الإدارة لما تبذله من جهود من أجل تعميم مراعاة منظور الإعاقة في أنشطتها وعملياتها، بما في ذلك خطتها الرامية إلى تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

891 - وشددت اللجنة على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة وكذلك على الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية. وشددت اللجنة أيضاً على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في الإدارة. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67، الذي رحبت فيه الجمعية بالتقدم المحرز صوب تنفيذ مشروع إدارة المخاطر في المؤسسة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين كيفية تطبيقه في الخطط البرنامجية المقبلة للإدارة.

892 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 28، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 34-2

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

ولا تزال البيئة الأمنية التي تعمل فيها الأمم المتحدة بالغة التعقيد ولا يمكن التنبؤ بها، بسبب عوامل متعددة منها الحروب والنزاعات والاضطرابات المدنية والجريمة، وكذلك توسيع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول نطاق أنشطتها وزيادة قدراتها باستغلال مظالم لم تُعالج، وعدم اكتراث بعض الجهات الفاعلة بالقانون الدولي الإنساني، ومستويات الهجرة الناجمة

عن تغير المناخ غير المسبوق، في سياقات محددة، وتفاعل تلك العوامل مع دوافع اجتماعية وسياسية واقتصادية، في الأماكن التي تُدعى الأمم المتحدة إلى تنفيذ ولاياتها.

الفقرة 34-4

في الجملة الثانية، تضاف عبارة "ولمختلف التحديات الاقتصادية، بما في ذلك" قبل عبارة "تفاقم التضخم عالمياً".

باء - التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

893 - في الجلسة الثالثة المعقودة في 30 أيار/مايو 2023، نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/78/70).

894 - وعرض ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجابوا، إلى جانب ممثلي إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، عن الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

895 - أعربت وفود عدة عن شكرها للمكتب على التقرير. ورحب أحد الوفود بالتقرير، مشيراً إلى أنه مفيد وإلى أن المكتب قيم جداً بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وذكر أنه يضطلع بدور هام للغاية في تعزيز التقييم في الأمانة العامة، لأن التقييم يدفع عجلة التحسين المستمر. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن التقييم هو أهم عملية في البرمجة والتخطيط.

896 - وأثنى أحد الوفود على التعاون القائم بين المكتب وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وبشكل خاص مع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة.

897 - ولاحظ الوفد نفسه أن الاستعراض سمح بالتوصل إلى نتيجة مفادها أن ثقافة التقييم وقدرات التقييم لا تزال ضعيفة، بسبب مجموعة متنوعة من العوامل التي تشمل الموارد، واستفسر الوفد عن الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لإرساء ثقافة تقييم أقوى. وعلق الوفد أيضاً على استخدام التقييمات واستفسر عن أمثلة عن كيفية استخدام نتائج تلك التقييمات بفعالية. وأعرب الوفد عن تقديره للموظفين على جهودهم الدؤوبة لمواصلة إجراء التقييمات رغم القيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

898 - واستفسرت الوفود عن إدراج المسائل الشاملة في التقييمات. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك إرشادات موحدة بشأن إدراج المسائل الشاملة. وأشار وفد آخر إلى أنه يمكن تحسين إدماج منظور الإعاقة وسأل عن الإرشادات المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة.

899 - وأشار أحد الوفود إلى النتائج المتعلقة باستخدام التقارير وجودتها، ملاحظاً أن جهات التنسيق في عمليات حفظ السلام لم تجد أن تقارير التقييم مفيدة كثيراً. وعلق الوفد أيضاً على أن الشكل الثامن المتعلق بمتوسط تقدير جودة تقارير التقييم، كشف أن جودة التقارير في مجموعة حفظ السلام قد سجلت

انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالاتجاه السائد، وسأل عما إذا كان المكتب يشعر بالقلق من ذلك وعن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتصحيح هذا الوضع.

900 - وأعرب الوفد نفسه أيضاً عن القلق من أنه رغم أهمية التقييم بالنسبة للمنظمة ومستقبلها، قد أشارت الكيانات، بشكل عام، إلى الحاجة إلى توجيه من الخبراء. وذكر الوفد بأن الجمعية العامة أعربت عن قلقها من الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين وأوصت بإبقائها عند أدنى حد. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أشار الوفد إلى الفقرة 52، التي تضمنت إشارة إلى إدخال تحسينات على قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين، واقترح وضع معايير واضحة للحالات التي تتطلب الاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين.

901 - ولاحظ الوفد أيضاً أن الشكل السادس، المتعلق باستخدام تقارير التقييم، قد عرض الاستخدامات المختلفة لتلك التقارير، مثل إبلاغ الجهات المانحة، وإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية، وطلب مزيداً من المعلومات عن ذلك، لأن الوفود تتوقع توجيه نسبة مئوية أعلى من التقارير المستخدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية بدلاً من الجهات المانحة.

902 - وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن كيفية ترتيب أولويات التقييمات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مشيراً إلى التقييمات المقرر أن يجريها المكتب في عامي 2024 و 2025.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي

903 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي (E/AC.51/2023/2).

904 - وقدم ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في التقرير.

المناقشة

905 - شكرت الوفود ممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقديم التقرير. ورحب أحد الوفود بالنتائج الإيجابية الواردة في التقرير، بما في ذلك النتائج المتعلقة بحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومجموعات الدعم المتبادل. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه من أوجه عدم الاتساق في النتائج على صعيد المجموعات. ورحب الوفد بالحصول على مزيد من المعلومات عن الجدول الزمني لتنفيذ التوصيات.

906 - وطلب أحد الوفود معلومات عن الاستراتيجية المتبعة في تقييمات نظام المنسقين المقيمين والإطار الزمني للاستعراضات. وتساءل الوفد عما إذا يُعتمد تجميع التوصيات في تقرير تقييم شامل متعدد السنوات.

907 - وعلق أحد الوفود على عدم وجود ولاية محددة للمنسقين المقيمين فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان في البلدان المضيفة. وذكر الوفد نفسه أن تركيز عمل المنسقين المقيمين ينصب على التنمية والقضاء على الفقر. ولاحظ الوفد أن التقرير لم يتضمن إشارة إلى الدعم المقدم في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

908 - وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يؤدي نظام المنسقين المقيمين دوره في ظل امتثال صارم لولايته. وأعرب الوفد نفسه عن اهتمامه بإجراء مزيد من التقييمات للدعم الذي يقدمه نظام المنسقين المقيمين في مجال التمثيل الإقليمي، والانضباط من حيث التوقيت، وتمويل نظام المنسقين المقيمين واستخدامه للموارد.

استنتاجات وتوصيات

909 - أوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرتين 46 و 47 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة لأهداف التنمية المستدامة

910 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2023، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن لتقييم المواضيعي للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (E/AC.51/2023/3).

911 - وعرض ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وردوا، إلى جانب ممثلي المكتب التنفيذي للأمين العام وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

912 - رحبت الوفود بممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشكرتهم على تقديم التقرير. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للتوقيت الذي قُدم فيه التقرير وأعربت تلك الوفود أيضا عن موافقتها على التوصيات الواردة فيه. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للتدابير التي اتخذتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحسين قابلية تبادل البيانات بما يتوافق مع أولويات الدول الأعضاء.

913 - وطلب أحد الوفود من الأمانة العامة توضيح كيفية ترابط التقييم مع عمليات التقدير الأخرى لأهداف التنمية المستدامة والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تربط نتائج التقييم بعمليات التقدير من أجل تقديم توجيهات بشأن تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأهداف.

914 - وأشار وفد آخر إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أشار في التقرير إلى الافتقار إلى الدعم من الأمانة العامة فيما يتعلق بتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات متسقة لمساعدة الدول الأعضاء على إنشاء قدرات مؤسسية خاصة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار الوفد أيضا إلى أن من المهم أن تفكر الأمانة العامة في استراتيجية دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2022. وأشار الوفد إلى أن الجائحة قد أخرت إلى حد كبير تحقيق الأهداف وأنه، رغم الحاجة إلى بذل جهود إضافية، ينبغي إنشاء آلية لتجنب ازدواجية الموارد أو التخفيف منها.

استنتاجات وتوصيات

915 - أوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من 49 إلى 51 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك

916 - نظرت اللجنة خلال جلستها 14، المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2023، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك (E/AC.51/2023/4).

917 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وردّت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

918 - رحب أحد الوفود بممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشكرهم على التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

919 - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات 61 إلى 63 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة

920 - نظرت اللجنة خلال جلستها 12، المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2023، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة (E/AC.51/2023/5).

921 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام، مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

922 - أشار أحد الوفود إلى الاستنتاج الذي توصل إليه التقييم المتعلق بأثر تعليق التبرعات المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الاتحاد الروسي على استمرارية عمل شعبة التجارة والتعاون الاقتصادي، وأكد على خلص إليه التقييم بأن دول آسيا الوسطى تكبدت أشد الأضرار من ذلك.

923 - وأشار أحد الوفود إلى التوصية 1 بشأن إنشاء آليات لتتبع طلبات التعاون التقني، والتوصية 2 بشأن وضع خطة استراتيجية متكاملة على مستوى الشعبة، والتوصية 3 بشأن وضع خطط عمل لتفعيل استراتيجيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تعبئة الموارد والشراكات والتعاون التقني، والتوصية 4 بشأن كفاءة إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمنظور الجنساني والبيئة ومنظور الإعاقة وحقوق الإنسان في مسارات عملها، فطلب معلومات عن النهج الذي ستتبعه اللجنة لمعالجتها.

الاستنتاجات والتوصيات

924 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصادي، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4 - البيئة والتنمية

925 - نظرت اللجنة خلال جلستها العاشرة، المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية (E/AC.51/2023/6).

926 - وعرض ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقاموا، إلى جانب ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

927 - أشار وفد إلى أن التوصية 7 بشأن إدماج قسم الحد من أخطار الكوارث في شعبة البيئة والتنمية، والتوصية 8 بشأن تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج العمل الموضوعي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، هما توصيتان وجيهتان للغاية، وتساءل عن النهج الذي تتبعه اللجنة في معالجتهم.

928 - وفيما يتعلق بالشكل الثامن عشر، المتعلق بتعاون شعبة البيئة والتنمية مع الكيانات الأخرى، والفقرتين 73 و 75 ذات الصلة بشأن التعاون المليء بالتحديات والمتغير بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الأفرقة القطرية والمنسقون المقيمون، تساءل الوفد عن الأثر التشغيلي المحتمل لهذا التعاون المليء بالتحديات.

الاستنتاجات والتوصيات

929 - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة بالتوصيات الواردة في الفقرات 89 إلى 96 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4 - البيئة والتنمية.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب

930 - في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في 5 حزيران/يونيه 2023، نظرت اللجنة، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب" (E/AC.51/2023/7).

931 - وعرضت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجابت، إلى جانب ممثلي المكتب وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

932 - أعربت عدة وفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "التقييم المواضيعي للخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب".

933 - ورحب عدد من الوفود بالتوصيات الثلاث الواردة في التقرير. وسلّط أحد الوفود الضوء على التوصية 2 التي دعت إلى تعزيز تنسيق واتساق تنفيذ الخطة. وشدد وفد آخر على أهمية النظر في التوصيات وتنفيذها لضمان مشاركة الفتيات والنساء بشكل خاص.

934 - وتحدثت عدة وفود عن أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وأوجه التكامل بينهما. وفي سياق الإشارة إلى الفقرتين 2 و 4 من تقرير التقييم، استقر أحد الوفود عن التقدم المحرز على مستوى الربط بين الخطتين.

935 - وأشار عدد من الوفود إلى إحراز بعض التقدم من حيث زيادة مشاركة الشباب، ولكن جرت الإشارة أيضا إلى استمرار وجود تحديات. وسألت تلك الوفود ممثلي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام عن الخطوات الجاري اتخاذها لتكثيف مشاركة الشباب. وطلبت معلومات بشأن الموارد المحدودة وغير المتسقة المخصصة للخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن المشار إليها في تقرير التقييم. وتساءلت بعض الوفود عن الثغرات في البيانات المتصلة بنتائج الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن المشار إليها في تقرير التقييم.

936 - واستقرت الوفود عن المبادرات المتخذة لحماية الشباب الذين واجهوا تداعيات عرقلت مشاركتهم السياسية في عمليات ومبادرات صنع القرار المتصلة بالسلام والأمن، وعن تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وعن وضع خريطة طريق لكي تتفادها البلدان، وعن وجود برنامج لتسجيل مساهمة الاستراتيجيات الوطنية في الخطة.

937 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية مشاركة الشباب، وتحديث عن المبادرات المتخذة في بلده دعماً للخطوة. واعترف عدد من الوفود بأن صندوق بناء السلام مثل مصدرا رئيسيا للتمويل المخصص للخطوة، وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بإمكان جميع البلدان النامية الحصول على هذا التمويل.

938 - وعلّق أحد الوفود قائلا إن برامج الوقاية تساعد على إفلات الشباب من قبضة المنظمات المتطرفة. وشجّع الوفد على الاستثمار في مثل تلك المبادرات وسأل عن الاستراتيجيات والخطط المتاحة في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

939 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022

940 - نظرت اللجنة، في جلستها 17 المعقودة في 12 حزيران/يونيه 2023، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022 (E/2023/51).

941 - وعرضت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومديرة أمانة المجلس التقرير، وردّت، إلى جانب ممثلين آخرين في المجلس، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

942 - شكرت الوفود أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقديم تقريرها الاستعراضي السنوي لعام 2022 ورحبت بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعم التنفيذ الفعال لأولويات الأمم المتحدة.

943 - وأثنى أحد الوفود على عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، مشيراً إلى أن التعليقات التي أبدتها فيما يخص البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، وهي التعليقات التي تشيد بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لدفع عجلة الابتكار في أساليب العمل، وتحسين الشفافية والمساءلة، وإعطاء الأولوية لإدارة المخاطر، والاضطلاع بدور رائد في التحول الرقمي، وبالتالي زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تنطبق على هذا البند أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوفد على أهمية دعم مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأعرب عن تقديره للتركيز على خطتنا المشتركة من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

944 - وشدد وفد آخر على ضرورة اتباع نهج متوازن في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين بما يتماشى مع الولايات الحكومية الدولية. وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن تظل متمثلة في (أ) كفاءة وفائه بولايته الأساسية المتمثلة في التنسيق على نطاق المنظومة؛ و (ب) كفاءة اضطلاع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بولاياتها التي حددتها الدول الأعضاء على أكمل وجه وقيامها بتحسين نتائجها. ويؤدي تنفيذ القرارات التي لم تحظ بتوافق آراء الدول الأعضاء إلى تقويض مصداقية مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأكد الوفد استعداده لمواصلة المشاركة البناءة في مزيد من المناقشات بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال لضمان أن يقيّد مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل صارم بالولايات المقررة، وهو ما يعزز الدور الذي يضطلع به المجلس من خلال حشد دعم الدول الأعضاء.

945 - وأعرب عن القلق إزاء التحليل الوارد في التقرير الاستعراضي السنوي فيما يتعلق بتبعات الوضع في أوكرانيا، والذي أشار أحد الوفود إلى أنه لا يمكن وصفه بأنه تحليل موضوعي. ورفض الوفد الإشارة إلى النزاع في أوكرانيا (الفقرة 5 من التقرير) ومحاولات عزو طائفة من المشاكل إلى ذلك الوضع، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي لم يهتد إلى الأسباب الحقيقية للآزمات، التي تكمن في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

946 - واعتُبرت الصفحات الشبكية لمجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن بيانات وإحصاءات منظومة الأمم المتحدة، على النحو المشار إليه في الفقرات من 27 إلى 30 من التقرير، قيّمة، لا سيما وأنها تتسم بطابع دينامي وتفاعلي وتتيح للمستخدمين تتبع المعلومات المالية في ضوء أهداف وغايات التنمية المستدامة. وكان الموقع الشبكي بمثابة أداة لتيسير الوصول إلى البيانات وتيسير تحليلها تحليلًا مفصلاً من خلال وظيفة التصنيف والتصفية. وطلب إلى أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تشرح بالتفصيل قيمة عرض بيانات منظومة الأمم المتحدة على المستخدمين في شكل دينامي على الإنترنت.

باء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

947 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة عشرة المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2023، في تقرير الأمين العام المعنون "الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" (E/AC.51/2023/8).

948 - وعرضت وكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا التقرير وردت على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

949 - شكرت عدة وفود ووكالة الأمين العام على العرض الذي قدمته وأعربت عن دعمها القوي للعمل الذي يقوم به مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا، مشيرة إلى أن التعليقات التي أدلى بها أثناء مناقشة البرنامج 9 تطبق أيضاً على هذا البند. وشددت الوفود أيضاً على أهمية خطة عام 2063، ورحبت بجهود المكتب من أجل تعزيز مواءمة جهود الأمم المتحدة مع الأولويات الأفريقية، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، على التوالي، وكذلك في العمل مع الاتحاد الأفريقي، وأبدت استعدادها لدعم هذا النهج. وسلط أحد الوفود الضوء على الافتقار إلى التنسيق باعتباره أحد التحديات واقترح تنظيم اجتماعات تنسيقية بين البعثات الدائمة للبلدان الأفريقية لدى الأمم المتحدة في نيويورك والبعثات الدبلوماسية للبلدان الأفريقية في أماكن أخرى كوسيلة لضمان الاتساق بين خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

950 - وأعرب عن التأييد للتحليل التي تضمّنه التقرير للمفارقات التي تمس أفريقيا. وتم التأكيد على تركيز التقرير على المشاريع والأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان الأفريقية في سبيل إطلاق العنان لإمكانات النظم الغذائية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التصنيع الزراعي والابتكار وإيجاد فرص العمل. وتم التأكيد على تعزيز رأس المال البشري والوثام الاجتماعي والسلام والاستقرار والقدرة على الصمود، من خلال تعزيز التغذية والاستفادة من المشاريع الزراعية لإدماج النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة. وحظي بالتقدير الاقتراح المتعلق بفرص التمويل المبكرة للتمكين من تحويل النظم الغذائية. وأشار إلى الحاجة إلى موارد جديدة لتوفير تمويل مضمون للقطاعات الرئيسية، مثل الطاقة ونظم صناعة المواد الغذائية الزراعية. وسلط الضوء على مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيعقد في روما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023، باعتباره فرصة للتقييم وإطاراً للاحتفال بالتقدم المحرز وتقييم ومعالجة العقبات المصادفة خلال فترة السنتين الأولى والالتزام بتسريع وتيرة إحداث تحولات في النظم الغذائية المستدامة.

951 - وطُلب تقديم تفاصيل إضافية بشأن الكيفية التي يعمل بها المكتب مع كل منبر و/أو تحالف ورد ذكره في الفرع الثاني المتعلق بدعم تنمية أفريقيا من خلال تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي، والكيفية التي يعمل بها المكتب على تعزيز التنسيق في ما بينهما.

952 - وسلط أحد الوفود الضوء على الأثر الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية وحث منظومة الأمم المتحدة على بذل الجهود لدعم البلدان الأفريقية في سبيل تنمية قدراتها في هذا المجال. وأعرب وفد آخر عن أمله في توسيع نطاق النهج المتبع في التقرير الحالي للتصدي للتحديات الخاصة بأفريقيا بشأن النظم الغذائية ليشمل مجالات أخرى تتطلب الدعم، مثل التكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة وتسخير إمكانات رأس المال البشري.

الاستنتاجات والتوصيات

953 - أثنت اللجنة على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم البلدان الأفريقية في إطلاق العنان لإمكانات النظم الغذائية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛ وتعزيز رأس المال البشري من خلال تحسين التغذية؛ وتعزيز إدماج أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب، من خلال المشاريع الزراعية؛ وتعزيز الوئام الاجتماعي والسلام والاستقرار والقدرة على الصمود والاستدامة من خلال الأغذية والزراعة.

954 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والدعوة على الصعيد العالمي دعماً لخطة عام 2063 وإنشاء نظم غذائية أقوى في أفريقيا.

955 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا أن يوسع نطاق التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي ليشمل جميع القطاعات الرئيسية لتنمية أفريقيا، ولا سيما من خلال تعزيز الشراكات بين المكتب وإدارة التواصل العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك لزيادة مساهمته الاستراتيجية من أجل تحقيق الأولويات الواردة في خطة عام 2063 بشكل متكامل وقابل للقياس.

956 - وأوصت اللجنة بأن تشجّع الجمعية العامة مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على العمل من أجل التعجيل بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 عن طريق وضع مؤشرات قابلة للقياس تعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والبنية التحتية والصناعة والطاقة والموارد البشرية وتغير المناخ.

957 - وأوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرة 64 من تقرير الأمين العام المعنون "الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها".

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة

958 - وفقا للفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 41/1979 والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 50/34 تقدم اللجنة إلى المجلس وإلى الجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

959 - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقره 163/1983 أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

960 - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة. وقد أُعدَّ على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - 3 - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة (عملا بقرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 254/77 و 267/77)

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة)
(عملا بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 254/77 و 267/77)

(ب) التقييم

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن

تقديم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

4 - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))

(ب) الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والستين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والستين

جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2023/1
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/2023/L.1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة	E/AC.51/2023/L.2
تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024: الجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (وفقا لقرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 251/74 و 243/75 و 236/76 و 267/77)	
البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/78/6 (Sect. 2)
البرنامج 2، الشؤون السياسية	A/78/6 (Sect. 3)
البرنامج 3، نزع السلاح	A/78/6 (Sect. 4)
البرنامج 4، عمليات حفظ السلام	A/78/6 (Sect. 5)
البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/78/6 (Sect. 6)
البرنامج 6، الشؤون القانونية	A/78/6 (Sect. 8)
البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/78/6 (Sect. 9)
البرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/78/6 (Sect. 10)
البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها	A/78/6 (Sect. 11)
البرنامج 10، التجارة والتنمية	A/78/6 (Sect. 12)
البرنامج 10، البرنامج الفرعي 6، مركز التجارة الدولية	A/78/6 (Sect. 13)
البرنامج 11، البيئة	A/78/6 (Sect. 14)
البرنامج 12، المستوطنات البشرية	A/78/6 (Sect. 15)
البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	A/78/6 (Sect. 16)
البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	A/78/6 (Sect. 17)

البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/78/6 (Sect. 18)
البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/78/6 (Sect. 19)
البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/78/6 (Sect. 20)
البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/78/6 (Sect. 21)
البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/78/6 (Sect. 22)
البرنامج 20، حقوق الإنسان	A/78/6 (Sect. 24)
البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/78/6 (Sect. 25)
البرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين	A/78/6 (Sect. 26)
البرنامج 23، المساعدة الإنسانية	A/78/6 (Sect. 27)
البرنامج 24، التواصل العالمي	A/78/6 (Sect. 28)
البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم	A/78/6 (Sect. 29)
البرنامج 25، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال	A/78/6 (Sect. 29A)
البرنامج 25، إدارة الدعم العملياتي	A/78/6 (Sect. 29B)
البرنامج 25، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	A/78/6 (Sect. 29C)
البرنامج 25، الإدارة، نيروبي	A/78/6 (Sect. 29D)
البرنامج 25، الإدارة، جنيف	A/78/6 (Sect. 29E)
البرنامج 25، الإدارة، فيينا	A/78/6 (Sect. 29F)
البرنامج 26، الرقابة الداخلية	A/78/6 (Sect. 30)
البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل	A/78/6 (Sect. 31)
البرنامج 28، السلامة والأمن	A/78/6 (Sect. 34)
مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية	E/AC.51/2023/9
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات	A/78/70
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي	E/AC.51/2023/2

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3 - الرخاء الاقتصادي المشترك E/AC.51/2023/4
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة E/AC.51/2023/5
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية E/AC.51/2023/6
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة E/AC.51/2023/3
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب E/AC.51/2023/7
- التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)) E/2023/51
- تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها E/AC.51/2023/8
- مذكرة من الأمانة العامة عن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة ووثائق الدورة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57)) E/AC.51/2023/L.3
- مشروع تقرير اللجنة E/AC.51/2023/L.4
والإضافات

